جـــــــامعة دمشـــــــق
كليـــــــــة التربيـــــــــة
قســـم أصـــول التربيـــة

دراسة تقويمية لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول التربية

إعداد الطالب:

محمد عبد الرحمن الحسين العبد الله

إشراف الدكتور:

جلال السناد

الأستاذ في قسم أصول التربية

دمشق: 1439-1440هـ / 2018-2019م

Damascus University

Faculty of Education

Department of Education Foundations

An evaluation study of the role of non-governmental organizations in promoting social development

A Dissertation Submitted for a Doctorate Degree in of Education Foundations

Prepared By:

Mohammed Abd Al rahman Al Hussein Al Abdullah

Supervised By:

Dr. Jalal Al-Sannad

Professor in the Department of Education Foundations

Damascus: 2019

جـامعـــة دمشـق
كليـــة التـربيـــة
قسم أصول التربية

دراسة تقويمية لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية

إعـــداد الطالب
محمد الحسين العبد الله

إشـــراف الدكتور
جلال السناد

العام الدراسي
2018-2019

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
. مقدمة.
أولاً . مشكلة الدراسة.
ثانياً . أهمية الدراسة.
ثالثاً . أهداف الدراسة.
رابعاً . أسئلة الدراسة.
خامساً . متغيرات الدراسة.
سادساً . فرضيات الدراسة.
سابعاً . حدود الدراسة.
ثامناً . مصطلحات الدراسة النظرية والتعريفات الإجرائية.

الفصل الأول:
الإطار العام للدراسة

. مقدمة:

أدى التطور الحديث لمفهوم الدولة؛ بالتزامن مع عوامل أخرى موضوعية (دينية، سياسية، اقتصادية، تربوية، ثقافية، اجتماعية...الخ) إلى ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بأدوار جهات أخرى غير حكومية كالمنظمات الشعبية، والهيئات الحقوقية، والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني... التي كان لزاماً عليها تقديم الدعم والمساندة للدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية، وطرح رؤى جديدة حول مفهوم المشاركة الاجتماعية أو (التشاركية Mutuality) بين جهاتٍ حكومية وجهاتٍ أخرى غير حكومية أسسها المجتمع المدني، بصورة عقدٍ اجتماعي لكن بحُلةٍ جديدة، وتطبيقات عملية قائمة على تحديد الأدوار والصلاحيات، وقوننة العمل الاجتماعي لكل من الحكومة والمجتمع.

وفي الجمهورية العربية السورية؛ ظل مفهوم المنظمات غير الحكومية مفهومٌ حديثٌ بالنسبة للسوريين، رغم وجودها زمن الاحتلال العثماني والفرنسي بهيئة منظمات سياسية سرية حيناً، واجتماعية وثقافية ودينية علنية تحظى بموافقة سُلطات الاحتلال حيناً آخر (الصبيحي، 2008، 48). ورغم الخلط بين مفهوم منظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لفترة ليست بالبعيدة، إلا أن الثانية بدأت بالتبلور بشكلٍ واضح مع قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (93) لعام (1958)، وتعديلاته الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم (224) لعام (1969)، إذ تم تمييز نشاط تلك المنظمات عن نشاط الأحزاب والهيئات السياسية، وتم تنظيم عملها بهدف تعزيز التشاركية مع الحكومة لتنمية المجتمع بعيداً عن الربح المادي وتحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2000، ص3).

وبذلك عاشت الجمهورية العربية السورية فترة استقرار ونمو تدريجي على كافة المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية والتعليمية، الثقافية..) منذ ثورة (8) آذار عام (1963)، وقيام الحركة التصحيحية عام (1970)، حتى مرحلة بدء الأزمة بتاريخ (2011/3/15)؛ إذ شهدت الساحة السورية اضطرابات أمنية، وظهرت جماعات مُسلحة تتبنى العمل الإرهابي منهجاً للسيطرة على الحكم، مُستهدفة المدنيين العُزَّل وترويعهم بتهديد السلاح أو القتل، والعمل على تخريب البنية التحتية الاقتصادية والسياحية والثقافية والتربوية.. إضافةً إلى ذلك تراجع المستوى المعيشي المُفاجئ للأسر المُهجرة، ما دفع بعددٍ كبيرٍ منها إلى زج أبنائها في سوق العمل في سن مبكرة. كل تلك الأحداث وغيرها سببت صدمات نفسية وانفعالية واجتماعية للضحايا من أطفال ومراهقين وشباب وأولياء أمور، وأزمات اقتصادية ومالية لجميع قطاعات المجتمع، ناهيك عن ارتفاع نسب التسرب الدراسي في جميع مراحل التعليم، بسبب عمليات التهجير والاحتجاز القسري داخل الأحياء والقرى والمدن ضمن المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة.

وقد زاد نشاط المنظمات غير الحكومية سيما خلال الأزمة السورية التي بدأت عام (2011)، وكان لها دورٌ كبير في تنمية المجتمع في مختلف المجالات (رعاية المعوقين، دعم أبناء شهداء، تمكين مهني للمرأة والرجل، مشروعات صغيرة، مكافحة الأمية، رعاية الأحداث الجانحين، علاج متعاطي المُخدرات، رعاية صحية للمدنيين ومُصابي الحرب، تقديم الدعم النفسي للأطفال والأسر فترة الحرب والنزاع المُسلح، برامج غذائية وسكنية للمُهجرين، مكافحة التسرب الدراسي وعمالة الأطفال والتسول..)، ورغم ذلك فإن نشاط تلك المنظمات يحتاج إلى دراسة تقييم لتحديد نقاط القوة والضعف، ومن هنا نشأت فكرة الدراسة الحالي بدراسة تقويمية لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية.

وهنا برز الدور الهام للمنظمات غير الحكومية للمساهمة إلى جانب الحكومة في التنمية الشاملة للمجتمع، سيما في فترة الحرب على سورية؛ فقد شهد عمل تلك المنظمات قفزات نوعية في المفهوم والوسائل والمرتكزات القانونية والبشرية والمادية والمعنوية، بفعل تغير احتياجات المجتمع وأهدافه قبل الأزمة السورية وخلالها، فبعد أن كان الهدف هو المساهمة إلى جانب الحكومة في تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية الشاملة، غدا الهدف اليوم المساهمة إلى جانب الحكومة في تنفيذ ملف الإغاثة وتطبيق خطة الاستجابة الإنسانية في جميع المحافظات الجمهورية العربية السورية؛ فبحسب التقارير المقدمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمنظمات الدولية كاليونيسيف (Unsafe) واليونسكو (UNESCO) بين عامي (2000 إلى 2017)، ولوحظ أنَّ عدد المنظمات غير الحكومية غير الربحية، والتي تعنى بالشأن الإنساني والاجتماعية قبل الأزمة السورية بلغ (306) بين عامي (1960 – 2011)، ووصل هذا العدد إلى (2737) بين عامي (2011 – 2017)، ومعظم تلك المنظمات تعنى بالنشاط الإغاثي والتنموي في عدة مجالات (رعاية المعوقين، دعم أبناء شهداء، تمكين مهني للمرأة والرجل، مشروعات صغيرة، مكافحة الأمية، رعاية أحداث جانحين، علاج متعاطي المُخدرات، رعاية صحية للمدنيين ومُصابي الحرب، تقديم الدعم النفسي للأطفال والأسر فترة الحرب والنزاع المُسلح، برامج غذائية وسكنية للمُهجرين، مكافحة التسرب الدراسي وعمالة الأطفال والتسول..)، كما تنوع شكل تمويل تلك المنظمات بين ذاتية التمويل، أو حكومية التمويل، أو دولية التمويل تحت إشراف وزارتي الخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل (أرشيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 311).

وإدراكاً من الباحث بأهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تنمية رأس المال البشري، وأملاً في أن تكون المنظمات غير الحكومية في طليعة المساهمين في إحداث التنمية الاجتماعية، والتي محورها الأساسي تنمية رأس المال البشري، جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، وتقديم بعض المقترحات لمقابلة احتياجات التنمية الاجتماعية.

أولاً . مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية، والذي يعدُّ قطاعاً من أهم القطاعات إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وكذلك أهمية تحقيق التنمية الاجتماعية. ولا شك أنَّ التنمية أصبحت هدفاً منشوداً لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وسياسياً وتكنولوجياً، وفي كل مجال من شأنه أن يرقى بالفرد ورفاهيته وأصبحت كذلك مقصود الحكومات فوضعت لها الخطط وجندت لها الأموال والطاقات. بل تعدَّى الأمر للتجديد في مفهوم التنمية وصولاً إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقات البلد، وهو ما عرف لاحقاً بالتنمية الاجتماعية.

وأكَّدت العديد من الأبحاث والدراسات كدراسة كل من: علي (2013)، البورنو (2016)، أبو مساعد (2016)، الكردي (2017)، أنه يجب أن يكون التَّعليم مرتبط بالتَّنمية الاجتماعية من أجل تلبية احتياجات القرن الواحد والعشرين وما بعده، فالتَّنمية الاجتماعية هو نهج للتَّعليم والتَّعلم القائم على تحقيق أبعاد التَّنمية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية). وأشارت العديد من الدراسات السابقة أيضاً كدراسة (Ekene & Suleh, 2015)، ودراسة (Dawe, et. Al, 2005) إلى دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع، وتلبية متطلباتها.

وأحسَّ الباحث بالمشكلة من عدة اعتبارات لعل من أهمها الاهتمام العالمي بالتنمية الإنسانية، وقد بدا هذا واضحاً في تقارير التنمية الإنسانية (2003)، (2005)، وتقرير المعرفة العربي (2009)، وسورية بحاجة ماسة لاستثمار كافة الطاقات وتوجيهها لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية ومواجهة المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتي تشكل عائقاً كبيراً يقلل من فرص تحقيق التنمية الاجتماعية.

وفي ذات السياق؛ قام الباحث بزيارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعدد من المنظمات غير الحكومية، والتي لا زالت تعمل إلى جانب حكومة الجمهورية العربية السورية في تنفيذ خطط التنمية الشاملة في المجتمع قبل الأزمة وخلالها، إذ لاحظ عدداً من نقاط القوة والضعف في عمل المنظمات غير الحكومية، والتمس عدد من الصعوبات التي تحول دون قيامها بأدوارها بالشكل الأمثل، كعدم جدية بعض من تلك المنظمات في العمل الميداني، وضعف التمويل، ومشكلات لوجستية تتعلق بالتسهيلات المقدمة من الحكومة تتعلق بالبنية التحتية، ومشكلات الكادر البشري المختص..إلخ، ومشكلات أخرى عديدة تم تبويبها من قبل الباحث والانطلاق منها لبناء فكرة الدراسة الحالية، وعليه تكمن مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس الآتي:

. ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية في سورية؟

ثانياً . أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. تعاظم دور المنظمات غير الحكومية عالمياً في تنمية رأس المال البشري، وفي تحقيق التنمية الاجتماعية، حتى أصبح دورها ضرورة للتقدُّم في جميع المجالات.
2. تمثّل الدراسة استجابة لحاجة ماسة ومشكلة واقعية تعاني منها الجهات المسؤولة عن التخطيط للتنمية الاجتماعية لتلافي أوجه القصور في دور المنظمات غير الحكومية بخصوص تحقيق التنمية الاجتماعية.
3. أهمية الدراسة في مجموعة مؤشرات إحصائية تبين كفاءة وفاعلية أداء عينة من المنظمات غير الحكومية قبل الأزمة السورية وخلالها، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف فيها بين الواقع والمأمول.
4. قد تفيد نتائج الدراسة الحالية العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية، والباحثين في مجال التنمية الاجتماعية، كما أنها قد تفيد المخططين والقائمين على إدارة المنظمات غير الحكومية في الإعداد والتحضير لمواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، وتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية.

ثالثاً . أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تعرُّف:

1. دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات).
2. دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين).
3. الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (للعاملين في المنظمات) تبعاً لمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمَّى الوظيفي).
4. الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (المستفيدين) تبعاً لمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، المنظمة، عدد سنوات التهجير من مكان الإقامة الأصلي).

رابعاً . أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين فيها؟

2. ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين من خدماتها؟

خامساً . متغيرات الدراسة:

المتغير الأول: إجابات أفراد العينة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (للعاملين في المنظمات، والمستفيدين).

المتغيّرات التصنيفية:

- ❖ الجنس: (ذكر، أنثى).
- ❖ المؤهل العلمي للعاملين: ثانوي ومعهد، إجازة جامعية، دبلوم فأعلى.
- ❖ عدد سنوات الخبرة: (2 سنة فأقل، من 3- 5 سنوات، من 6- 9 سنوات، 10 سنوات فأكثر).
- ❖ المسمَّى الوظيفي للعامل: (إداري، متطوّع).
- ❖ المؤهل العلمي للمستفيدين: (إعدادي فأقل، ثانوي، إجازة جامعية).
- ❖ عدد سنوات التهجير: (4 سنوات فأقل، 5 سنوات فأكثر).
- ❖ المنظمة: (الهلال الأحمر، الأمانة السورية للتنمية، المجلس الدانماركي).

سادساً . فرضيات الدراسة:

تمَّ اختبار الفرضيات عند مستوى الدلالة (0.05):

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغيرات الدراسة: (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، التوصيف الوظيفي).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغيرات الدراسة: (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات التهجير، المنظمة).

سابعاً . حدود الدراسة:

أ- **الحدود البشرية والمكانية:** طُبّقت أدوات الدراسة على العاملين في المنظمات غير الحكومية في محافظة دمشق، وعينة من المستفيدين من خدماتها، وهي: (الهلال الأحمر، المجلس الدانماركي، الأمانة السورية للتنمية).

ب- **الحدود الزمنية:** قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة بتاريخ (2019/1/2- 2019/2/28م).

ت- **الحدود العلمية:** دراسة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية في محافظة دمشق من خلال تطبيق أداتي الاستبانة والمقابلة.

ثامناً . مصطلحات الدراسة النظرية والتعريفات الإجرائية:

1 . التقويم (Evaluation): "هو وسيلة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من البرامج أو مشروع من المشاريع في أثناء سريانه، وفي أثناء تنفيذ عمليته" (فلية والزكي، 2004، 123).

2 – الدور (Role): يعرَّف بأنه: "مجموعة من الوظائف والمهام والمسؤوليات المتوقعة والتي يمكن أن يقوم بها تنظيم أو قطاع مؤسسة لتحقيق أهداف معينة داخل المجتمع" (أحمد، 2000، 35).

3 – المنظمات غير الحكومية (Nun- Governmental Institutions): أو منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات المجتمع الأهلي، وهي جميعها مسميات لشيء واحد، فقد عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية (Encyclopedia of Social Sciences 2016) المنظمات غير الحكومية بأنها: "مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مختلف الميادين، وبشكل مستقل عن الدولة، بهدف تحقيق أهداف شريحة أو طبقة من السكان، وتشمل النقابات، والاتحادات، والجمعيات المهنية والحرفية والاجتماعية والثقافية الخاصة، بالإضافة إلى جمعيات رجال الأعمال.. التي لا يكون غايتها الربح مطلقاً".

أما الحكومة الفيدرالية الأمريكية (Federal Government of America 2009) فتعرف المنظمات غير الحكومية بأنها "تشمل كل المبادرات المدنية التطوعية، بما في ذلك تجمع أهل منطقة أو حي تحت لواء ما يسمى بتجمع الجيران، للتعاون على أداء ما يهم منطقتهم بدءً من مراقبة الأمن إلى تنظيم الأنشطة لأطفالهم، بما في ذلك المنظمات الخاصة التي تهتم بالرقابة على القطاع التجاري الخاص التي تحمي المستهلك، وكذلك الجمعيات التي ترعى شؤون الطفل والمرأة وذوي الحاجات الخاصة..إلخ، وعموماً فالمنظمات الأهلية هي المنظمات غير الربحية التي يكونها الأهالي، والتي ترعى شؤون المواطن في الأمور البعيدة عن المنظومة السياسية، وإن كانت تدخل مع تلك المنظومة في خلاف أو تآلف وفق القضية التي تتكفل بها" (McIntosh, 2016, 11).

ويُعرّف الباحث المنظمات غير الحكومية إجرائياً بأنها: مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مختلف الميادين، وبشكل مستقل عن الدولة، بهدف تحقيق أهداف شريحة أو طبقة من السكان، وتشمل النقابات، والاتحادات، والجمعيات المهنية والحرفية والاجتماعية والثقافية الخاصة.. التي لا يكون غايتها الربح مطلقاً.

ويُعرَّف تقويم دور المنظمات غير الحكومية إجرائياً بأنه: عملية تشخيصية لواقع العمل تستهدف الكشف عن مواطن الضعف في أداء المنظمات غير الحكومية، للعمل على

إصلاحها أو تحاشيها، والكشف عن مواطن القوة للعمل على إثرائها بقصد تحسين عملية التنمية الاجتماعية، وتطويرها بما يحقق الأهداف المنشودة، ويقاس التقويم إجرائياً من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة الدراسة للتحقُّق من دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية.

4 – التنمية (Development): "هي عملية تعزيز ودعم فعالية الفرد الحالية والمستقبلية والعمل على تغيير اتجاهات الفرد في العمل بما يُساهم في تحقيق الأهداف المرجوة في عملية التنمية، والتي تستلزم تعديل كل من الإدراك والمهارات" (حلاوة وصالح، 2010، 198).

5 – التنمية الاجتماعية (Social Development): عرفها **ستيفن هوبهاويس (Hobhouse, S 1881-1961)** بأنها "تطور البشر في علاقاتهم المشتركة، أو التوافق في علاقاتهم الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئاً ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، فالتنمية الاجتماعية هي تنمية في علاقات الإنسان المتبادلة، وقد وضع (هوبهاوس) أربعة معايير تستند إليها التنمية الاجتماعية والتي تعني بالنسبة له التنمية المتواصلة الشاملة، فمن أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة، وستكون التنمية منقوصة وغير كاملة إذا تخلف أحد هذه الشروط، التي هي (الحجم أو السكان، الكفاية، الحرية، المشاركة) (Hobhouse, 1983, 281). كما عرفت **(شلبي)** التنمية الاجتماعية بأنها زيادة المجتمع البشري، أو زيادة الثروة البشرية من حيث الكم وتحسينها من حيث الكيف، وبمعنى أوسع فإن التنمية الاجتماعية تشير إلى تطبيق العلم بكل صوره لتيسير حياة الإنسان، وإبراز القوى المودعة في بنيته لتحسين المجتمع، وتحسين الفرد، في معيشته الحاضرة والمقبلة، من خلال عمليات التخطيط، والتنفيذ، والتوجيه، والرقابة، والتغذية الراجعة (شلبي، 2015، 17). كما عرفت **(قنديل)** التنمية الاجتماعية بأنها "عملية تنظيمية تستند إلى المشاركة الشعبية، تقودها ملاكات مؤهلة للعمل الاجتماعي، وهدفها تقديم الخدمة الاجتماعية لأفراد المجتمع عامةً، لتحقيق الهدف الأكبر وهو إعداد المواطن الصالح والنافع لمجتمعه، والوصول به إلى مستوى الرفاهية والإحساس بالكرامة" (قنديل، 2012، 119).

وتعرَّف التنمية الاجتماعية إجرائياً بأنها: عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض تحقيق التعليم والنمو الاقتصادي والصحة للفرد والجماعة، فالتنمية الشاملة هي تلك العمليات المستهدفة لخلق التقدُّم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل معتمدة على إسهام المجتمع المحلى والمشاركة الشعبية لإطلاق طاقات الفرد لخدمة حاضره مستقبله في المجالات (الاجتماعية، التعليمية، الاقتصادية). وتقاس إجرائياً في الدراسة الحالية من خلال قياس إجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في المنظمات غير الحكومية في محافظة دمشق على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية التي أعدَّها الباحث واستخدمها في الدراسة الحالية.

6 – الأمانة السورية للتنمية: "هي مؤسسة سورية غير حكومية وغير ربحية تعمل من أجل تمكين المجتمعات الأفراد إضافة إلى إشراكهم في الأعمال التنموية حتى يستطيعوا أداء دورهم الكامل في بناء المجتمع وصياغة المستقبل. إضافة إلى ذلك فهي تحتضن المبادرات المجتمعية وتؤسس لشراكات مع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني لدعم القضايا التنموية ودعم دور المجتمع المدني في التخطيط وصناعة القرارات، إضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال، ودعم المواطنة الفاعلة والثقافة التطوعية عدى عن بناء المعرفة والقدرات وتشاركها مع الأفراد، وباقي منظمات المجتمع المدني. كما أنها تشجع جميع شركاءها لامتلاك برامج الأمانة" (الأمانة السورية للتنمية، 2014، 2).

7 – المجلس الدانماركي للاجئين في سورية (DRC): هو أحد المنظمات غير الحكومية الرائدة في العالم، وهو واحد من قلّة من المنظمات غير الحكومية الدولية، وهدفه هو ضمان الحماية الفعَّالة للعراقيين كان في بداية تواجده على الأراضي السورية، والذين هم نازحين بسبب الحروب، ثمَّ أصبح يُقدّم خدمات للمهجّرين السوريين، وركَّزت أنشطة المجلس الدانماركي على الخدمات التعليمية، والدورات المهنية، وتحسين سبل المعيشة من خلال تأهيل الأفراد العاطلين عن العمل (المجلس الدانماركي للاجئين في سورية، 2016، من الإنترنت).

8 – الهلال الأحمر العربي السوري: "هو منظمة غير حكومية مستقلة، تعمل باعتبارها مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني وتقدم مجموعة من الخدمات تشمل برامج الصحة، الرعاية الاجتماعية، أعمال الإغاثة في حالات الكوارث. مقرها الرئيسي في العاصمة السورية دمشق. تأسست الجمعية في عام (1942)، ودخلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام (1946). تعمل الجمعية مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما يعمل الهلال الأحمر العربي السوري مع العناصر ذات الصلة من السلطات السورية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية" (الهلال الأحمر العربي السوري، 2018، من الإنترنت).

الفصل الثالث: الإطار النظري

. مقدمة.

أولاً: (المنظمات غير الحكومية):

. توطئة.

أولاً . تطور مفهوم المنظمات تاريخياً.

ثانياً . تعريف المنظمات غير الحكومية.

ثالثاً . رسالة المنظمات غير الحكومية.

رابعاً . خصائص المنظمات غير الحكومية.

خامساً . أهداف المنظمات غير الحكومية.

سادساً . المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي.

سابعاً . معوّقات عمل المنظمات غير الحكومية.

. خلاصة.

ثانياً: (التنمية الاجتماعية):

. توطئة.

أولاً . تطوّر مفهوم التنمية الاجتماعية تاريخياً.

ثانياً . تعريف التنمية الاجتماعية.

ثالثاً . السمات المميزة للتنمية الاجتماعية.

رابعاً . مجالات التنمية الاجتماعية.

خامساً . عناصر التنمية الاجتماعيّة.

سادساً . مبادئ التنمية الاجتماعية.

سابعاً . أهداف التنمية الاجتماعية.

ثامناً . قواعد التنمية الاجتماعية.

تاسعاً . معوقات التنمية الاجتماعية.

عاشراً . التنمية الاجتماعية في الوطن العربي ومشكلاتها في ظل المتغيرات العالمية.
. خلاصة.
ثالثاً: (المنظمات غير الحكومية في سورية ودورها في التنمية الاجتماعية):
. توطئة.
أولاً . المنظمات غير الحكومية في سورية /نظرة تاريخية/.
ثانياً . تصنيف المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية.
ثالثاً . المعوّقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تدعيم التنمية الاجتماعية تفعيل دور المنظمات غير الحكومية.
رابعاً . دور المنظمات غير الحكومية في تدعيم التنمية الاجتماعية.
خامساً . دور المنظمات غير الحكومية السورية في عملية التنمية الاجتماعية.
. خلاصة.

الفصل الثالث:

الإطار النظري

. توطئة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين نمو حركة المنظمات غير الحكومية وتطورها؛ الأمر الذي مهد لتصاعد موجات فكرية حولها، ودورها كشريك أساسي في التنمية الاجتماعية، وأصبحت قضاياها تمثل إحدى أهم القضايا المطروحة على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين؛ ويأتي دورها باعتبارها قناة تنموية تعمل على توعية أفراد المجتمع بأهداف وبرامج التنمية الاجتماعية المحلية، وتعمل على دمج مصالح ورغبات الشرائح في المجتمع وتقديمها في شكل طلبات للسلطات المحلية أو الوطنية من أجل تحقيقها.

وتعدُّ المشاركة خياراً استراتيجياً لا مفر منه في الوقت المعاصر، ومطلباً في ظل تحديات العولمة The challenges of globalization وتياراتها التي تفرض نفسها على الساحة العالمية، ويعتمد صياغة سياسات التنمية الاجتماعية في أي مجتمع على المساحة المتاحة للمشاركة الفاعلة في صياغة تلك السياسات وأطرها الموجهة لتقديم خدمات وبرامج التنمية الاجتماعية، وأكثر من ذلك في تحديد الأولويات وتنفيذ السياسات ومتابعتها ومراقبة تنفيذها وتقويمها؛ مما يؤثر إيجابياً في ارتباط السياسات الاجتماعية بالواقع المجتمعي ومن ثمَّ مقابلة الحاجات وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

وتعمل المنظمات غير الحكومية في سورية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة: (خيرية، وصحية، وتعليمية، واجتماعية، وترفيهية، ورياضية، ودينية)، تشكّل في مجموعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري، حيث تنتج الخدمات وتساهم أحياناً في إنتاج السلع في جو لا تجاري ولا ربحي، كما تؤمن هذه المنظمات بيئة منظَّمة للعمل الإنساني، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص، وأحياناً متطوعين بإرادتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية، ويؤمنون الخدمات والتدريب والخبرات ضمن إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي ذاتي التنظيم. وتختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها، ومن بين الاهتمامات الرئيسية للمنظمات غير الحكومة نجد تلك ذات الطابع الاجتماعي كالشراكة المجتمعية، والجمعيات الخيرية التي تعمل على نشر الوعي وإصلاح المجتمع Community Reform، وهو ما يتطلب من هذه المنظمات كفاءة عالية.

أولاً: (المنظمات غير الحكومية):

. توطئة:

يعد مفهوم المنظمات غير الحكومية من المفاهيم الحديثة نسبياً التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسة والاجتماعية ولاسيما في الدول الأوربية مع بداية عقد الثمانينيات من العقد المنصرم (مع أن جذوره التاريخية والفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك التاريخ بكثير) بوصفه من أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع على وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على الاحترام والتسامح والتعاون ونبذ حالات العنف والإقصاء والتهميش).

كما تعدُّ أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المعاصرة، ذلك لأنها تُعنى بأهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم وهما الفرد والمجتمع على السواء، لذا فإن مسؤولية الفرد تجاه مجتمعه تفرض عليه أن يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في تحقيق التنمية الاجتماعية التي يعد الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها وضمانها ركيزتها الأساسية.

أولاً . تطور مفهوم المنظمات تاريخياً:

يعد مفهوم المنظمات غير الحكومية (Non- Governmental Institutions) من المفاهيم المتداولة بشكل واسع في الخطاب الثقافي/السياسي والاجتماعي، وقد تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى كمنظمات المجتمع المدني أو منظمات المجتمع الأهلي، ومن هنا برزت أهمية السعي إلى توضيح أصول هذا المفهوم، والبحث في صيرورته التاريخية، ومدلولاته النظرية والعملية، والعودة إلى الفضاء الزماني والمكاني لولادته، لرسم الملامح العامة للتطورات والتغيرات التي طرأت عليه خلال صعود الدول الغربية بدءً من العصور الوسطى حتى العصر الحالي باقتصادها، وفلسفاتها، وحراكها الاجتماعي /الإصلاحي المُتدرج بفعل الحراك الشعبي، وضمن مجموعة عوامل وأحداث موضوعية متعددة ومتداخلة، ونظراً للطابع الإشكالي لمفهوم المنظمات غير الحكومية باعتباره تجريداً لواقع اجتماعي طويل وشديد التعقيد، أفرز مجموعة مفاهيم فرعية كالنظرية الليبرالية[1]، والعقد الاجتماعي[2] مقابل الحق الإلهي للملوك،

---

[1] **النظرية الليبرالية:** هى فلسفة سياسية أو رأى سائد تأسست على أفكار الحرية والمساواة وتشدد الليبرالية الكلاسيكية على الحرية فى حين أن المبدأ الثانى وهو المساواة يتجلى بشكل أكثر وضوحاً فى الليبرالية الاجتماعية يتبنى الليبراليون مجموعة واسعة من الآراء تبعاً لفهمهم لهذين المبدأين، ولكن يدعم الليبراليون بصفة عامة أفكاراً مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الدينية ، والسوق الحر، والحقوق المدنية، والمجتمعات الديمقراطية، والحكومات العلمانية ومبدأ الأممية.

[2] – **العقد الاجتماعى:** هو نظرية أو نموذج تبلور فى عصر التنوير، ويهتم عادة بشرعية سلطة الدولة على الأفراد. تنادى نظرية العقد الاجتماعى بالتحديد بأن الأفراد يقبلون، بشكل ضمنى أو صريح، أن يتخلوا عن بعض حرياتهم ويخضعوا لسلطة الحاكم (أو لقرار الأغلبية) لقاء حماية بقية حقوقهم. ومن ثم، فإن العلاقة بين الحقوق الطبيعية والشرعية هى فى العادة مبحث من مباحث نظرية العقد الاجتماعي. وقد أخذ المصطلح اسمه من كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو الذي ناقش فيه هذا المفهوم.

والتعددية السياسية[3] بدلاً من الحكم المُطلق، وحق المواطنة، والحريات العامة في الحياة والملكية والعمل والرأي والمُعتقد.. وصولاً إلى مفهوم سيادة الأمة أو الدولة، والتشاركية مع المجتمع المدني، الذي جاء تعبيراً عن تجاوز السلطة لشكلها التقليدي من صيغة دينية ومذهبية وإثنية، باتجاه علاقات اجتماعية طوعية تعاقدية حرة، ينتظم فيها الأفراد لتحقيق غايات ومصالح مشتركة، وتقويض دور الدولة في بعض المفاصل الاجتماعية لصالح الجمهور والإدارات المحلية أو المجتمع المحلي ذي الطابع اللاربحي (Huque, 2011, 65)، (Elbayar, 2005).

وظهر مفهوم المجتمع المدني السياسي – في ثمانينات القرن العشرين – كأداة تحليل معيارية لفهم حركة التضامن البولندية، واتخاذها نموذجاً لفهم حالات أخرى في أوربا والعالم الثالث، وبعد السياسة الانفتاحية للاتحاد السوفييتي السابق ظهر مفكرون يساريون جدد، آملين في بناء منظمات مجتمع مدني سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية، لتكون وسائل ضغط على الأنظمة المستبدة، وقد راج هذا المفهوم في بلدان أمريكا اللاتينية، ولم يكن العالم العربي بعيداً في ذلك سيما بعد انكشاف عيوب الأنظمة العسكرية بعد حرب حزيران (1967)، فكثيراً ما جندت تلك الأنظمة منظمات المجتمع المدني لإحكام هيمنتها على المجتمع، لذلك تعاظمت مشكلة تعريف تلك المنظمات لدى الأوربيين لعاملين اثنين؛ هما:

1- كيف يعيدون التوازن بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني التي تتنامى ويتزايد تأثيرها في مجتمعاتهم وفي المجتمعات التي يرومون السيطرة عليها.

2- العولمة والثورة الصناعية الثالثة[4] وما رافقها من أحداث وتغيرات وظواهر عالمية واقتصادية سالبة، بخاصة استخدام مفاهيمها الديمقراطية وحقوق الإنسان وسائل ضغط من قبل الدول المهيمنة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً لإحكام سيطرتها، مُشكلة ما يجوز تسميته بالاستعمار الجديد، في ظل أحادية القطب الواحد الممثل لغلبة الليبرالية الغربية، بالتزامن مع تهاوي النظم الاشتراكية أو ضعفها.

وهكذا بدأ مفهوم منظمات المجتمع المدني في الدول الغربية يتخذ أبعاداً جديدة، ولكنها خادمة للسياسة، ليس داخل الأقطار المتقدمة فحسب، بل في الأقطار التي يراد السيطرة عليها، فظهرت منظمات مجتمع مدني ظاهرها غير سياسي، وباطنها غير ذلك، من هذا منظمات حقوق الإنسان والمرأة والطفل والأقليات،

[3]- **التعددية السياسية:** تعنى التعددية بمفهومها التقليدى أن الجهة المسؤولة عن وضع السياسات وصناعة القرارات هى الحكومة فى الأساس، لكن الكثير من المجموعات غير الحكومية تستغل مواردها فى الوقت نفسه من أجل التأثير على هذه السياسات والقرارات. والمسألة الأساسيَّة فى التعددية التقليدية هى كيفية توزيع كل من السلطة والتأثير فى العملية السياسية. فتحاول المجموعات تحقيق أقصى قدر ممكن من مصالحها. وتتعدد خطوط الصراع وتتبدل نظرًا لأن السلطة هى عملية مساومة مستمرة بين الجهات المتنافسة. وقد تكون هناك بعض صور عدم المساواة، لكنها تُوزَع عادةً بالتساوى على الجميع عن طريق أنواع الموارد وصور توزيعها المختلفة. وأى تغيير فى هذا الوضع يكون بطيئًا وتدريجيًا؛ إذ إن المجموعات تختلف في مصالحها، وقد تتصرف "كجماعات تملك حق الاعتراض" من أجل القضاء على التشريع الذى لا توافق عليه.

[4]- **الثورة الصناعية الثالثة:** (1969) اختراع الحاسوب ونقل أول رسالة عن طريق الإنترنت ، ودخول الحواسيب في معظم مناحي التصنيع والاتصالات والتعليم.

والتي تسمى بالعناصر الضعيفة في المجتمع، أو أخرى تقدم خدمات إنسانية في أوقات الكوارث الطبيعية والأزمات البشرية، أو أخرى تقدم خدمات صحية أو تعالج قضايا اجتماعية مثل الفقر والبطالة (الباز، 2002، 34).

وتوسع المفهوم ليشمل دور منظمات المجتمع المدني في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى أصبحت تلك المنظمات ضلعاً ثالثاً يمثل القطاع الأهلي مكملاً للضلعين الآخرين، وهما القطاع العام أو الدولة والقطاع الخاص.

من خلال الاطلاع على تطوّر مفهوم المنظمات غير الحكومية يُلاحظ تعدد واختلاف الآراء التي ساهمت في تشكيل المفهوم من طرف فلاسفة الغرب، إلا أن الباحث حدَّد مجموعة عناصر مشتركة فيها:

1- المنظمات غير الحكومية هي خلاصة صراع استمر لعقود طويلة، وارتبطت بالتجربة الغربية، والتصق بثلاثة فلسفات سياسية/اجتماعية أوربية حديثة هي (الليبرالية، الرأسمالية، العلمانية)، وما رافقها من تحولات سياسية واقتصادية وتربوية وثقافية واجتماعية، وغايتها الرئيسة الفصل بين الدين وسلطة الدولة، وعزل الحرية المدنية عن الدكتاتورية العسكرية، وتمييز القضايا الاجتماعية عن السياسة..إلخ، والعمل على تقويض دور الدولة في إدارة المجتمع، وإعطاء حرية أكبر للمجتمعات المحلية للمساهمة الإدارية والتنظيمية في التنمية الشاملة، والأفراد ينظمون إلى تلك المنظمات طواعية دون إكراه أو إجبار. وتتمتع المنظمات باستقلالية نسبية عن الدولة من النواحي المالية والإدارية والقانونية والتنظيمية.

2- مفهوم منظمات المجتمع المدني أوسع من مفهوم المنظمات غير الحكومية، وأن الثانية جزء من الأولى، وتضم عدة صنوف كالنقابات الشعبية والاتحادات والأحزاب والجمعيات.. على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

3- حالياً؛ تعددت أدوار المنظمات غير الحكومية لتشمل نواحي تنموية واجتماعية واقتصادية أهمها (تقديم المساعدات الإنسانية، تنفيذ المشاريع الإغاثية، مناصرة قضايا حقوق الإنسان والتوعية بها، تأهيل المناطق السكنية المنكوبة وإعادة توطين المجموعات البشرية فيها، الأعمال الخيرية، الأنشطة التعليمية والصحية والثقافية، حماية البيئة، الإعمار الاقتصادي والتنمية، الترويج للممارسات الديمقراطية، تطوير المجتمع المدني، الترويج للمساواة بين الجنسين.. وأي نشاط آخر غير ربحي يخدم المصلحة العامة).

4- منظمات (Organizations): أي أن لها وجود مؤسسي وهيكل تنظيمي. وخاصة غير حكومية (Especially non- Governmental Organizations): أي أن لها كياناً خاصاً منفصلاً عن الدولة. ولا توزع أرباحاً (Do not Distribute Dividends): أي أنها لا تعود بأرباح على

القائمين على إدارتها أو على مجموعة تمتلكها، وذاتية الإدارة (Self Management): أي أنها تتحكم في كل شؤونها. ومستقلة عن الدولة (Independent from Government): أي أنها تمارس نشاطاتها خارج سلطة الدولة أو الحكومة، ولكن تحت إشرافها، وذلك بحسب طبيعة المنظمة غير الحكومية. وتطوعية (Voluntary): أي تضم في عضويتها أفراداً من مختلف الألوان والأطياف الاجتماعية، بهدف من المساهمة التطوعية بالمال أو الوقت أو الجهد أو الخبرة..إلخ. وغير سياسية (Non- Political): أي أن طابعها إنساني واجتماعي وثقافي وتنموي فقط، ولا يهدف إلى مناهضة أو مناصرة الدولة سياسياً، فهي شيء مختلف عن الأحزاب السياسية وما شابهها (طيب وبافيل والفيلالي، 2007، 71).

وشهدت السنوات الأخيرة؛ اهتماماً متزايداً على المستويات المحلية والقطرية والعالمية بأنشطة وأهداف وأدوار المنظمات غير الحكومية ذات الطابع التطوعي غير الربحي، والتي تعمل خارج حدد السوق التنافسي الساعي جاهداً إلى الربح بأي ثمن، وبيروقراطية الحكومة المنشغلة بالشؤون الإدارية اليومية والمصالح المتشعبة للدولة، تلك المنظمات غير الحكومية التي تحمل أهدافاً متباينة غير ربحية، وتطوعية، لخدمة المجتمع، والتي تسمى أحياناً بالقطاع الثالث أو القطاع المستقل، وتتضمن قائمة طويلة مختلفة الأنشطة (مستشفيات ومصحات، جامعات، نوادي اجتماعية، منتديات رياضية وثقافية، منظمات مهنية، مراكز رعاية الأطفال، مجموعات حماية البيئة، وكالات استشارية للأسرية، مراكز تدريب وتمكين مهنية ريفية، منظمات حقوق الإنسان.. الخ) والكثير إلى جانب كل ذلك، ورغم تنوع تلك المنظمات غير الحكومية في أهدافها، وتتباين نشاطاتها وأدوارها.

ثانياً . تعريف المنظمات غير الحكومية:

لا يوجد ثمة تعريف متفق عليه بين الباحثين والدارسين لماهية المنظمات غير الحكومية، الذي يميزها عن منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات الأهلية، وإنما تتعدد التعريفات وتتنوع التسميات لهذه الأنواع من التنظيمات المجتمعية بتعدد وتنوع الأطر المعرفية والثقافية والإيديولوجية المختلفة.

عّرفها (Boadi, 2006, 2) على أنها: "الإطار الذي من خلاله تعمل الجماعات والجمعيات التطوعية، والتي تشكلت على أساس المصالح المشتركة، وهي منظمات مستقلة إلى حد كبير عن الدولة". وعرَّفها (الحلو،2011، 11) على أنها: "شخصية (اعتبارية، خيرية، مستقلة، غير ربحية، غير حكومية) تنشأ باتفاق بْين أشخاص طبيعيين لتحقيق أهداف مشروعة لخدمة المجتمع". وقد عرَّفتها جامعة (جونز هوبكنز Johns Hopkins) بأنها: مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحاً والحاكمة لنفسها وتقوم على التطوع (نقلاً عن المطيري، 2003، 802).

ووفقاً لـ (شيخ علي، 2008، 9) عرّفها على أنها: "عبارة عن حركات اجتماعية تسعى للحد من هيمنة الدولة على المجتمع، وتتمثل هذه الحركات بالمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلالية وسيطرتها بعيداً عن سلطة الدولة".

وعرَّفتها الأمم المتحدة United nations بأنها: "كيان غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنين أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية" (نقلاً عن سمك وعابدين، 2002، 48).

أما (Nikolic, 2008, 3) فقد عرّفها على أنها" "جملة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، ويكون لها استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية منظمات القطاع الخاص".

في حين عرّفها (Nasr, 2005, 4) على أنها: "جميع المنظمات التطوعية، غير الربحية، المستقلة عن الحكومة، والتي تمارس أعمالها لمناصرة قضية عامة، أو لمساندة مصلحة عامة".

أما موسوعة العلوم الاجتماعية (Encyclopedia of Social Sciences 2016) عرّفتها بأنها: "مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مختلف الميادين، وبشكل مستقل عن الدولة، بهدف تحقيق أهداف شريحة أو طبقة من السكان، وتشمل: (النقابات Unions، والاتحادات Unions، والجمعيات المهنية والحرفية والاجتماعية والثقافية الخاصة Professional, professional, social and cultural associations، بالإضافة إلى جمعيات رجال الأعمال Business associations... الخ) التي لا يكون غايتها الربح مطلقاً". أما الحكومة الفيدرالية الأمريكية (Federal Government of America 2009) فتعرف منظمات المجتمع المدني الأهلية غير الحكومية بأنها "تشمل كل المبادرات المدنية التطوعية، بما في ذلك تجمع أهل منطقة أو حي تحت لواء ما يسمى بتجمع الجيران، للتعاون على أداء ما يهم منطقتهم بدءً من مراقبة الأمن إلى تنظيم الأنشطة لأطفالهم، بما في ذلك المنظمات الخاصة التي تهتم بالرقابة على القطاع التجاري الخاص التي تحمي المستهلك، وكذلك الجمعيات التي ترعى شؤون الطفل والمرأة وذوي الحاجات الخاصة..إلخ، وعموماً فالمنظمات الأهلية هي المنظمات غير الربحية التي يكونها الأهالي، والتي ترعى شؤون المواطن في الأمور البعيدة عن المنظومة السياسية، وإن كانت تدخل مع تلك المنظومة في خلاف أو تآلف وفق القضية التي تتكفل بها" (McIntosh, 2016, 11).

ويعرفها البنك الدولي (The World Bank 2001) بأنها: "منظمات خاصة، تقوم بأنشطة لإغاثة البائس، أو لرعاية مصالح الفقير، أو لحماية البيئة، أو لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو لتعمل

في مجالات تنمية المجتمع (The World Bank, 2001, 14). أما منظمة الأمم المتحدة (United Nations Organization 2007) فتعرفها على أنها: "تتكون من المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الدينية والروحية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، ومنظمات المجتمعات المحلية، ومؤسسات القطاع الخاص الخيرية، هدفها المساهمة إلى جانب الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية في البيئة المحلية في مختلف المجالات غير الربحية، بالإضافة إلى أعمال التنمية المستدامة سيما في المجالات الثقافية، والتربوية، والتعليمية، والاقتصادية، والدينية..، وأحياناً في الأعمال الإغاثية فترة الحروب والنزاعات المسلحة" (United Nations Organization, 2007, 341).

بناء على ما تقّدم، يرى الباحث أن المنظمات غير الحكومية، مهما اختلفت مسمياتها، ومجالات أعمالها، فيمكن تعريفها بأنها: "منظمات خاصة وغير سياسية، وغير هادفة للربح، مستقلة بشكل كبير عن الدولة في إدارة ذاتها، تطوعية ومفتوحة لكل الألوان والأطياف والشرائح الاجتماعية.

ثالثاً . رسالة المنظمات غير الحكومية:

تعتمد رسالة المنظمات غير الحكومية على أنشطة متعددة ومتنوعة، وتشمل جميع قطاعات المجتمع وطبقاته وفئاته، لذلك فإن المجتمع المدني الحيوي هو الذي يمسك بأفراده ليتمكنوا من ممارسة أدوارهم التنموية من خلال المنظمات غير الحكومية، بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة، وبالوقت ذاته يساهم مع الدولة والحكومة في تنفيذ الأهداف التنموية للمجتمع بصورة مستمرة، وفي الدول المتقدمة تحظى المنظمات غير الحكومية برعاية كل من المجتمع المدني والحكومة للممارسة دور إصلاحي وتطوير عجلة التنمية، وممارسة أدوار رقابية على أجهزة الدولة ومؤسساتها، وهذا ما يجعلها يداً بيد مع سلطة الحكومة والدولة، فالدولة والمجتمع المدني يعتمدان على المنظمات غير الحكومية لتحقيق التفاهم مع أفراد المجتمع، والتفاعل المستمر مع قضاياهم (منظمات المرأة، منظمات رعاية الأسرة والطفولة، منظمات الشباب، منظمات الرياضة، منظمات الإغاثة، منظمات الدعم الثقافي والتربوي، منظمات حماية البيئة من التلوث..إلخ)، فهذه الأفكار لن تتبلور إلى واقع ميداني ملموس دون موافقة سلطة الدولة ومباركتها لوجود تلك المنظمات غير الحكومية، كما لن يكون لتلك المنظمات غير الحكومية وجهود دون موافقة أطياف وفروع المجتمع المدني، وعليه يمكن القول أن إحدى السمات العامة للمنظمات غير الحكومية هو العمل في ظل المجتمع المدني الأوسع للحصول على امتيازات الإدارة الذاتية من يد الدولة (Eriksson, 2014, 15-16).

وبرى الباحث؛ أنَّ المنظمات غير الحكومية تشكّل موقع القلب الذي ينبض دائماً في جسم المجتمع، فيعبر عن احتياجاته وطموحاته، ويسعى إلى تلبيتها، ومن خلال كل ذلك تكتسب تلك المنظمات الشرعية في نظر المجتمع أو الأهلي بكافة فروعة وطبقاته وأطيافه، وتخلق بين أفراد المجتمع الثقة بها للركون

إليها، وتوكيلها أو التعاون معها فيما تسعى إليه من أهداف تسعى إلى الصالح العام والمصلحة العامة، والابتعاد عن الفردية، والانغماس في قضايا المجتمع.

رابعاً . خصائص المنظمات غير الحكومية:

تتسم المنظمات غير الحكومية بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى، والتي يجب الالتزام بها، لكي تكون قادرة على ممارسة نشاطها، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1.القدرة على التكيف: قدرة المنظمة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، فكلما كانت المنظمة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية؛ لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة عدد من المؤشرات في هذا الخصوص هي:

التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المنظمة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، والتكيف الجيلي: ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال، والتكيف الوطني: ويقصد به قدرة المنظمة على إجراء تعديلات لأنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

2.الإستقلال: يقصد به ألا تكون المنظمة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، وتتسك كذلك بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة؛ وعلى هذا نجد أن الفرد يسعى إلى الانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبإرادته الحرة؛ لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمه (ثابت، 2005، 26). وتتسم أيضاً بالتسامح، فالمجتمع الذي تسود فيه روح المدنية هو الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين، يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم وإن تعددت واختلفت الآراء والاتجاهات، وهو ظاهرة طبيعية وصحية، وإذا ارتبط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة فإنه يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع إلى التعاون والتضامن بين الأفراد والجماعات، وهذا يعني أنه لابد أن تقبل المنظمات غير الحكومية بعضها بعضاً، وتتعاون معاً في أداء مهامها المتنوعة، وأن تترك أي خصومات أو عداءات نابعة من السعي لتحقيق المصالح الشخصية إلى التعاون وتحقيق المصلحة العامة (عبد المسيح، 1993، 443).

3.المؤسسات المتعددة: يستلزم قيام المنظمات غير الحكومية وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة مثل: الجمعيات الأهلية التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وجمعيات المرأة التي تدافع عن حقوق المرأة، والنقابات المهنية التي تدافع عن مصالح أعضائها وتسعى

إلى رفع مستوى المهنية والمنظمات التي تدافع عن قضايا معينة مثل حقوق الإنسان وغيرها (الباز، 2000، 64).

وتتسم بتحديث ومرونة التشريعات التي تدعم وتشجع المشاركة الشعبية ويصاحب هذا التحديث وسائل تنفيذ هذه التشريعات، وبمرونة تغيير أهداف المنظمات غير الحكومية بحيث تستوعب دائماً وبدرجة عالية من السرعة أي تغييرات تطرأ على المجتمع، وتحديد وتوقع أدوار المشاركة الجماعية في أي خطة اجتماعية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية وتنفيذ سياساتها (عثمان وعرفان، 2012، 74- 75).

وبناءً على ما تقدَّم يرى الباحث أنَّ أهم ما يميّز المنظمات غير الحكومية أنها منظمات لديس لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية وفنية من الحكومة، ولا تسعى لتحقيق الربح، وتقوم على أساس المشاركة التطوعية لتلبية حاجات المجتمع وتنمية قدراته؛ لذلك تعدُّ أقرب للناس من المنظمات الحكومية لأنها أكثر استجابة لمشاكلهم.

خامساً . أهداف المنظمات غير الحكومية:

ويمكن حصر مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى بلوغها، والتي يأتي في مقدمتها:

1- الأهداف التنموية: إذ تُؤسَّس لعدة أغراض، وعادة ما تكون تلك الأغراض موجهة لتحقيق أهداف تنموية اجتماعية Social development لأعضائها، (كتحسين أحوال البيئة الطبيعية، أو تشجيع الحرص على حقوق الإنسان، أو تحسين أحوال المحرومين، أو تمثيل أجندة شركة أو مؤسسة ما..إلخ)، وبعضها تغطي أهدافها نطاقاً فسيحاً من المواقف الثقافية والفلسفية، فبينما يقوم بعضها بدور مجموعات الضغط، يقوم البعض الآخر بتنفيذ برامج تنموية كالتخفيف من حدة الفقر، أو التأهيل التربوي، أو التعليمي، أو محو الأمية، أو تمكين المرأة الريفية، أو المساهمة في مكافحة البطالة بين الشباب، أو حماية الأطفال والمراهقين من مخاطر المخدرات، أو حماية البيئة من التلوث..إلخ، ربما تقوم تلك المنظمات بتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة والبنية التحتية أو التنسيق مع الحكومة أو السلطة المحلية لتقديم تسهيلات لوجستية للمتطوعين أو الأعضاء لتنفيذ مشروعاتهم التنموية..إلخ (فيشر، 2009، 4).

2- تحقيق مصالح مشتركة للأعضاء: إذ بين إديتورس (Editors, 2009, 142) أن المصالح المشتركة بين أفراد المنظمة غير الحكومية لا تعني المصالح المادية التي تنصرف إلى الجوانب الاقتصادية وحدها، إنما تشمل أيضاً مصالح التواجد المعنوي الآتي عن اختيار مذهبي أو ثقافي يتمثل في دعواتها المختلفة، ومنها حفظ الوجود المعنوي، أو حفظ فكر معين ونشره، أو حفظ تكوين ثقافي اجتماعي، أو الدعوة إليه، أو خدمة الأصل المشترك الذي يقوم على عدة تصنيفات كخدمة التكوين اللغوي الواحد،

أو الأصل العرقي أو الديني والثقافي العام، أو خدمة مصالح إقليمية جغرافية كالقرية أو الحي أو المدينة أو القطر..إلخ.

3- تحقيق الموائمة بين سلطة الدولة والمجتمع: أي حفظ التناسق والتجانس العام بين وحدات الأمة أو الوطن، من خلال تدعيم تماس انتماء المنظومات الاجتماعية الفرعية بعضها مع بعض، وتحقيق التلاؤم بينها وبين الدولة التي تعدُّ الجامع السياسي الأعم، من خلال تعزيز وحدة الأطر المرجعية والتكوين الثقافي والوجداني الواحد بين الجماعات المحلية والسُلطة، دون السعي إلى التماهي السياسي معها أو مناهضتها، لممارسة نشاطات تنموية تفيد الصالح العام، ويمكن تلك المنظمات من تسيير الشؤون الداخلية للمجتمع المحلي دون هيمنة تنظيمية من قبل الدولة، ودون تناقض مع سياساتها في ذات الوقت (طيب وبافيل والفيلالي، 2007، 81).

4- التخفيف من أعباء الدولة: إذ بين **إريكسون (Eriksson)** أنه من الأهداف الهامة هو التخفيف من أعباء الإدارة المركزية للدولة، سيما فيما يتعلق منها بالمشروعات التنموية ذات التكاليف العالية، إذ يمكن لها المساهمة في إنجاز تلك المشروعات الضخمة بالمال والجهد والخبرات البشرية..إلخ (Eriksson, 2014, 17).

5- التقويض الجزئي لسلطة الدولة: ناضلت المنظمات غير الحكومية لتأسيس التعددية الاجتماعية، وتعزيز فكرة التشاركية في شؤون الإدارة الذاتية للجماعات الفرعية، وخلق قدراً من التوازن بين كل من مؤسسات الدولة والمجتمع، وتقويض الاستبداد الذي هو خلل في التوازن الاجتماعي، وتأسيس بوادر الديمقراطية لضمان وجود واستمرار المجتمع، إذاً فهو توازن يقوم بين سلطات الدولة المركزية والمنظمات غير الحكومية بعضها مع بعض (McIntosh, 2016, 9).

6- تعزيز فكرة العمل التطوعي الذاتي: إن المنظمات غير الحكومية هي بنا تنظيمية، يقيمها الأفراد والجماعات طوعاً وبإرادتهم، والجانب التطوعي، الذي هو أساس تكون وبقاء تلك المنظمات، لذلك فهي دائماً تظم جماعات ذات مصالح مشتركة أو ذات هوية مشتركة، يعملون معاً دون مقابل مادي أو مالي كتعزيز لشعور بالانتماء الجمعي (فيشر، 2009، 7).

7- توظيف واستغلال خبرات المجتمع وطاقاته البشرية: هو هدف مرتبط بهدف العمل التطوعي وهدف التخفيف من أعباء الدولة، فالمجتمع يضم في تجمعاته الفرعية أفراداً يحملون مؤهلات علمية، أو خبرات تطبيقية، أو موروث مهني أو ثقافي معين..، وتلك الخبرات قد يتطلب توظيفها واستغلالها من قبل الدولة تكاليف مالية باهظة، فالمنظمات غير الحكومية تساهم في حفظ تلك التجمعات البشرية على توظيف طاقاتها وخبراتها لخدمة التنمية الاجتماعية بشكل مستمر (Editors, 2009, 144).

8- استغلال موارد المجتمع المالية والمادية والعينية: فالمجتمع يضم في تجمعاته الفرعية أفراداً يعدّون من أصحاب الثروة ورأس المال.. ويمكن للمنظمات غير الحكومية التواصل معهم وحثهم على التبرع المالي والمادي والعيني.. للمساهمة إلى جانب ما تقدمه الدولة من تكاليف مالية ومادية وعينة.. لتنفيذ مشروعات تهدف إلى خدمة التنمية الاجتماعية بشكل مستمر (قدورة، 2008، 12).

9- اللاربحية: هي صفة أشمل لنشاطاتها وأهدافها، أي أن لها أهداف غير تجارية في العادة، وتقليدياً تؤسس المنظمات غير الحكومية على أساس قيم معينة، ولهذا فهي تعتمد بشكل كلي أو بدرجة كبيرة على التبرعات وخدمات المتطوعين، وقد تتلقى المنظمات جزءاً من دعمها من مصادر حكومية أو خاصة أو دولية (فيشر، 2009، 11).

10- تطبيق الحكم الذاتي: تسعى إلى أن تحكم نفسها بنفسها، عن طريق إجراءات داخلية وليس عن طريق كيانات خارجية، حيث يحكم المنظمة عادة نظام داخلي يعدُّ دستور عملها الأعلى، بما يحويه من مواد وأسس تنظم أعاملها بشكل واضح، وتسعى إلى أن يكون لها صفة الدوام والاستمرار، فوجود جماعة غير رسمية ولظروف طارئة أو مؤقتة لا يعطيها صفة أن تكون جزءً من قطاع المجتمع المدني، بغض النظر عما تقدمه تلك الجماعة من مساهمات للمجتمع.

11- الابتعاد عن السلطة: فالمنظمات غير الحكومية – وفق المفهوم الحديث لها – هي منظومات اجتماعية غير حزبية وغير سياسية، وتختلف في مفهومها وممارساتها عن الأحزاب السياسية بأنها لا تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو سدة الحكم، بالرغم من أنها – تمارس بشكل أو بآخر – بعض النشاطات التي توصف بأنها نشاطات سياسية كالمنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان، ومنظمات التوعية الاجتماعية، ومنظمات العمل الإغاثي فترة الحروب والنزاعات المسلحة (طيب وبافيل والفيلالي، 2007، 96).

بالإضافة إلى الأهداف السابقة التي تم عرضها؛ لا بد من القول بأن هنالك أهدافاً كثيرة وعديدة تسعى إليها المنظمات غير الحكومية في العصر الحالي، لكن ما تم عرضه يشكل الخط العريض ونقطة لالتقاء أهداف جميع المنظمات غير الحكومية، وإن اختلفت في طرق وإجراءات تنفيذ أهدافها.

سادساً . المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي:

المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي – أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية – موجودة منذ زمن بعيد، ومفهوم المجتمع المدني كمفهوم اكتشف في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين كواقع لكنه كان موجوداً، وأصبح من الضرورة وجود دور للمنظمات غير حكومية، ولتساهم إلى جانب الحكومات في بناء المجتمع، وقد تجسد كل ذلك في التجربة العربية السياسية

المعاصرة، ولكن عموماً فإن مفهوم المنظمات غير الحكومية لم يبرز في الخطاب السياسي/الاجتماعي إلا في العقود الأخيرة، وتأخر نموها لتوازي التجربة الأوربية والغربية لعدة أسباب رئيسية؛ أهمها:

1- تأثر رواد الفكر الإصلاحي العربي/الإسلامي – في القرن التاسع عشر – بمفاهيم سياسية غربية جديدة مثل: (الوطن، والدستور، والانتخابات، والحرية، حقوق الإنسان.. الخ)، لم يكترثوا كثيراً لمفهوم المجتمع المدني ما يضمه من منظمات غير حكومية، رغم أن هذا المفهوم كان حاضراً في فكر النخب الأوروبية في النصف الثاني من ذلك القرن، ومع أن بعض رواد الفكر الإصلاحي العربي/الإسلامي زاروا أوروبا، وشهدوا مظاهر ذلك المجتمع في فكر فلاسفة التنوير في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

2- لم تعط حركات التحرر الوطني العربية عناية لموضوع منظمات المجتمع المدني، إذ أن جهودها تمحورت حول المطالبة بالاستقلال ونشدان الحرية والدفاع عن الهوية، ولم تعش نظم دول الاستقلال طويلاً، فقد بليت بالعقلية العشائرية، والأحزاب السياسية. ورغم كل تلك العثرات؛ إلا أن دور المنظمات غير الحكومية اتسع ليطال عدة مجالات بدءً بالنشاط السياسي وانتهاءً بنشاطات اجتماعية وإنسانية وثقافية وتربوية.. رغم تفاوت التأثير من بلدٍ عربيٍ لآخر (علي، 2001، 15).

وانحصر نطاق منظمات المجتمع المدني في المنظمات غير الحكومية التي أساس نشاطها العمل المساند أو التطوعي، فهي منظمات مستقلة بشكل واضح عن الإشراف المباشر من قبل الدولة، ووفقاً لهذا المفهوم، يندرج تحت مسّ مى منظمات المجتمع المدني جميع المنظمات المساندة والتطوعية، غير الهادفة إلى الربح، ومن أهم هذه المنظمات المجتمعية: الغرف التجارية والصناعية، النوادي الرياضية، جمعيات حماية المستهليكن، النقابات المهنية والعمالية، جمعيات حقوق المرأة، وما على شاكلتها من منظمات. ولم يتفق الباحثون والكتّاب العرب على مفهوم أو مصطلح واحد يطلقونه على منظمات المجتمع المدني، فمنهم من أطلق عليها " المنظمات الأهلية" أو "المنظمات غير الحكومية" أو "المنظمات غير الهادفة للربح" أو منظمات العمل التطوعي". وأيضاً، اختلفت المسميات في بلاد الغرب، فمثلاً: يطلق عليها في ألمانيا "الجمعيات والاتحادات"، وفي بريطانيا "الجمعيات الخيرية العامة"، في حين يسميها اليابانيون "منظمات المصلحة العامة".

كل هذه المتغيرات وغيرها؛ مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية، رغم تأخر نموها في المجال المدني/السياسية؛ فالتحولات في أوضاع المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية لم تقتصر التحولات في النمو الكمي لأعداد تلك المنظمات، تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بنوع الأنشطة والفعاليات التي تمارسها، فقد برز جيل من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة..إلخ، إلى جانب ذلك وضح الاهتمام بمكافحة الفقر وتبني منهجٍ جديدٍ للتعامل مع هذه المشكلة،

يستند إلى فكرة التمكين وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية، كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية في بعض الدول العربية كسورية ومصر والأردن والمغرب، من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان على التدريب Training، والتأهيل Qualification، والمشروعات الصغيرة Small Projects، كما ظهرت أنماط جديدة من المنظمات التي هدفت إلى ملء الفراغ الذي تركته الدولة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم.. وغيرها من الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك نشطت منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية: (كعمالة الأطفال Child labor، وأطفال الشوارع Street children، وجنوح الأحداث Juvenile Delinquency، والمخدرات Drugs، وتعنيف المرأة Violence against women..إلخ)، بل وسعت إلى وضع هذه القضايا على أجندة الحكومات بشكل مباشر، يمهد للعمل التشاركي بين المنظمات غير الحكومية والدولة للحد من هذه الظواهر، والتخطيط الفاعل لمواجهتها، لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع (ناظم وصالح، 2007، 138–139). ووفقاً لتقرير المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية لعام (2015)، لوحظ زيادة ملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشأن الاجتماعي والتنموي بين عامي (1990 – 2015)، وذلك كما يُظهر الجدول (1) التالي:

الجدول (1) المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي بين عامي (1990 – 2015) وفق تقرير المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية

الدولة	عدد المنظمات غير الحكومية بين عامي (1990 – 2000)	عدد المنظمات غير الحكومية بين عامي (2001 – 2010)	عدد المنظمات غير الحكومية بين عامي (2011– 2015)
المغرب	129	397	4002
موريتانيا	∴	13	498
الجزائر	16	471	1019
تونس	25	709	2365
ليبيا	∴	290	∴
مصر	2987	7987	15983
السودان	∴	482	1086
جيبوتي	∴	66	105
الصومال	∴	4898	4909
فلسطين المحتلة	1543	3076	13987
سورية	166	306	2737
لبنان	24	287	786
الأردن	656	926	1096
العراق	408	11794	21398
المملكة العربية السعودية	∴	22	198
اليمن	287	698	12887
الإمارات العربية المتحدة	∴	490	867
قطر	∴	39	165

البحرين	∴	17	107
الكويت	∴	11	98
جزر القمر	∴	20	468
عُمان	26	302	406

المصدر: (جامعة الدول العربية، 2016، 451).

ومن جهةٍ أخرى، أضاف التقرير المذكور أن نشاط المنظمات غير الحكومية في الدول العربية ما زال في معظمه ضمن الممارسات الخيرية، فأكثر من نصف تلك المنظمات يعمل في الأنشطة الخيرية (لبنان 53,3%)، (سورية 80%)، (الكويت 78,2%)، (السودان 70%)، في حين لا تزيد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية والتي تتبنى فلسفة التمكين لا تزيد عن الربع (جامعة الدول العربية، 2016، 451).

يلاحظ من العرض السابق؛ أن هناك مؤشرات إيجابية تمثلت في النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية والنقلة الكيفية في مناهجها واقترابها من التعامل مع الواقع، إن هذه التحولات صاحبها خطاب سياسي داعم لهذه المنظمات لتعزيز دورها في عملية التحول: (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتربوي والتعليمي والإنساني.. الخ)، التي أسست لفكرة التشاركية بين الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني عبر (الجمعيات Associations، والهيئات Bodies، والنقابات Unions، والمنظمات الخاصة غير الربحية Private non - profit organizations)، وقد تجلت تلك الإرهاصات الداعمة بقيام معظم الحكومات العربية بسن قوانين وتشريعات ناظمة لعمل تلك المنظمات غير الحكومية، وإسنادها العديد من المشروعات لمؤازرة الدولة في عمليات التنمية الاجتماعية الشاملة والمستمرة.

سابعاً . معوّقات عمل المنظمات غير الحكومية:

تواجه المنظمات غير الحكومية في الوقت الحالي بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

1) معوقات راجعة إلى أهداف المنظمة:

أ- عدم وضوح الأهداف والاتفاق عليها، وسيادة طابع الارتجالية في تحديدها، ووضع أهداف تعجز المنظمة عن تحقيقها، والتركيز على أهداف معينة، وإهمال الأهداف الأخرى لخضوعها لاعتبارات شخصية.

ب- ضعف تراث المنظمة والقيم الجماعية لدى الأفراد في المجتمع، مما يؤثر في قدراتها في إعادة تحديد الأهداف وبناء الإستراتيجيات والسياسات وتدعيم الديمقراطية بالمشاركة.

ت- عدم توفر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة، مما ينجم عنه عدم التمكن من وضع أهداف واقعية وسياسة وطنية إنمائية شاملة، يحدد من خلالها دور كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية.

2) معوقات راجعة إلى الهيكل الإداري والتنظيمي:

أ- عدم الفصل بين المصالح الشخصية والعامة، إذ يؤدي الاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب المصالح العامة إلى عجز المنظمة عن تحقيق أهدافها (عبد اللطيف، 2008، 44).

ب- القيادة الإدارية غير الفعالة، فمن الخطأ أن تكون القيادة في يد فرد أو عدة أفراد قلائل خشية تحول القيادة إلى سلطة متعسِّفة، ومن المفضل أن تكون القيادة جماعية تضم عدداً من الأفراد يمثل كل منهم احتياجات أفراد المجتمع، ويفضل أيضاً أن تكون القيادة بصورة دورية.

ت- عدم وضع تصورات مستقبلية واضحة المعالم، إذ يؤثر ذلك في تحقيق المنظمة لأهدافها، وعدم السعي إلى تطويرها بصورة دائمة ومستمرة؛ والتحيُّز لفئات معينة، مما يؤدي إلى توجيه خدمات المنظمة إلى أشخاص بعينهم على حساب الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية والإحباط في الوقت نفسه.

ث- مشكلات تدني نسب العضوية ونسب المشاركة في اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة، وبقاء أعضاء مجلس الإدارة في مراكزهم لسنوات طويلة، مما يؤثر في التجديد والتطوير المستمر.

ج- افتقار المنظمات غير الحكومية داخلياً – في كثير من الأحوال- للممارسات الديمقراطية والشفافية بين أفرادها، أو بين أعضاء الشبكات التي تحوي منظمات عدة، مما يقود إلى غياب تقاليد العمل الديمقراطي الحقيقي؛ وغياب روح العمل الفريقي داخل المنظمات غير الحكومية، إذ لا تزال عقلية الاعتماد على الفرد هي السمة الغالبة في أغلب المنظمات.

3) معوقات راجعة إلى التمويل والموارد المالية:

أ- مشكلة التمويل، إذ تعاني المنظمات غير الحكومية ضعفاً مستمراً في ميزانياتها، الأمر الذي يؤثر سلبياً في قدرتها في تحقيق أهدافها على الوجه المطلوب.

ب- غموض مصادر الدعم والتمويل المالي للمنظمات غير الحكومية بسبب عدم التزام بعض هذه المنظمات بمعايير الشفافية والنزاهة والوضوح في كشف مصادر تمويلها، وطريقة صرفها.

ت- اعتماد التمويل في المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحوال على التبرعات والهبات والمساعدات التي يجود بها الخيرون والشركات والمؤسسات، وعدم السعي الحثيث لتكوين مشاريع تعتمد عليها تلك

المنظمات في الإنفاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها وبرامجها (عبد الرحمن، 2009، 276-277).

ث- قلة الترشيد في استخدام الموارد، إذ تقوم بعض المنظمات بإنفاق مبالغ طائلة على الإعلانات (الكتيبات، المطبوعات، المطويات...إلخ)، وإن كانت هذه الجوانب مهمة للمنظمة إلا أن الإنفاق الشديد عليها يبيد الأموال التي تم جمعها، ويجعل المتبرعين يشككون في الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.

4) معوقات راجعة إلى لوائح ونظم العمل:

أ- تعمل المنظمات غير الحكومية في ظل تشريعات تضعها الحكومة وتصبح واجبة الأداء والتنفيذ لهذه المنظمات، ولا يجوز الخروج عنها، ورغم أن هذه التشريعات ترتب حقوقاً وواجبات للأفراد والهيئات، إلا أنها- من جانب آخر- تشكل إطاراً يقيد العمل داخل هذه المنظمات، إذ تشكل تأثيراً في أسلوب التنظيمات في أداء أعمالها لتحقيق أهدافها.

ب- عدم وضوح اللوائح للعاملين بالمنظمة، ويمكن تلافي الكثير من المشكلات التي تظهر في المنظمة إذا ما قام الأعضاء بمعرفة اللوائح والقوانين التي تسير عليها.

ت- عدم وجود درجة من المرونة في تنفيذ اللوائح، إذ إن بعض هذه المنظمات تعتمد على قوانين وتشريعات ثابتة وغير مرنة، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيقها لأهدافها (عبد الرحمن، 2009، 434)، ولكن بالرغم من مرونة التشريعات الاجتماعية الخاصة بتسيير العمل في المنظمات غير الحكومية، إلا أن بعض المنظمات ترى ضرورة أن تتغير هذه التشريعات بصورة مستمرة حتى تتواكب مع التغييرات الاجتماعية السريعة، والتي تتطلب استحداثاً مستمراً لأنماط الرعاية والخدمات الاجتماعية في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

ث- عدم الجدية في تنفيذ اللوائح من قبل بعض العاملين في المنظمات غير الحكومية الأمر الذي يترتب عليه عدم الفاعلية في بلوغ الأهداف المبتغاة (صوفي، 2009، 83).

5) معوقات راجعة إلى برامج المنظمة:

أ- ضعف الوعي المجتمعي بأهمية النشاطات، والبرامج، والفعاليات، والأعمال للمنظمات غير الحكومية لحداثتها من جهة، وعدم اكتراث واهتمام الحكومات لنشاطات وأعمال هذه المنظمات في المجال: (الاجتماعي، والثقافي، والتربوي، والرياضي، والإنساني، والمرأة، والطفل، والشباب، والعمال، والطلاب، والبيئة، والنقابات، والجمعيات والأندية) من جهة أخرى.

ب- ضعف الاتجاه نحو التطوع إلى جانب غياب المعلومات، والحاجة إلى توثيقها، وصعوبة الحصول على المعلومات، بالإضافة إلى ضعف إمكانات وقدرات الكوادر العاملة في هذه المنظمات خصوصاً المتطوعين (أبو النصر، 2007، 365)؛ وتكرار البرامج والمشروعات وعدم التجديد فيها، مما يؤدي إلى انصراف الأعضاء وأفراد المجتمع عن المشاركة في هذه البرامج.

ت- ضعف التغطية الإعلامية لبرامج وأنشطة هذه المنظمات، والتوثيق لها، وهو ما يتطلب درجة عالية من الإقناع بأهمية هذه المنظمات غير الحكومية على المدى القصير والبعيد، هذا الإقناع مصدره المؤمنون بدور هذه المنظمات من المنتسبين لها، ومن المتلقين لفوائدها (الهاشمي، 2008، 220-222).

6) معوقات راجعة إلى التدريب:

أ- عدم وضوح الهدف من التدريب بالدرجة الأولى، إذ إن وجود أهداف واضحة متكاملة للبرامج التدريبية يمثل أمراً في غاية الأهمية، فالتدريب ليس عملية ارتجالية، وإنَّما خطة علمية منظمة.

ب- عدم ملاءمة البرنامج التدريبي للمتدربين، إذ إن ذلك قد يشعر العاملين بالاغتراب عن هذا البرنامج، ومن الضروري إذن أن يكون البرنامج التدريبي قادراً على مواجهة احتياجات تدريبية حقيقية، وكذلك مواجهة عدم ملاءمة البرامج من الناحية الفنية (عدم ملاءمة مواد التدريب، أساليب التدريب، توقيت التدريب...إلخ).

ت- عدم كفاءة المدربين نظراً لأن التدريب عملية فنية وعلمية، ومن ثم لا بد من توفير المدربين الأكفاء للقيام بالعملية التدريبية؛ لأن عدم وجودهم قد يكون عائقا أمام نجاح البرامج التدريبية.

4.ضعف إدارة برامج التدريب، إذ إن عملية التدريب تحتاج إلى: (تخطيط، وتنظيم، ومتابعة، وتقويم، ومعرفة نقاط القوة والضعف لتجنب أي معوقات قد تواجه التدريب) (كفاوين، 2010، 287- 288).

7) معوقات راجعة إلى التنسيق والتشبيك:

أ- الازدواج والثنائية في العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، إذ إن العلاقة بينهما تتسم بالإيجابية والسلبية في آن واحد، فتدخل الدولة إيجابياً يتمثَّل في التدعيم المالي والإشراف والمراقبة، وإبعاد المستغلين، وإصدار التشريعات المنظمة، وتقديم وسائل الدعم المختلفة، وتوفير وسائل الاتصال بالجماهير، وفي مقابل ذلك نجد عدم الثقة بين الحكومة المنظمات غير الحكومية والتقليل من شأنها في رسم سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية، والنظر إليها باعتبارها مصدراً للقلق والإزعاج.

ب- ضعف وغياب التنسيق الواعي بين المنظمات غير الحكومية والدولة خصوصاً في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية؛ وضعف التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية والإقليمية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة.

ت- قلّة أو غياب الدراسات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، وتقييم عملها، وضعف التنسيق بين المنظمات، وضعف التشبيك مع المنظمات الأخرى؛ وأيضاً ضعف الوعي بأهمية التنسيق بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في تقديم الخدمات، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاة ويضعف الدور الفعال المرتقب للمنظمات غير الحكومية؛ يُضاف إلى عدم وجود جهاز ينسق بين تلك المؤسسات بعضها ببعض، وبين الأجهزة الحكومية (Johnson, 1995, 13).

8) معوقات راجعة إلى المجتمع المحيط بالمنظمة:

أ- انخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي لأفراد المجتمع، مما يؤثر سلبياً على المشاركة في المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى قلة مشاركة العنصر النسائي في أعمال وبرامج المنظمات غير الحكومية؛ إضافةً إلى وجود نزاع بين أفراد المجتمع والمسؤولين بالمنظمات غير الحكومية، مما يعوّق تلك المنظمات عن تحقيق أهدافها.

ب- مشكلة غياب الدور الإعلامي الفعَّال تجاه المنظمات غير الحكومية، فعلى الرغم من نمو المؤسسات الإعلامية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، إلا أن البرامج والسياسات الإعلامية لهذه المنظمات لا تهتم كثيراً بمشكلات العمل الاجتماعي، ومؤسساته المختلفة، وتتجاهل الرسالة التي تؤديها، ودورها الوظيفي في مواجهة المشكلات الاجتماعية.

ت- البيئة تفرض على المنظمة موارد مادية وتكنولوجية معينة، ويجب على المنظمة أن تخضع للقوانين، والعرف، واللغة السائدة في البيئة، كما أن مدى تقبُّل البيئة لعائد المنظمة يحدد بطريقة مباشرة فرصتها في الاستمرارية والتوسع والديمومة في المجتمع (حمزاوي والسروجي، 1998، 192).

وهكذا يمكن القول: إن دور المنظمات غير الحكومية لا يزال محدوداً وتأثيرها غير ملموس، لا بل ضعيف جداً، في العملية التنموية الاجتماعية كجهة ضاغطة. وحاولت المنظمات غير الحكومية أن تؤدي دوراً فعالاً في التنمية المحلية والوطنية في معظم الدول العربية، وأحياناً تنجح وأحياناً لا تنجح.

. خلاصة:

إنَّ مفهوم المنظمات غير الحكومية مر بصيرورة تاريخية طويلة، بدأت مع فلاسفة عصر الإغريق، مروراً بفلاسفة العصر الحديث، وبعد ذلك بدأ مفهوم المنظمات غير الحكومية يتبلور بشكل واضح مع

بروز النظريتين الليبرالية liberalism، والماركسية Marxism، مروراً بالعصر الحالي، حيث بدأ مفهوم المنظمات غير الحكومية بالتبلور، ليشير بشكل واضح إلى نضال سياسي واجتماعي واقتصادي وخدمي.. هدفه انتزاع بعض صلاحيات الدولة في إدارة وتنظيم المجتمع المحلي والتنمية الشاملة.. إذ قامت تلك المنظمات على فكرة التطوع.

وفي الفكر الإسلامي لم يتم إهمال مفهوم المجتمع المدني، فقد ظهرت له ممارسات تطبيقية واضحة في كتابات بعض المؤلفين العرب من عهد ما قبل الهجرة حتى ظهور الدولة المدينة سيما مؤلفات كل من (الفارابي، وابن خلدون)، فعلاقة المنظمات غير الحكومية بالمجتمع تتضمن وضع أساس متين لقاعدة شعبية لتدعم بإخلاص مشاريع التنمية البشرية والثقافية والاقتصادية.. والقوانين والشرائع، والمشاركة إلى جانب السلطة لحماية ودعم المصالح العامة، وتعزيز شعور المواطنين بالانتماء للأمة، وتمكين الأفراد من نيل حقوقهم، وتحسس القيم المعرفية والإنسانية والثقافية والأخلاقية.. والاهتمام بها.

ثانياً: (التنمية الاجتماعية):

إلى عهد قريب اعتبر مفهوم التنمية لدى العديد من الباحثين أنه مفهوم اقتصادي (الإنتاج، والاستهلاك، مستوى الدخل ... الخ)، غير أن الواقع أثبت قصور هذا المفهوم، لأنّ هناك جوانب أخرى للتنمية، ترتبط بالإنسان ومتطلباته المختلفة، وبناء على ذلك ظهر مفهوم التنمية الشاملة أو مجالات التنمية، والتي من بينها التنمية الاجتماعية.

ويشير مفهوم التنمية إلى سلسلة من التغييرات الإيجابية التي تشمل جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والأيديولوجية، ويحاول من خلالها الإنسان تحليل التطورات والتغييرات التي تواجه مجتمع ما، لمحاولة لفهم المشكلات إن وجدت وتصحيح مسارها بما يتناسب مع المجتمع وتطلعات أفراده، وتعدُّ التنمية اليوم من أهم عناصر استقرار الشعوب وتطويرها.

أولاً . تطوّر مفهوم التنمية الاجتماعية تاريخياً:

التنمية الاجتماعية (Social Development) عرفت – كظاهرة إنسانية – قديمة، ونشأت مع نشأة المجتمع الإنساني، وتطورت بتطوره، فهي في مفهومها العام ما هي إلا جهود إنسانية تستهدف مساعدة إنسان لإنسان آخر عند الحاجة والعوز، وظاهرة اجتماعية دائمة عاشت عمر الإنسانية كلها، وستظل تعيش ما دام هناك حاجات إنسانية، وتتم عن طريق منظمات اجتماعية طوعية محدودة الموارد، وتغطي مناطق كثيرة ومتنوعة من النشاط الإنساني كالتعليم، والرعاية الصحية، والعلم، والتأمين الاجتماعي..إلخ، وقد ظهرت التنمية الاجتماعية – حديثاً – كاستجابة للمشكلات الاجتماعية، ولتحسين مستوى المعيشة، وتشمل عمليات التنمية الاجتماعية توجيه الطاقات البشرية والمادية والمالية للوطن، وتخطيطها وتوجيها، بما فيه صالح أفراد المجتمع، بما في ذلك توزيع الموارد والخدمات على أسس مختلفة المؤهلات، أو الخبرات، أو التوزع الجغرافي.. (Kumari, 2013, 281).

إن مفهوم التنمية الاجتماعية نال اهتمام الكثير من علماء (الاجتماع والسياسة والاقتصاد والسكان)، وأصبح ينظر إليه – الآن – نظرة شمولية سيما بعد التطورات التي حصلت على المجتمع الدولي والإقليمي وغزو العولمة، وغدا التركيز على بعد واحد من أبعاد التنمية الاجتماعية لا يؤدي نفع حقيقي بالمعنى الشامل، لارتباط التنمية الاجتماعية بكافة مناحي الحياة ومجالاتها، فهدف التنمية الاجتماعية هو إحداث التغيير المطلوب في المجتمع، ليساعد على النمو السليم له، وتلافي ما قد يكون فيه من مشكلات وتخلف اجتماعي أو اقتصادي، وحتى يتحقق ذلك لابد من الاستناد إلى نظرية تفسر ذلك، حيث يرى الخبراء أنه لابد من الأخذ بنظرية ما عند تفسير مفهوم التنمية الاجتماعية.

ثانياً . تعريف التنمية الاجتماعية:

قبل الخوض في تفاصيل تعريف التنمية الاجتماعية (Social Development)، لابد من التمييز بين النمو والتنمية Growth and development؛ فالنمو: يعني الزيادة في الطول والوزن والحجم..إلخ بشكل طبيعي، دون تدخل العنصر البشري، وقد يكون النمو متوازناً أو غير متوازن، ضعيف أو قوي، صحي أو مُعتل..إلخ، أما التنمية فتتضمن تدخل العنصر البشري بطريقة مخططة وهادفة للسيطرة على مراحل النمو والسير بها نحو الأفضل من الناحيتين الكمية والكيفية، أي أن التنمية تنطوي على التوازن والشمول والمساواة بفعل التخطيط خلال فترة زمنية محسوبة، أي أن التغير الذي يحدث على عملية النمو Growth process يكون ضئيلاً وبطيئاً وبشكل طبيعي، بينما التغير الذي يحدث بفعل التنمية يكون كبيراً وسريعاً، ويتناول الجوانب البنائية والوظيفية (شفيق، 1994، 71).

ومن هذا المنطلق؛ يمكن القول: إنَّ تحديد تعريف للتنمية في المجتمع يتمحور حول كونه عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، تمس الهياكل (الاقتصادية Economic، والسياسية Political، والاجتماعية Social، والثقافية Cultural، والتربوية Education، والدينية Religious..الخ) في المجتمع، وهي مدفوعة بقوى داخلية، وليست مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وتجري في إطار مؤسسات اجتماعية رسمية أو شعبية تحظى بالقبول العام، وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياءً وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية (ملاوي، 2008، 21).

وفي ذات السياق؛ فقد عرفها **ستيفن هوبهاويس (Hobhouse, S 1881-1961)** بأنها: "تطور البشر في علاقاتهم المشتركة، أو التوافق في علاقاتهم الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئاً ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ووضع هوبهاوس أربعة معايير هي: (الحجم أو السكان، الكفاية، الحرية، المشاركة) (Hobhouse, 1983, 281).

كما بين **فريدمان (Fridman)** أن للتنمية الاجتماعية ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أ- التنمية الاجتماعية عملية داخلية ذاتية، وعملية ديناميكية مستمرة، وليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات الاجتماعية، وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان، وعلى ذلك فهناك ثلاثة شروط لعملية التنمية الاجتماعية البشرية:

✓- الشرط الأول: إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان اجتماعي معين.

✓- الشرط الثاني: توفير المؤسسات التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها، وأن المعوق الرئيسي لعملية التنمية الاجتماعية هو الاستغلال بكل صوره ومستوياته، وأن التنمية الاجتماعية بهذا المفهوم تعني التحرر، فالتنمية الاجتماعية والتحرر هما مفهومان لنفس المضمون، وكلاهما يعنى الآخر، وكلاهما ينطوي على تفجير كل الإمكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإشباع والتنمية، فضلاً عن أن التنمية الاجتماعية لن تتم إلا بوجود جهود شعبية، وهي الطريقة الوحيدة لخلق تراكم مادي ومعرفي.

✓- الشرط الثالث: تتطلب التنمية الاجتماعية ثلاثة عناصر رئيسية (حكومة، مؤسسات أهلية، مؤسسات خيرية) (Fridman, 2005, 33).

كما عرفت **منظمة الأمم المتحدة (United Nations 1955)** التنمية على أنها: "العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي إشراكه"، ثم عادت وطورت تعريفها عام (1956) حيث رأت في التنمية الاجتماعية أنها: "العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي" (نقلاً عن حموتة، 2015، 18). كما قدمت منظمة الأمم المتحدة في عام (2011) أحدث تعريف للتنمية الاجتماعية بأنها: "عملية تتضمن توسعة خيارات الناس التي تتم عن طريق توسعة القدرات البشرية على كافة مستويات التنمية، فإن القدرات الأساسية الثلاث للتنمية الاجتماعية هي: أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، أن يحظوا بالمعرفة، أن يتمتعوا بمستوى لائق من المعيشة.

وإذا لم يتم تحقيق هذه القدرات الثلاث، فإن العديد من الخيارات لن تكون ببساطة متاحة، وستبقى العديد من الفرص متعذر الوصول إليها، فمجال التنمية الاجتماعية يذهب لأبعد من ذلك، فالمجالات التي تحظى بتقدير عال من قبل الناس، والتي تتراوح بين الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون المرء مبدعاً ومنتجاً وصولاً إلى التمتع باحترام الذات والتمكين والتمتع بإحساس الانتماء لمجتمع ما" (by Kumari, 2013, 273).

كما عرف **سوانسار (Swanssar)** التنمية الاجتماعية بأنها: "ليست مجرد تقديم نوع معين من أنواع الخدمات، بل هي عملية تغيير أوضاع اجتماعية قديمة، وإحلال أوضاع اجتماعية جديدة محلها، وبمعنى أدق؛ تغيير البنية الاجتماعية القديمة التي أصبحت غير قادرة على مسايرة أنماط الحياة العصرية، وإقامة بنية اجتماعية جديدة مختلفة كل الاختلاف عن البنية الاجتماعية القديمة، ويتبع ذلك ظهور ونشوء علاقات وقيم اجتماعية جديدة تحقق لأفراد المجتمع كل ما يصبون إليه من إشباع لحاجاتهم المادية والمعنوية (نقلاً عن قدوري، 2008، 41).

كما أكد **ديفي (Devi)** أن التنمية الاجتماعية: ليست مجرد عملية تقديم بعض الخدمات الاجتماعية، بل تتجاوز ذلك لتصل إلى تغيير البناء الاجتماعي القائم وإحلال بناء اجتماعي جديد، قادر على مسايرة متطلبات العصر الحديث، وقادر على إشباع حاجات ومطالب الأفراد (Devi, 2013, 236).

وعلى المستوى العربي فقد عرفت **(شلبي)** التنمية الاجتماعية بأنها: "زيادة المجتمع البشري، أو زيادة الثروة البشرية من حيث الكم وتحسينها من حيث الكيف، وبمعنى أوسع فإن التنمية الاجتماعية تشير إلى تطبيق العلم بكل صوره لتيسير حياة الإنسان، وإبراز القوى المودعة في بنيته لتحسين المجتمع، وتحسين الفرد، في معيشته الحاضرة والمقبلة، من خلال عمليات التخطيط، والتنفيذ، والتوجيه، والرقابة، والتغذية الراجعة" (شلبي، 2015، 17).

كما عرفت **(قنديل)** التنمية الاجتماعية بأنها: "عملية تنظيمية تستند إلى المشاركة الشعبية، تقودها ملاكات مؤهلة للعمل الاجتماعي، وهدفها تقديم الخدمة الاجتماعية لأفراد المجتمع عامةً، لتحقيق الهدف الأكبر وهو إعداد المواطن الصالح والنافع لمجتمعه، والوصول به إلى مستوى الرفاهية والإحساس بالكرامة" (قنديل، 2012، 119).

ويمكن للباحث استنباط بعض العناصر المشتركة في تلك التعاريف، نذكر منها ما يلي: التنمية الاجتماعية عملية شاملة، وذات أبعاد متعددة، تشمل مجمل أطر المجتمع، وتتعامل مع المجتمع باعتباره نظاماً كاملاً، وتغطي مجمل فعاليات ونشاطات وموارد المجتمع، وتتناول بالتغيير جميع الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية، وبالتالي فإنها تمثل إستراتيجية مركزية عامة، وعملية حضارية متداخلة، ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع. وهي عملية مستمرة، وتتطلب فترة طويلة من الزمن لتحقيقها، خاصة في حالة اتساع نطاقها وشمولها لمواكبة حركة التغير المستمرة، فتنمية الإنسان خطوة سابقة لتنمية المجتمع، وهما عمليتان معقدتان ومتداخلتان، وتأخذان فترة زمنية لا يمكن وصفها بالقصيرة. وهي عملية مخططة، أي أن لها أهداف واستراتيجيات وطرق لتنفيذها، وتحتاج إلى إدارة وتوجيه وتنظيم ورقابة وتغذية راجعة، فالهدف من التنمية الاجتماعية هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين، فهي عملية ليست عشوائية أو تلقائية ولا تخضع للصدفة، لكونها تؤدي إلى استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية بأكفأ صورة ممكنة، بهدف سد احتياجات المجتمع. وتهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق الرفاهية، لأنها في إطارها الواسع تسعى لإحداث النمو والتطور في المجتمع بصورة تقود إلى رفع مستوى المعيشة، وتحقيق رفاهية المجتمع، وبالتالي العدالة الاجتماعية. وهي عملية استثمارية في الموارد المادية والبشرية، وتحتاج إلى إنفاق مبالغ طائلة، كونها تتطلب توسيع التخطيط ليطال مختلف نشاطات المجتمع، واستخدام وتطوير وسائل الأداء والإنتاج المادية والبشرية. وهي مسؤولية إدارية وتنظيمية، لأن عملية التنمية تعتمد أساساً على كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتنظيماته المؤسساتية، وتبرز أهمية ذلك من خلال الدور الريادي الذي يجب أن تقوم به الإدارات لتحقيق التنمية الشاملة، ذلك لأن الدولة تقوم بالعبء الأكبر

المؤثر في التنمية، بالتزامن مع دور المجتمع المدني غير الرسمي. كما أنَّ لها نتائج، أي أن هناك نتائج ستحققها للمجتمع، من حيث تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والسياسية والتكنولوجية بشكل عام، وتحقيق الكفاءة العالية في سد المطالب الاستهلاكية، والتخفيف من التبعية الاقتصادية والسياسية، وبالتالي التمتع بالحرية.

ثالثاً . السمات المميزة للتنمية الاجتماعية:

بين كل من **روي وركيوب وساركير (Roy & Raquib & Sarker 2017)** أن للتنمية الاجتماعية مجموعة من السمات، ومن أهمها:

1- العملية (Operation): أي نشاط حركي يتكون من عدد من الممارسات، ويهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف قريبة وبعيدة الأمد على كافة الأصعدة.

2- الحضارية (Civilization): أي أنّها شكل من أشكال الحضارة والعصريّة، التي تهدف إلى محاربة كافّة الموروثات الاجتماعيّة التي تقف عائقاً في وجه التقدّم البشريّ.

3- الإنسانية (Humanity): تستهدف بصورة مباشرة العنصر البشري والاجتماعي، وتهدف إلى تحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعي في الدولة، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك عدد لا محدود من الأشخاص يشتركون في تحقيق الهدف بشكل مستمرّ.

4- الشمول (Inclusion): إنَّ التنمية الاجتماعية لا تسعى لتحقيق هدف واحد في مجال واحد فقط، بل أن أهداف التنمية الاجتماعية شاملة، ومتعددة المسارات، ومتعددة الاتجاهات، وتشمل كافي نواحي تطوير المجتمع ومشكلاته، وتشمل كافّة القطاعات العامة والخاصة في المجتمع، وتستهدف الموارد الماديّة والبشرية، وتتطرّق إلى المجالات الإدارية، والتنظيميّة، والأمنية، والاقتصادية، والعسكرية، والسياسية.. وغيرها في الدولة.

5- التشابك (Tangle): إن التنمية الاجتماعية عملية متشابكة ومتداخلة مع كافة الظروف والقوى الخارجية، كونها تستهدف المجتمعات التي تتأثر وتؤثر في كافّة التغيرات العالمية والإقليمية المحيطة بها، بما في ذلك التغيرات السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والحضاريّة، والثقافيّة.

6- المنهجيّة (Methodology): إن التنمية الاجتماعية عملية منهجيّة، أي إنّها اختيار منهجيّ للغايات والوسائل من خلال التقييم الرشيد للأحوال والظروف البيئيّة التي تحيط بأيّ قطاع.

7- الغائيّة (Telemedicine): إن التنمية الاجتماعية عملية هادفة، حيث تسخر الموارد المتاحة، وتبذل أقصى الجهود الكفيلة باستغلالها، وتسعى إلى استغلال الفرص المُتاحة للحصول على موارد أخرى تُسرع من تحقيق نتائج فعّالة في التنمية.

8- التطوّر (Development): إن التنمية الاجتماعية عمليّة تطويريّة، وتُركز بشكل مباشر على محاربة الفقر، والجوع، والجهل، وتدنّي مستوى الخدمات المختلفة، بما في ذلك الخدمات الصّحية، لذلك تسعى بصورة مباشرة إلى رفع مستوى الدخل والأجور، وتحسين مستوى التعليم، واستخدام الأساليب الحديثة للنهوض بهذه العملية، والبحث عن مصادر جديدة للغذاء، وحلّ مشاكل نقص الماء، وتحقيق مستوى مناسب من الأمن والأمان.

9- التغير البنيوي (Social Change): يقصد به ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة، تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع سابقاً، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

10- الدفعة القوية (Powerful Batch): يمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، وبجعل التعليم إلزامياً ومجانياً قدر الإمكان، وبتأمين العلاج، والتوسع في مشروعات الإسكان.. إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.

11- الإستراتيجية (Strategy): يقصد بها الإطار العام والخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية للانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحاً لابد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطة حسنة الإعداد، والتي من شأنها أن تمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً كاملاً، ويستبعد طبعاً من الاستراتيجيات ما يسمى إستراتيجية عدم التدخل من قبل الدولة، فالدولة تلعب دوراً فعالاً في عملية التنمية الشامل.

12- الاعتماد على القيادة الداخلية (Rely on internal leadership): إي إن التنمية الاجتماعية تعتمد في تحقيق غاياتها على قيادة بشرية داخلية مؤهلة ومدربة بناصية العلم والمعرفة، والتي يجب أن تنتمي إلى المجتمع، إذ تقوم بها جهات تابعة للدولة، وتكون أكثر تقدماً في المعرفة من المجتمع المحلي الصغير، كأن تستقدم الدولة كوارد من العاصمة إلى إحدى الأرياف لإجراء عمليات التنمية التربوية أو التعليمية.

13- الاعتماد على الموارد الذاتية (Reliance on Self Resources): الذي يؤكد على دور الجماعات والإفراد والقيادات الموجودة في اكتشاف احتياجاتها، والعمل معاً لتحقيق الخدمات اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات.

14- التشاركية (Participation): أي أن التنمية الاجتماعية مسؤولية كل من الأجهزة الشعبية والحكومية، لذا يجب إشراك جميع أفراد المجتمع في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض به.

15- الحاجة للمعلومات (Need for Information): إن التنمية الاجتماعية تتطلب إمداد المجتمع المحلي والحكومة بالمعلومات الكافية عن نواحي القوة والضعف في المجتمع ومكوناته البشرية والمادية والثقافية والإيديولوجية..، وتعيين المهارات والاتجاهات اللازمة لتنفيذ خطط التنمية وأهدافها، ويكون ذلك بإعطاء المعلومات الصحيحة للوصول إلى النتائج الملموسة ذات النفع العام للأفراد عامة وللمجتمع بأسرع وقت (Roy & Raquib & Sarker, 2017, 29-30).

رابعاً . مجالات التنمية الاجتماعية:

تعنى التنمية الاجتماعية بمختلف احتياجات الإنسان، وعلى هذا الأساس تعددت تصنيفات مجالات التنمية الاجتماعية منها:

- من حيث نوعية الخدمات: ويشتمل هذا النوع على خدمات، تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والترويح والأمن، والعدالة والتربية الدينية والخدمات الاجتماعية.
- من حيث المجال الجغرافي: ويشتمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات، الحضرية والريفية والصحراوية.
- من حيث الفئات العمرية: ويشتمل على خدمات تتعلق، بالطفولة والشباب والمرأة والشيوخ (حمودة، 2001، 52).

خامساً . عناصر التنمية الاجتماعيّة:

تتكون التنمية الاجتماعية من عناصر عديدة، أهمها:

1) التغيّر في البنية الاجتماعيّة: وهو ما يجب أن يطرأ على المنظمات الاجتماعيّة الحديثة النشأة وأدوارها من تغييرات جذريّة حتى تكون مختلفة تماماً عن المنظمات القائمة من قبل في البيئة المجتمعيّة نفسها، ويساهم هذا التغيّر بإحداث تحوّلات ملحوظة في كل من النظم والظواهر المنتشرة في مجتمع ما.
2) الدفعة القويّة: ويتمثل هذا العنصر من خلال إيجاد وخلق تغييرات جذريّة تخفّض من مستويات التباين فيما بين الأفراد فيما يتعلّق بالثروات، والسعي لتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين، إذ يقتضي ذلك أن يصبح التعليم متطلباً إلزاميّاً ومجانيّاً في المجتمع، وتوسيع نطاق التأمين على العلاج، ونشر المشاريع السكنيّة، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين.

3) الاستراتيجيّة الملائمة: وهو ما تسعى إليه السياسة الإنمائيّة في ظل إحداث نقلات نوعيّة من الوضع الحالي المتمثل بالتخلّف الذي يعيشه مجتمع ما وقيادته نحو التطوّر والتقدم وخلق حالة من النمو الذاتيّ من خلال الاستغلال الأمثل للوسائل المتوفّرة لتحقيق الأهداف المنشودة من التنمية الاجتماعيّة (الجوهري وآخرون، 1999، 46).

سادساً . مبادئ التنمية الاجتماعية:

اقترحت الأمم المتحدة في الدليل الذي أصدرته عام (1988) المبادئ العالمية العامة الموجهة لسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية، وذلك على أساس أن الأهداف الاجتماعية تعدُّ عالمية أي واحدة في كل المجتمعات، حيث إنها تقابل الاحتياجات الأساسية وتطلعات الناس في كل مكان، مع الأخذ في الاعتبار تنوع واختلاف المداخل بالنسبة لعديد من الدول حسب تنوع النظم الاجتماعية واختلاف مستويات التنمية لدى كل منها، وفيما يلي نص تلك المبادئ:

1. ينبغي النظر إلى برامج التنمية الاجتماعية في الإطار الأشمل لأهداف وأغراض ميثاق التقدم الاجتماعي، حيث يقر المبدأ الرئيسي للميثاق ما يلي: "إن جميع الناس لديهم الحق في العيش في حرية وكرامة، بدون أي شكل من أشكال التميز مثل السياسة القمعية للتفرقة العنصرية، كما أنَّ لهم الحق في المشاركة الكاملة في عمليات التنمية الاجتماعية والاستمتاع بثمار التقدم الاجتماعي، كما أن عليهم–من جانبهم –أن يساهموا فيها بجهودهم".

2. إن التحديات التي تواجهنا في التكيف مع التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية يمكن التغلب عليها بفاعلية من خلال سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية وأنساق التدعيم الاجتماعي -ذات العلاقة بها –لإعادة التوجيه لتكون لها مساهمة أكثر إيجابية تدعم التنمية الشاملة، وذلك من خلال منظور طويل الأمد مع الاستمرارية في أهداف تلك السياسات، ومن الضروري التأكيد على أن البرامج الاجتماعية لا تمثل عبئاً على الموارد المتاحة، بل إنها أيضاً أحد أشكال الاستثمار التي لا تختلف عن الاستثمار في البنية الاقتصادية الأساسية.

3. إن هناك حاجة لتصميم برامج مدعومة دوليا لتحقيق التوافق الاقتصادي في ظل إطار طويل المدى يسمح لهذا التوافق أن يتحقق ضمن النمو، دون إحداث اختلالات اجتماعية، ومن خلال تلك البرامج لابد من اتخاذ إجراءات لحماية الفئات الضعيفة في المجتمع، وتدعيم قدرة الناس على المساهمة في جهود التنمية، مع إعطاء هذه الإجراءات اهتماما أكبر.

4. التأكيد على الحقوق المتساوية للمرأة والرجل في الأحوال الأسرية، وإعطاء أهمية لتحقيق مشاركة متساوية وفوائد متساوية للمرأة والرجل في جميع مجالات التنمية الاجتماعية، وذلك في إطار القوانين القومية وبما يتماشى مع الاستراتيجيات المتفق عليها في مؤتمر نيروبي.

5. يسهل تحقيق التوافق مع الأوضاع المتغيرة في ظل زيادة التضامن والكرامة الإنسانية، واحترام الحقوق الإنسانية، والمساواة بين الرجل والمرأة، والعدالة الاجتماعية، وممارسة الديمقراطية وحق التجمع في منظمات بما في ذلك الحرية الدينية، وحرية التعبير، وحرية الانتقال للأشخاص، مع وجود نظام قضائي عادل وذي استقلال.

6. إن أحد الاهتمامات الرئيسية في تصميم برامج التنمية الاجتماعية الجديدة سيكون الاستخدام الكامل للموارد البشرية، وعدم التركيز على تشجيع المبادرة والاعتماد على الذات لدى الأفراد.

7. الحاجة إلى إعطاء اهتمام أكبر نحو زيادة قدرة المجتمع والأسرة على البقاء والنماء في إطار من المساواة بين الرجل والمرأة، ودعم الفئات الضعيفة والمحرومة في جهودهم التي يبذلونها لتلبية احتياجاتهم.

8. الحاجة إلى تقوية دور المنظمات التطوعية وغير الحكومية والهيئات الخاصة ومساهماتهم، وتشجيع جهود الناس أنفسهم للمساهمة في تدعيم الخدمات الاجتماعية والتنمية، وذلك في إطار من القوانين القومية.

9. يمكن تقوية التماسك الاجتماعي عن طريق ضمان حد أدنى من الدعم والحماية الاجتماعية على المستوى القومي، على وجه يتلاءم مع الظروف السائدة ومستوى الموارد المتاحة، وذلك بهدف حماية الأفراد من فقدان ما حصلوا عليه، كثمرة للعمل المنتج، مع حماية الفئات الضعيفة والمحرومة، ويوضح هذا الحد الأدنى من خلال رؤية طويلة الأمد مع الالتزام بزيادته وتطويره بالتدرج.

10. هناك إدراك متزايد للحاجة إلى تشجيع الوصول إلى فهم أفضل لمفاهيم التنمية الاجتماعية وممارستها في الدول المختلفة، وكذا لدور الرعاية الاجتماعية في إطار التنمية الاجتماعية الشاملة.

11. يمكن تقوية الجهود القومية لتشجيع التقدم الاجتماعي وتحسين الرعاية الاجتماعية عن طريق التعاون الإقليمي، والتعاون بين الأقاليم، وبين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والجماعات ذات الاهتمامات الاجتماعية.

12. المحافظة على ظروف السلام وتحسين كل أشكال التعاون والحوار الدولي، يمكن أيضاً أن يساعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتركيز بشكل أفضل على القضايا المهمة للسياسة الاجتماعية (United Nation, 1988).

سابعاً . أهداف التنمية الاجتماعية:

يمكن حصر مجموعة من الأهداف التي تسعى إليها التنمية الاجتماعية، والتي يأتي في مقدمتها:

1- دراسة أحوال المجتمع وجمع المعلومات عن نقاط قوته وضعفه في كافة المجالات: وهو الهدف الأول والرئيسي الذي تسعى إليه جميع الحكومات والجهات الرسمية والشعبية.. عند اتخاذ القرار بالبدء بتطبيق خطط واستراتيجيات متوسطة أو طويلة الأجل، فالمعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية الموضوعية والواقعية عن أحوال البنية التحتية والموارد البشرية والمالية والمادية.. تساهم في وضع خطط تنموية شاملة وحقيقية قابلة للتنفيذ، إذ لا يمكن العمل على خطة تنموية اجتماعية دون الحصول على تلك البيانات والمعلومات والمؤشرات، فقد تكون نسبة الأمية في مجتمع ما (٠.%) وعندها لا حاجة لخطط تنموية لمكافحة الأمية مثلاً، وعندها لابد من وضع خطط بديلة أكثر كفاءة وفاعلية تتعلق بتنمية المهارات والقدرات المعرفية لأبناء المجتمع بمد التعليم الإلزامي إلى المرحلة الثانوية مثلاً، وفي المقابل؛ قد تكون نسبة البطالة بين الشباب المتعلمين وخريجي الجامعات في مجتمع ما مرتفعة جداً، وأن الدولة عاجزة على توظيفهم جميعهم، وهنا لابد من وضع خطط تنموية يتم فيها تحفيز القطاع الخاص على استيعاب هؤلاء الخريجين من خلال بعض الخطوات التي تشجع فيها مؤسسات القطاع الخاص على استيعابهم في سوق العمل (تسهيلات قانونية، تسهيلات تأمينية، إحداث أسواق جديدة، تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار..إلخ) (ملاوي، 2008، 23).

2- الارتكاز على الموارد الذاتية البشرية والمادية والمالية في تحقيق التنمية الاجتماعية: وهو من الأهداف الرئيسية التي سعت إليها كل خطط التنمية الاجتماعية في جميع البلدان المتقدمة بشكل عام، والبلدان النامية على وجه التحديد، وإذ سعت هذه الأخيرة إلى التحرر من الاعتماد الكلي أو الجزئي على الخبرات الخارجية للدول المتقدمة، والاعتماد على الذات بدلاً عن ذلك في تنمية المجتمع تنمية شاملة ومتوازنة، من خلال تهيئة وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية المحلية، القادرة على اكتشاف حاجات المجتمع، وتحديد نقاط قوته وضعفه، وتعيين أهم العوائق التي تحول دون استثمار الموارد المحلية المالية والمادية، ومن ثم وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لتنفيذ برامج التنمية على المدى المتوسط والطويل، ومقابلة احتياجات المجتمع وفق خطط متوازنة ذاتية التصميم، فعلى سبيل المثال؛ تمكنت معظم الدول النفطية في دول العالم الثالث من التخلص من احتكار الشركات الخاصة العالمية لعقود استثمار النفط، وذلك من خلال إرسال بعثات علمية إلى الدول المتقدمة في هذا المجال، وتدريبها وتأهيلها، واستقدامها من جديد لتمكين المجتمع المحلي من استخراج النفط واستثماره بالخبرات المحلية (مرتجى، 2012، 17).

3- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الفقيرة – أو النامية أو بلدان العالم الثالث – تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المُبددة للطاقة والموارد

الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة في التصنيع والإنتاج والموارد البشرية، وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تعظيم الضغوط البيئية في تلك البلدان، وتعني أيضاً تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي دون ضرورة (Mwansa, 1995, 23).

4- السيطرة على حصة الفرد من الموارد الطبيعية: فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية الاجتماعية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يسيطرون إحصائياً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية بالمقارنة مع حصة الفرد من ذات الموارد في بلدان العالم الثالث، مما يوفر أضعاف تلك الموارد وتسجيلها لاحتياطيات السنوات القادمة التي قد توصف بأنها عجاف أو متأزمة، والدليل على ذلك هو أن استهلاك الفرد من الطاقة والمواد النفطية والغاز في دول الخليج أعلى منه بما يقارب (33) مرة عن حصة الفرد من تلك الموارد في الولايات المتحدة أو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) (حموتة، 2015، 22).

5- تقليص تبعية البلدان النامية للدول المتقدمة: تهتم خطط التنمية الاجتماعية الشاملة بشكل رئيسي بدراسة جميع جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان المتقدمة والنامية دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية، وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها حاجة ماسة، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر لدى الدول النامية هو الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد التقدم الصناعي والتكنولوجي للدول المتقدمة إلى الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، دون تجاهل التوسع في التعاون الإقليمي والتجارة فيما بين البلدان النامية والمتطورة، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وخير مثال على ذلك؛ هو ما قامت به الهند من ثورة صناعية في تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات والمعلوماتية، والتي وصلت إلى حدود التصدير، حتى أن بعض الدول المتقدمة باتت تعتمد على الكفاءات المحسنة والمطورة التي تصدرها الهند في هذا المجال (مرتجى، 2012، 21-22).

6- المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت الدخل بين طبقات المجتمع: إذ يعدُّ هذا الهدف غاية في حد ذاته بالنسبة لخطط التنمية الاجتماعية الشاملة والمُستدامة، والذي يتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات.. فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية والتوزيع غير العادل بين الأفراد بالنسبة لخدمات التعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية، والأراضي الزراعية.. والموارد الطبيعية الأخرى وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزاً هاما أمام التنمية تنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة، وتحد من تفاوت الدخل بين أفراد المجتمع من مختلف طبقاته، فالتنمية المستدامة تسعى إلى الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية،

فعندما سعت الدول الصناعية الكبرى إلى تحقيق التوزيع العادل للخدمات والموارد والدخل.. وعملت على التوزيع العادل للأراضي الزراعية غير المستثمرة على الفقراء الذين لا يملكون أرضاً، والعاطلين عن العمل، وعندما أعطت القروض الزراعية بشكل متساوي بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى.. وعندما سعت إلى التوزيع العادل لفرص التعليم والعمل بالنسبة للمرأة والرجل.. وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.. كل ذلك لعب دوراً حاسماً في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات تلك الدول (Dhakal, 2002, 334).

7- توسيع المهارات والخبرات المعرفية لأبناء المجتمع: من الغايات الرئيسية التي تسعى إليها خطط واستراتيجيات التعليم والتنمية الاجتماعية الشاملة في الدول النامية هو العمل على مكافحة الأمية بكافة صنوفها (الأبجدية، المعلوماتية، الحضارية)، ونشر التعليم ومحو الأمية بين أفراد المجتمع، وذلك بهدف رفع قدرة وكفاءة أبناء الأمة للنهوض بثرواتها ومقدراتها، والوصول بالمجتمع إلى قمة الرفاهية الاقتصادية والإنتاجية، وتحقيق الوفورات الاقتصادية من خلال الاعتماد على الخبرات المحلية دون الاستعانة بقيادات إنتاجية خارجية، فرفع مستويات التعليم، والارتقاء بالأوضاع الاجتماعيّة للأفراد، يساهم في توسيع مداركهم وتمكينهم من الحل الذاتي لما قد يعترضهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية.. (ملاوي، 2008، 25).

8- تثبيت النمو الديمغرافي للسكان والسيطرة عليه وإعادة توزيعه: إذ تهدف خطط التنمية الاجتماعية المستدامة – على المدى الطويل – العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسب أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات مرتفعة يشكل كارثة على المجتمع فحسب، بل لأن هذا النمو السريع يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومة في توفير الخدمات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والاحتياجات الأساسية، فعدم السيطرة على ضغط السكان هو عامل متنامي من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية لأخرى، فالنمو السكاني غير المدروس يؤدي بهم إلى استغلال الأراضي الزراعية وخروجها عن دائرة الاستثمار الزراعي، وخير مثال على ذلك هو التفجُّر السكاني الذي حدث في كل من الصين واليابان، إذ أدَّى التطور السريع للمدن إلى عواقب بيئية ضخمة على المساحات الخضراء المخصصة للزراعة، ناهيك عن مشكلة النفايات البشرية وما يمكن أن يخلفونه من مواد ملوثة تتسبب في كثير من الأحيان في تدمير النظم الطبيعية المحيطة بتلك التجمعات البشرية الضخمة (Kumari, 2013, 251).

9- تنمية التجمعات البشرية النائية: تهدف خطط التنمية الاجتماعية الشاملة إلى إيصال الخدمات والمنافع المادية والمالية التي يُتيحها المجتمع لأبنائه إلى أقصى منطقة، وتجمع بشري مأهول بأقل عدد من السكان، فهي حق من حقوقهم كونهم مواطنين يعيشون في هذه الدولة أو تلك، وذلك لضمان الوفاء

أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية لهم من تعليم ومدارس ومراكز صحية، ورعاية صحية أولية، ومياه نظيفة، وكهرباء، وطاقة، وسكن، وغير ذلك من أشكال البنية التحتية، مما يحد من الهجرة، وهذا ما حصل في المملكة العربية السعودية حين تمكنت من توطين البدو الرحل، وإيصال كافة الخدمات لهم، مما ساهم في الحفاظ على الثروة الحيوانية لبعض الأنواع الحيوانية (أبل، ماعز، خيول عربية..)، وزيادة عددها إلا أن أصبحت تشكل رمزاً من رموز الحياة الصحراوية فيها (Devi, 2013, 239).

10- تمكين المرأة وتعليمها، وتعزيز دورها في بناء المجتمع: إن لتمكين المرأة أهمية خاصة ضمن أهداف وخطط التنمية الاجتماعية المُستدامة والشاملة في كثر من الدول النامية، فكثيراً ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، فالمرأة الأكثر تعليماً لديها فرص أكبر في الحصول على فرص عمل، وتحسين المستوى المعيشي للأسرة، وتعليم الأطفال، فمن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة على المدى البعيد (حموتة، 2015، 31).

11- التوسع في استخدام التكنولوجيا: فمن الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الدول النامية من خلال خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية المستدامة، هو السعي إلى مواكبة ما يحصل من تطورات تكنولوجيا في كافة مجالات الحياة (اتصالات، معلومات، زراعة، صناعة، تربية، تعليم..)، والتوسع في استخدامها، فالتطورات التي فرضتها الحياة الحضارية المعاصرة وإرهاصات العولمة اكتست طابعاً ديناميكياً، ما فرض على الدول النامية اليوم ضرورة التغيير والتأقلم مع محيط جديد، ساد فيه التحضر التكنولوجي، فأصبحت مطالبة بأن تكون مواكبةً له لتكون في مصافي الدول المتقدمة، فهذه التحولات أثبتت على تلك الدول النامية ضرورة إدخال كل صنوف التكنولوجيا الحديثة إلى نشاطاتها كنسق مفتوح، مما يساعدها على التأقلم مع اقتصاديات الدول المتقدمة مما يدعم الاتصال بالمحيط الخارجي (Dar, 2014, 257-258).

12- مكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية (مخدرات، تسول، أمية، عنف، عمالة الأطفال، البطالة..): تسود في الدول النامية على وجه التحديد العديد من الظواهر الاجتماعية السلبيَّة، الّتي يقع فيها بعض الأفراد في تلك المجتمعات، ممَّا يلحق الضرر بهم وبغيرهم وبالمجتمع برمته، بل وبالوطن كذلك، ولذلك فإن خطط التنمية الاجتماعية المستدامة تسعى دراسة تلك الظواهر الاجتماعية، وبحث العوامل المؤدية إليها ظهورها، ووضع تطورات أولية لكيفية علاجها والحد منها، والعمل على تنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات، ومراقبة التقدم الحاصل فيها (حفاد، 2013، 45).

13- الحفاظ على التراث الثقافي وتنميته: التراث هو إنجاز اجتماعي ينتسب إلى الماضي في صوره المختلفة، سواء كان ذلك علمياً أم أدبياً أم فلسفياً أم فنياً.. وينضوي في ذلك جميع أشكال التعبير الثقافي

مادية وغير مادية، وبالتالي فإن التراث الوطني جزءٌ من التراث الشامل للأمة، أسهم أفراد المجتمع فيه عبر التاريخ في رسم صوره الحضارية القديمة والحديثة بكل ما فيه من تنوع وغنى ووحدة وشمولية، ولكل مجتمع خصوصيته الثقافية التي ترسم ملامح هويته بين أبناء المجتمع الواحد، وبين أبناء الأمم الأخرى، ولذلك فإن خطط التنمية الاجتماعية الشاملة لا تهمل هذا الجانب ضمن أهدافها المتوسطة والبعيدة المدى، إذ تسعى إلى ترسيخ ثقافة المجتمع في الذاكرة الحضارية لأبنائه، والتأكيد على خصوصية الصيرورة التاريخية له، والانطلاق من إرثه الثقافي لبناء حضارة إنسانية عريقة (Roy & Raquib & Sarker, 2017, 34-35).

14- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: فمن الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها خطط التنمية الاجتماعية المستدامة هو السعي إلى تأسيس مجتمعات مُسالمة ومُستقرة، يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون، والتسامح بين جميع أطياف المجتمع وأقلياتها الدينية والإثنية والعرقية..إلخ، والذهاب أبعد من ذلك من خلال العلم على تأسيس مفاهيم وممارسات التسامح الإقليمي والعالمي مع الدول المجاورة (الشقيقة أو الصديقة)، بما يحقق مزيد من الاستثمارات المحلية والدولية، مما يدعم الأمن والسلام والاستقرار اجتماعي والسياسي في المنطقة (شيخو، 2015، 39).

15- تعزيز الأمن الغذائي: يعدُّ الارتقاء بوضع الأمن الغذائي من بين الأهداف الإستراتيجية لخطط التنمية الشاملة والمستدامة، سيما في الدول النامية، ومؤخراً فقد حظي موضوع الأمن الغذائي بتحفيز الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية بما يساهم في تحرر الدول النامية من التبعية الاقتصادية والسياسية سيما للدول الاستعمارية الكبرى، سيما تلك الخطط التي تتعلق بالقطاع الزراعي والصناعات الزراعية، والذي يعدُّ الأساس في سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي (عثمان وعرفان، 2013، 30).

بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية السابقة التي تم عرضها؛ لابد من القول بأن هنالك أهدافاً كثيرة وعديدة تسعى إليها خطط التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة في كلٍ من الدول المتقدمة والنامية في العصر الحالي، لكن ما تم عرضه يشكل الخط العريض لتلك الأهداف.

إضافة إلى ما سبق يمكن القول: إن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية، هو تحسين نوعية الحياة والحفاظ على كرامة الإنسان، بما يمكنه من أداء واجبه تجاه خالقه، كمخلوق استخلفه الله في الأرض، وهو يسعى إلى ذلك يجب أن تتوفر له مجموعة من الحاجات الحياتية، تتيح له أداء هذا الواجب، وهذه الحاجات متمثلة أساساً في مختلف الحاجات الروحية والعقلية والنفسية والجسمية التي تلزم الفرد والمجتمع، فالحاجات المادية تتمثل في الغذاء، والمسكن، والكساء، والعمل، والإنتاج، والتبادل...الخ، والحاجات

النفسية تتمثل في الشعور بالأمان، والطمأنينة، والراحة النفسية...الخ، والحاجات الاجتماعية مثل التوافق مع المجتمع.

ثامناً . قواعد التنمية الاجتماعية:

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعد الأساسية في تكاملها تساهم في الوصول للأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية كالتالي:

1) مشاركة أفراد المجتمع في برنامج التنمية الاجتماعية: يتم تدعيم المشاركة من خلال إثارة الوعي لدى أفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة والنظر إلى مستوى أفضل، كما يتم استخدام وسائل الإقناع بالاحتياجات الجديدة المتطوّرة وإكساب أفراد المجتمع أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية والتدريب على الوسائل الحديثة في الإنتاج.
2) التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية: معرفة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته، وعمل خطة متكاملة لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية لتأكيد مدى التساند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.
3) الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع: وذلك يحقق ثقة أفراد المجتمع لتحقيق التفاعل الاجتماعي والوصول إلى النتائج الملموسة.
4) الاعتماد على الموارد المحلية: ترتكز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء المادية أو البشرية (السروجي وآخرون، 2001، 17).

تاسعاً . معوقات التنمية الاجتماعية:

تمثل معوقات التنمية الشاملة للمجتمعات تحدياً كبيراً أمام محاولة أي دولة للتقدم والتطور بالرغم من تعدد وجهات النظر وتبينها فيما تتعلق بتحديد أهم تلك المعوقات، والعوامل التي تقف خلفها، إلا أن معظم تلك الآراء اتفقت على مجموعة من المعوقات تم تنظيمها في مجموعات رئيسية، وفيما يلي أهم تلك المعوقات:

1- المعوقات الاجتماعية (Social Constraints): هنالك العديد من المعوقات الاجتماعية التي تحول دون قيام الجهات المعنية بتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاجتماعية المستدامة، ومن أهمها:

أ- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد الإنتاجية: حيث تعاني معظم المجتمعات النامية من ارتفاع في مستوى نموها السكاني، وبالمقابل نجد هناك انكماش أو ركود في مستوى النمو الاقتصادي، وهو أمر تكون له آثاره السلبية على التنمية، فمشكلة الانفجار السكاني تعدُّ من أهم ما تجابه المجتمعات التي هي في طور التنمية في الوقت الحاضر، إلا أن الأساليب والأدوات المتاحة لحل هذه المشكلة

مازالت ضعيفة، لأنها تجابه تحدياً ضخماً من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السلبية، إضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني يعدُّ بمثابة عائق محلي في وجه التنمية، ولو أنه اقل خطورة من مشكلة الانفجار السكاني، وترتبت عن هذه الزيادة السكانية آثار سلبية على التنمية حيث ظهرت لها عدة آثار؛ وهي: إن الزيادة في نسبة النمو الديمغرافي يؤدي بالضرورة إلى التقلص في مستوى الدخل القومي، ويفرض على الدولة في كل الحالات من إنفاق جزء معتبر من مواردها من اجل تغطية الاحتياجات المتعددة الناتجة عن هذا الارتفاع، مما يرهق عائدات المجتمع ويقلص من حجم الاستثمار المنتج الذي هو أساس في تحريك عجلة التنمية، وإن الزيادة في السكان أيضاً تؤدي إلى دخول يد عاملة جديدة في سوق العمل، وبالتالي ارتفاع نسبة الطالبين عن العمل، والزيادة السكانية تفرض على المجتمعات النامية زيادة نسب الإعالة في المجتمع، مما يزيد من حجم الأعباء الملقاة على الفئات العصرية المنتجة، وإن الزيادة السكانية تفرض سياسة بيئية تتماشى والنمو الديمغرافي بشكل عام (قدوري، 2008، 49).

ب- انتشار الأمية وتدني مستويات التعليم: إنَّ تقدم المجتمعات تقاس بمستويات التعليم، فكلما كانت نسبة الأمية بالمجتمع ضعيفة كلما كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية، وذلك لما للتعليم من أهمية، باعتبار أن العملية التعليمية هي بالأساس عملية اجتماعية، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة التعليم بين جميع فئات وطبقات المجتمع يسمح بزيادة مشاركة الأفراد في مشروعات التنمية في المجتمع، والحقيقة أن المجتمعات النامية تعيش أوضاعاً نسبية في مجال التعليم سواء على مستوى البرمجة أو التنفيذ، وعليه يمكن ذكر بعض الخصائص التي يتصف بها النظام التعليمي بالمجتمعات النامية:

✓- ارتفاع في معدلات الأمية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن المجتمعات العربية والإفريقية تعيش تخلفاً تعليمياً واضحاً وكبيراً، حيث تتراوح النسب بين (17% إلى 40%) سيما بين اليافعين والشباب والنساء.

✓- اختلاف معدلات انتشار الأمية والتعليم بين المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الواحد، فنجد التعليم (وسائل وإمكانيات) منتشرة بنسبة عالية في المناطق الحضرية، بينما نجد الريف يعيش حرماناً كبيراً من هذه الخدمات.

✓- تعيش البلدان النامية عجزاً كبيراً في الوسائل والإمكانيات أو البرامج والمناهج والهياكل التعليمية.. والتي تعد بحق إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات النامية عند سعيها لتطبيق برامج تنموية متكاملة وشاملة.

✓- تشير الوقائع بأن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المتعددة والمتباينة، وبالتالي يتقلص دوره في مقاومة التخلف.

✓- عدم إقبال أفراد المجتمعات النامية على التعليم.

✓- منع المرأة من التعليم بسبب بعض الموروث الثقافي والاجتماعي السلبي (مرتجى، 2012، 27).

ج- انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال: إذ تنتشر بين الدول النامية ظاهرة تشغيل الأطفال خاصة في المناطق الريفية، ويعود هذا إلى عدة أسباب، منها ضعف مستوى الدخل الأسرى، وارتفاع في مستوى حاجيات الأسر، وعدم التوزيع العادل للدخل القومي، وضعف النظام التربوي والتعليمي...الخ، إضافة إلى عدم توفر منظومة قانونية جادة ورادعة تمنع تشغيل الأطفال، وينجم في نظر الكثير من الدارسين في حقل علم اجتماع التنمية عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية نذكر منها، حرمان الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم والتكوين، وهو ما يؤثر سلباً على المستوى التعليمي لهذه الفئة، فضلاً عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض مهنية وضعف عام وتعرضهم للخطر والحوادث المختلفة...الخ، وهو ما يؤثر سلباً على عملية التنمية (Mwansa, 1995, 27-28).

ينتشر تشغيل الأطفال في مختلف المناطق السورية، لاسيما حيث تكثر الورش الصناعية في مدينتي حلب ودمشق. أما طبيعة عملهم فلا يندر أن تكون مجهدة؛ فالحاجة تجبر الأطفال على على ممارسة المهن الشاقة، ويتم تشغيل الأطفال من صغار السن رغم أن القانون السوري قد حدد السن الأدنى للشغل بـ 15 عشر عاماً انسجاماً مع الاتفاقات الدولية الخاصة بحظر تشغيل الأطفال. كما حدد غرامات مالية عالية تصل إلى أكثر من (2000) دولار أمريكي ضد من يقوم بتشغيل الأحداث ساعات عمل إضافية حتى ولو أرادوا ذلك. وحدد القانون أيضا مدة تشغيل الأحداث بست ساعات تتخللها فترة راحة لا تقل في مجموعها عن ساعة كاملة. كما حظر تشغيلهم في الليل. غير أنه لا يمكن تطبيق القوانين الخاصة بحظر تشغيل الأطفال لأن شروط تطبيقها ليس متوفرة. على سبيل المثال لا توجد جهات وهيئات مستقلة ترعى الأطفال الفقراء، وتقدم لهم المساعدة اللازمة للعيش بكرامة، فالمشكلة ليست فقط في الخلل بتطبيق القوانين، وإنما في توفير شروط حماية الأطفال الذي يجبرون على العمل، ويعانون من العنف حتى من قبل والديهم في أحيان كثيرة، والجهل بأهمية التعليم يساهم في تفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، غير أن مشكلات تشغيل الأطفال وتسربهم من المدارس لا تعود فقط إلى الفقر والبطالة التي تعاني منها أسرهم، بل أيضا إلى جهل وأمية أولياء أمورهم، حيث يتلقى الطفل تعليمه في المدرسة وعندما يعود للبيت يواجه أم وأب لا يعرفان القراءة والكتابة إضافة إلى الفقر، مما يجعله يفضل العمل على التعليم في ظل غياب من يشجعه على الدراسة والمطالعة. فوجد نسبة كبيرة من الآباء ممن يريدون توريث أبنائهم المهن التي تعلموها عن آبائهم وأجدادهم، إيماناً منهم بأن التعليم لا يطعم الخبز، وحدها المهن هي التي تضمن ذلك برأيهم. وتشير وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن كثافة تشغيل الأطفال تختلف من مدينة إلى أخرى، فمثلاً حلب تعدُّ عاصمة سوريا الاقتصادية، حيث تحتوي على مهن وورش ومصانع كبيرة، مما يعني توفر فرص عمل فيها أكثر من غيرها، الأمر الذي يجعل الأسر تشجع أولادها على تعلم مهنة في سن مبكرة، بحجة أن العمل في سن مبكرة يكسبهم الحرية والاستقلالية الشخصية ويزيل العبء عن أهلهم.

وتقول وزارة الشؤون الاجتماعية بأنه من الصعب الحصول على إحصائية دقيقة لعدد الأطفال المنخرطين في العمل على مستوى سوريا، كما إن معظم التقارير الصادرة عن الجهات المختصة حول أوضاع الأطفال تركز على تسربهم من المدرسة دون ذكر أرقام تقوم على مسح شامل بهذا الخصوص. أما الأرقام التي يذكرها المكتب المركزي للإحصاء فلا تبدو واقعية، على سبيل المثال تفيد بيانات المكتب بأن عدد الذين يعملون تحت سن الثانية عشرة بلغ 500 فقط عام (2008).

كشفت دراسة أجراها المعهد العالي للدراسات السكانية (2016) عن ارتفاع نسبة عمالة الأطفال في سوريا خلال فترة الحرب إلى (49%)، وأن نصف الأسر السورية في دول الجوار تعتمد في معيشتها على دخل أبناءها الأطفال. وأشارت بدورها منظمة اليونسيف قسم شؤون الأطفال (2017) أن (55%) من المناطق السورية يعمل أطفالها، وبعضهم يخضع لأسوأ أشكال العمالة وخاصة في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها حيث يتعرض الأطفال فيها إلى التجنيد والاستغلال الجنسي والأنشطة الغير مشروعة.

د- عدم دمج المرأة في نظم التشغيل: الذي يمثل أحد جوانب سوء الاستغلال الأمثل للقوى البشرية، نتيجة عدم وجود خطة قومية دقيقة لتوزيع القوة المنتجة للرجال والنساء في المجتمع وفقاً لاحتياجات التنمية في المجتمع، مع تدني قيمة الأعمال اليدوية والمهنية التي يمكن أن تمارسها المرأة وارتباطها بمفاهيم خاطئة تعدُّها الأسرة مهناً دنيا وغير لائقة، فضلاً عن ضعف الاستعانة بالنساء ذوات الخبرة والكفاءة العلمية بسبب سواد المجتمع الذكوري المهيمن، وعدم وضعها المرأة في المناسب لها، أو اللجوء أحياناً إلى معايير غير سليمة علمياً وعملياً ووظيفياً ومهنياً في اختيار وتوزيع القوى العاملة من النساء، وهي مظاهر تتفشى في الكثير من المجتمعات النامية أو المتخلفة (عثمان وعرفان، 2013، 18-19).

هـ- العادات والتقاليد والثقافة الاجتماعية والقيم البالية والسلبية: تنتشر في بعض المجتمعات النامية عادات ومظاهر سلبية لا تساهم في دفع عملية التنمية نحو الأفضل، ومنها عادات الإنفاق الاستهلاكي، وبعض صور التبذير، والإسراف في استهلاك المياه والطاقة والكماليات..إلخ (حموتة، 2015، 35).

2- المعوقات الثقافية:

تعدُّ من أهم التحديات التي تواجه في سبيل التنمية في المجتمعات النامية، وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامية كثيرة بعضها يحض على شيء والبعض الآخر يحض على نقيضه، وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها، ومن أهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية ما يلي:

✓- التقاليد والمعتقدات السائدة في المجتمع: تتضح قوة التقاليد والتعاقدات والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل

ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاهاً سلبياً، ويرتبط بالتقاليد السائدة الاتجاه نحو القدرية ونقص السيطرة على البيئة الطبيعية، إذ يرفضون زراعة المحاصيل الجديدة والتمسك بالمحاصيل التقليدية.

✓- القيم: هي الإطار المرجعي للسلوك الفردي، وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، فإذا كانت القيم جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى، لذلك فلابد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها، فكثيراً ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية، حيث يتم رفضها من قبل المواطنين لأنها غير مألوفة بالنسبة لهم، أو لارتباطهم ببعض القيم الدينية، وقد تتدخل المكانة والمرتبة الاجتماعية في التحاق الرجل بعمل معين ورفضه أعمال أخرى، فهو لا يقبل على كل ما يسيء إلى الجماعة التي ينتمي إليها والتي يستمد منها مكانته الاجتماعية، فوحدة الجماعة وتماسكها يعدَّان من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى العمل على المحافظة على تلك الوحدة وذلك التماسك واستمراره حتى وإن كان ذلك متعارضاً مع مصالحه (Dhakal, 2002, 311).

ي- انخفاض المستوى الصحي وسوء التغذية في المجتمع: الوضع الصحي في كثير من البلدان النامية ضعيف جداً، سواء على مستوى الوسائل المادية المتوفرة، أو الإمكانيات البشرية الموجهة لهذا القطاع، ويتميز المستوى الصحي في المجتمعات النامية بجملة من الخصائص نذكر منها:

1- ارتفاع معدلات الوفيات نظراً لقلة الأدوية وضعف العناية الصحية، وتدني متوسط طول العمر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

2- عجز المجتمعات النامية في تحقيق توازن في التغذية، مما يؤدي إلى نقص في السعرات الكافية للفرد، والذي يترتب عن هذه الحالة ضعف صحي عام يؤثر تأثيراً سلبياً على الإنتاج، كما نجد الأمراض المزمنة والأوبئة منتشرة بكثرة (حفاد، 2013، 46-47).

3- ضعف المنظومة الصحية بشكل عام في الدول النامية والتي تتمثل في نقص الأطباء والممرضين والأدوية والوسائل، وضعف البنية التحتية بمقارنتها بالنمو الديمغرافي الذي تعيشه هذه المجتمعات سنوياً، وعدم انتشار الوعي الصحي بين فئات المجتمع، مما ساعد في انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة بين أفراد المجتمع الواحد.

4- الظروف الصحية غير الملائمة للسكن العشوائي، بالتزامن نوعية المياه غير الصالحة للشرب، وأنظمة الصرف الصحي السيئة.. وغيرها من العوامل التي تساهم في تأسيس ضع مأساوي يساهم بشكل كبير في انتشار الأمراض والأوبئة واتساعها (Kumari, 2013, 255).

3- المعوقات الاقتصادية (Economic Constraints): المعوقات هنا متعددة ومتداخلة، وذلك نظراً لأهمية الدور الاقتصادي في العملية التنموية، وكذلك نتيجة الدور الحاسم الذي يلعبه العامل المجال الاقتصادي في كل خطط التنمية الاجتماعية، ومن تلك المعوقات ما يلي:

أ- انتشار البطالة في المجتمع: فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئاً إلى الناتج القومي الكلي، وتعاني البلاد النامية أنواعاً عديدة من البطالة منها:

✓- البطالة المقنعة: إن العمال في البطالة المقنعة يكونون من الكثرة بحيث يمكن سحب بعضهم دون الإضرار بحجم الناتج الكلي، حيث تكون مشاركتهم ظاهرية، وأحسن مثال لهذا النوع من البطالة: ما هو قائم في القطاع العام، كما تصف البطالة المقنعة حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية؛ أما البطالة الموسمية: يقصد بها عدم انتظام العمل في مواسم معينة، كما هو الحال في القطاع الزراعي، ويرجع ذلك إلى غلبة الطبيعة على المجتمعات النامية، والعمل الزراعي هو بطبيعته موسمي نتيجة تدخل ظروف الطبيعة، ويؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن، فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات، إلا أنه يمكن التخلص من حدتها بإدخال التحسينات الفنية على الزراعة بحيث يمكن الاستفادة من الأرض أطول مدة ممكنة خلال السنة.

✓- البطالة الدورية: تنتشر في البلاد الرأسمالية التي يتعرض اقتصادها القومي لأزمات ناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي، مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من البطالة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ومن ثم تفشي البطالة بين العمال، وهي تحدث على فترات دورية هي فترات الدورة الاقتصادية، والمعروف أن البلاد النامية ترتبط بعجلة الاقتصاد الأجنبي نتيجة التبعية، لذلك فالاقتصاد النامي يتبع الاقتصاد المُسيطر في دورات التضخم والانكماش التي تطرأ عليه.

✓- البطالة السافرة: يقصد بها وجود أعداد من الأشخاص في سن العمل، ولا يوجد فرص للتشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية، وهي مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي، ومؤشر على انخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، وكما تعني أيضاً فائض العمالة داخل البناء الاقتصادي للمجتمع.

✓- البطالة التكنولوجية: ترجع إلى استبدال فن إنتاجي قديم بفن إنتاجي حديث، مما يؤدي إلى تسريح عدد من الأيدي العاملة بسبب أن الهوة سحيقة بين الفن الإنتاجي التقليدي والفن الإنتاجي الحديث، كذلك فالقدرة على استيعاب وفهم وسائل الإنتاج الحديثة تعدُّ قدرة محدودة نتيجة ضعف المستويات الثقافية خاصة التعليم الفني (Devi, 2013, 245).

ب- ضعف البنيان الصناعي: تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع، باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وذلك بخلاف كل من النشاط الزراعي والخدمي، وتعاني الدول النامية من

ضعف البنيان الصناعي الذي يعكسه نسبة العاملين في هذا المجال نسبةً إلى مجموع السكان، كما أن معظم المشتغلين في قطاع الصناعة في الدول النامية يعملون في الصناعات الخفيفة (كالغزل والنسيج وصناعة الأغذية..الخ)، عكس الدول المتقدمة الذين ترتفع نسبة من يعملون منهم في الصناعات الثقيلة، كما أن النشاط الزراعي في الدول النامية يستأثر هذا القطاع بالشطر الأعظم من السكان، رغم العلاقة الوطيدة بين الزراعة والصناعة، كذلك الأمر بالنسبة لقطاع الخدمات فإنها تزداد في الدول النامية كالتجارة والصرافة والسياحة والخدمات الصحية..الخ وذلك على حساب تطور الصناعة (شيخو، 2015، 43).

ج- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة، فالمشكلة الأساسية في كثير من الدول النامية ليس في ندرة الموارد الطبيعية بحد ذاتها، بقدر ما تكون المشكلة في استغلال هذه الموارد، وعدم إتباع الأسلوب العلمي في الاستغلال الاقتصادي لها، وعدم استخدام العناصر الفنية الخبيرة في هذا المجال، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعمليات استخراج تلك الموارد الطبيعية، وعدم توفر عناصر أخرى لازمة لاستغلال تلك الموارد، وضيق السوق المحلية، وسوء استغلال إدارة الوحدات الإنتاجية (Mwansa, 1995, 34).

هـ- نقص رؤوس الأموال: هي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها الدول النامية، ونقص الادخار، الاكتناز، والادخار السلبي، والاستثمار غير المنتج حيث يستثمر أصحاب رؤوس الأموال في البلدان النامية أموالهم في مجالات غير إنتاجية لا تحقق زيادة في الإنتاج الصناعي أو الزراعي، ولكنهم يوجهونها نحو عمليات المضاربة والمباني وتخزين السلع، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ونقص منشآت الادخار مثل البنوك التجارية، بنوك الادخار..الخ، مع عدم كفاية المتوفر منها للقيام بواجباته على الوجه الأكمل، ومحاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض متوسط الدخل الفردي (Kumari, 2013, 257-258).

4- العولمة (Globalization): للعولمة تجليات متعددة، إلا أن مظهرها الأساسي كان بتكتل اقتصادي للقوى العظمى، واحتواء المراكز للأطراف، وبالتالي التركيز في الدول الصناعية وتهميش وتبعية الأطراف التي حاولت الفكاك منها إبان حركة التحرر الوطني، وتستحيل بذلك التنمية المستقلة، وتتخذ العولمة أشكالاً عدة أشهرها الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الشركات سيتاح لها إمكانية انتهاك مصالح البلدان النامية ومنها العربية، من خلال تهميش مصالحها لمصلحة فئة أو فئات ترتبط مصالحها الاقتصادية بهذه الشركات، وبزيادة استثمارات ونفوذ هذه الشركات تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي، هذا الأخير الذي يرهن مستقبله الاقتصادي بحيث تجعل من استثمارات تلك الشركات تهيمن على مجريات الأمور الاقتصادية في البلد النامي، وبالتالي تعميق التبعية وتفكيك قاعدة الدولة الوطنية، في غياب استراتيجية اقتصادية سياسية للدفاع أو الهجوم، مما يؤدي إلى فرض شروط اقتصادية قاسية تفقد الهوية الاقتصادية والتنمية الكونية بدل التنمية الوطنية وفرض الرأسمالية (مرتجى،

2012، 34). أما فيما يخص موقف المجتمعات النامية من العولمة فهناك معركة كبيرة أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، وهناك اتجاهات رافضة بالكامل، وهناك اتجاهات قبلت العولمة دون تحفظات باعتبارها لغة العصر، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة لتدرك أنها عملية تاريخية حقاً دون التسليم بحتميتها (عثمان وعرفان، 2013، 41). وعلى الدول النامية الآن العمل من أجل الاستفادة من العولمة، وأخذ ما هو إيجابي منها وترك ما هو سلبي، وفهمها ودراستها بدلاً من مهاجمتها والتخويف منها، ولفت الانتباه إلى التفريق بين الجانب العلمي للعولمة والأبعاد المتصلة بالعالم ومنجزاته كثورة المعلومات، وبين القيم الأخلاقية المنحلة التي جرفتها العولمة إلة الدول النامية (ملاوي، 2008، 38).

5- المديونية الخارجية (External indebtedness): الديون إحدى المحاور الرئيسية التي تشكل كثيرا من مظاهر التحدي لعمليات التنمية الشاملة في البلاد النامية، وزيادة الهوة بين الدولة المتقدمة ودول العامل الثالث، وترتبط دراسة مشكلة المديونية بطبيعة الظروف العالمية التي شكلها النظام الاقتصادي العالمي، والذي بدأ يتحدد معالمه الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، ولجوء الدول المتقدمة لاستحداث أساليبها الاحتكارية الرأسمالية نتيجة فشل الاحتكارات الاستعمارية القديمة، وتنشأ الحاجة للتمويل الخارجي نتيجة لوجود فجوة في الموارد المحلية بسبب زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي، ولقد تطورت صورة الديون الدولية بشكل يثير الانتباه ويدعو للقلق، بدءً من النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين حتى الآن، في شروط تغلغلها إلى البلاد النامية وفي الأعباء الحقيقية التي نجمت عنها، حيث شهدت ديون الدول النامية تزايداً مستمراً وتضخماً شديداً في حجمها منذ أواخر الخمسينات حتى الآن، ففي عام (1956) كانت تلك الديون تقدر بحوالي (18 مليار دولار) وبلغت في عام (1988) ما يقارب (1229 مليار دولار)، وكانت خدمة الديون لا تزيد عن (6,2 مليار دولار) في عام (1956)، وأصبحت تستوجب (1305 مليار دولار) في عام (1986)، وهذا النمو الشديد الذي حدث في هذه الديون وما يجره من نمو متعاظم في أعبائها، لذلك وجدت العديد من الدول المدينة نفسها أمام اختيار مرير بين النمو والتنمية من ناحية، وخدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى، وفي المقابل؛ نجد أن بعض المؤشرات الاقتصادية لجملة الديون الخارجية في البلاد النامية تشير إلى مدى تأثير هذه الديون على واقع ومحتويات التنمية في هذه الدول، إذا أستخدم مقارنة حجم هذه الديون كنسبة مئوية من حجم الصادرات للسلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها هذه الدول، أو بالنسبة لحجم الناتج القومي الإجمالي، أو بعلاقة إجمالي خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات وحجم مدفوعات الفائدة، وبجانب ذلك لا يمكن فهم مشكلة الديون كأحد المعوقات الخارجية للتنمية الاجتماعية دون دراسة واقع عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نفس الوقت (Roy & Raquib & Sarker, 2017, 53).

6- المعوقات الإدارية والتنظيمية (Administrative and Regulatory Constraints):

تعدُّ عملية التخطيط عملية فنية واعية في نفس الوقت، وتتطلب من القائمين عليها على درجة من الوعي لأهميتها، كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع، ويعدَّ نقص الوعي في التخطيط من معوقات التنمية الاجتماعية، سيما إذا لم تتفق عملية التخطيط مع المشروعات وبرامج التنمية من جهة، وحاجات المجتمع من جهةٍ أخرى، وذلك لاختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها، ويبدو التخطيط معوقا للتنمية فيما يلي: عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه، وعدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف، عدم التحكم في الموقف المخطط له، وعدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة، وعدم توفر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوى القومي أو حتى الإقليمي، وعدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية، فمن الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وديموغرافياً، وعدم الوصول إلى ذلك يعد معوقاً أساسياً من معوقات التنمية. وعدم تحديد الحد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات في التخطيط للتنمية، ويعدُّ هذا الأمر بمكانة في الأهمية ومعوقاً لعمليات التنمية، إذ لابد من تجنب الآثار الضارة لتعقد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها، وضرورة تحقيق التعاون بينها (حفاد، 2013، 55).

إن التنظيم والتخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات، وتوظيف وتمويل الموارد البشرية والمالية لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية ومتابعة تنفيذها، فإدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة، في حين تشير المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية إلى أن هناك قصوراً في أساليب العمل الإداري، يحول دون تحقيق الإفادة القصوى من استغلال الموارد المتاحة على المستوى القومي، وتتمثل مظاهر المشكلة الإدارية في المجتمع فيما يلي:

- ✓- تخلف الأجهزة الإدارية وغرقها في الروتين، ويتمثل ذلك في تعقد الإجراءات والبطء في إصدار القرارات، وتناقض بعضها للبعض، مع عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة، وانتشار اللامبالاة، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية.
- ✓- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.
- ✓- عجز الكفايات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.
- ✓- عدم تطوير المشروعات بحيث قد تكون عقبة في سبيل التغيير.

✓- سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية، وعدم تطبيق مبدأ التوزيع وفقا للتخصص، مع تدخل اعتبارات أخرى لا تتعلق في كثير من الأحوال بالكفاءة والخبرة العملية والمؤهلات، إنما ترتكز على المعرفة والوساطة والقرابة..الخ.

✓- عدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة في العمل في كثير من المجتمعات النامية، واستمرارها في إتباع أساليب الإدارة القديمة.

✓- ضعف الأداة الحكومية وسوء إدارتها للوحدات الحكومية والوحدات الأخرى المختلفة.

✓- تدخل المنظمين بإدارة المنشآت في الدول النامية في تفصيلات العمل الدقيقة حتى وإن لم يكن لديهم خبرة أو دراية مناسبة لهذا العمل.

✓- التهرب من تحمل المسؤولية، مع تفشي الروتين والبيروقراطية، والإهمال في جباية الضرائب.

✓- عدم واقعية الأهداف حيث ترفع الشعارات الرنانة مثل الرفاهية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي.. مما يوقع المسؤولين في مأزق كبير عند فشلهم في تحقيقها، وقد يضطرهم ذلك إلى إقامة مشروعات خيالية لا تحتاجها بلادهم، مما يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية، واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول.

✓- تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع بعيداً عن مجالات تخصصاتهم ومهاراتهم (حموتة، 2015، 41-42).

7- تجاهل المشاركة الشعبية (Ignore Popular Participation): يقصد بالمشاركة الشعبية تلك العملية التي يقوم الفرد من إتاحة الفرصة له للإسهام الحر الواعي في صياغة نمط جميع جوانب حياته، والمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، فمن الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسبانهم أهمية دور المشاركة الشعبية، وقد يتجاهلونها سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ، ولذلك تعدُّ من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية، فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة، ومدى تحقيقها لأهدافها، والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا أُنجز من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان بغير اقتناع ورغبة فسيلقى المقاومة، بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعدُّ قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحيها السياسي والاجتماعي، وهذا هو جوهر العملية التنموية، فمن الضروري مشاركة الجماهير في وضع وتنفيذ الخطة، وينطلق ذلك من أهمية المعرفة الدقيقة بالموارد والاستخدامات اللازمة لوضع الخطة، وأن الخطة التنموية تستلزم جهوداً وتضحيات يقع العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعاً، ومن خلال المشاركة الشعبية يزيد الوعي الاجتماعي لدى المواطنين ويتعلمون كيف يمكنهم حل مشاكلهم، وتوفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على

المستوى القومي، بل قد تستطيع المشاركة الشعبية إنجاز ما قد تعجز عنه المؤسسات الحكومية في بعض المستويات، نظراً للمرونة التي تتميز بها الهيئات الأهلية، والتي تتيح فرصة الاستجابة بسهولة وسرعة لرغبات الجماهير، وتفتح في بعض الأحيان بعض الميادين الجديدة للخدمات والأنشطة التي لم تكن متوفرة من قبل، وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه نظر الحكومة إلى هذه الميادين الجديدة، كما يمكن للمشاركة الشعبية – من خلال الهيئات والمجالس – أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف مناطق الضعف والخلل في المجتمع، بل وتمنع أحيانًا وقوع أخطاء من قبل المسؤولين التنفيذيين، إذ أنها تعدُّ في هذه الحالة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف (عثمان وعرفان، 2013، 18).

8- معوقات تخطيطية (Planning constraints):

وتبرز المعوقات التخطيطية في النقاط الآتية:

- عدم مراعاة الشمول كالتكامل والتوازن في مختلف قطاعات خطة التنمية.
- تجاهل المشاركة من قبل أفراد المجتمع علماً بأنَّ المشاركة الشعبية تزيد من الوعي بأهمية التنمية.
- نقص الوعي التخطيطي وعدم المعرفة الفنية والعلمية الكافية لوضع التخطيط الشامل.
- عدم وجود التعاون والتنسيق الكافي بين الأجهزة المختلفة وبالتحديد أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ (السروجي وآخرون، 2001، 19).

ومن أهم أسس التخطيط للتنمية الاجتماعية:

- الواقعية: وتكون بتقدير الإمكانيات الفعلية للمجتمع وحصر الاحتياجات الحقيقية للأفراد ثمَّ العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بين الموارد والحاجات وفقاً لمعايير علمية دقيقة.
- الشمول: أم التخطيط الشامل الذي يتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة في المجتمع مع مراعاة التوازن الجغرافي.
- التكامل: يعدُّ التكامل الرأسي والأفقي مع المستويات المختلفة لمشروعات الخطة.
- الاستمرار: أي أن لا تنفصل مراحل التخطيط عن بعضها البعض.
- التنسيق: ويكون التنسيق على مستويين الأول ويكون بالتنسيق في الأهداف الموضوعة في الخطة، والثاني يكون بالتنسيق بين الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة.
- المرونة: أي أن تكون الخطة قابلة للتعديل أو التبديل (السروجي وآخرون، 2001، 21).

وهناك معوقات أخرى كثيرة داخلية وخارجية، لكن اعتمد الباحث على الأهم ولضرورة البحث العلمي، ولعدم الإطالة، ولأنها الأهم في توجيه البحث الحالي.

عاشراً . التنمية الاجتماعية في الوطن العربي ومشكلاتها في ظل المتغيرات العالمية:

يعيش العالم العربي مجموعة من التحولات في طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك على صعيد العلاقات الاجتماعية أو الثقافة والقيم السائدة، فالتداخل بين المحلي والعالمي – بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات – انعكس على مختلف الشرائح الاجتماعية، فمعظم الدول العربية كانوا أكثر تأثراً بهذه التحولات، وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على السواء على خطط التنمية الاجتماعية الشاملة فيها.

إنّ عملية التنمية الاجتماعية في الوطن العربي – كما تفيد الخبرة التاريخية بشكل عام – سارت أحياناً بشكل تدريجي وبطيء، إلى درجة بدت معها وكأنّها عملية تلقائية غير محسوسة، وفي مثل هذه الأحوال يغلب عليها الطابع الرسمي لسياسة الدولة، إذ أدت الإجراءات السياسية للدول العربية الدور الأساسي في قيادة هذه عملية التنمية الاجتماعية، وحددت مسارها وصيرورتها التاريخية، وأحياناً عاشت التنمية الاجتماعية ضمن ظروف حدثت عن طريق هزّات ثورية عنيفة وسريعة، بدت وكأنها بمنزلة قطيعة شبه كاملة مع المرحلة التي سبقتها، وفي هذه الحالة تقترن عملية التغير باستخدام كثيف للقوة، وانتشار واسع لمظاهر العنف الاجتماعي، مما رتب عليها كلفة اجتماعية واقتصادية باهظة (شيخو، 2015، 50).

والأنظمة العربية – خلال تاريخها الطويل – أنتجت حياة سياسية صعبة وقاسية بسبب ما أحاط بها من ظروف الاستعمار المباشر أو غير المباشر، ما جعلها لا تواكب العصر ومستجداته لأنّها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة.. وغير ذلك من الأهداف والطموحات، أو لأنّ بعض تلك الأنظمة بقي يمارس التنمية الاجتماعية بأسلوب وآليات قديمة، لا تتكافأ مع متطلبات وخطط العصر بالمعنى الحقيقي، ولا تتماشى مع حقوق الإنسان العربي التي يجب أن تحاكي حقوق المواطن في أية دولة غربية أخرى، يضاف إلى ذلك جملة من التحديات السياسية والعسكرية والأمنية التي حالت دون قيام تلك الأنظمة في البحث عن دور مهم للمواطن العربي في وطنه وأمته (جامعة الدول العربية، 2016، 3).

يعيش العالم العربي اليوم أزمة عميقة ومتفاقمة تطال مختلف جوانب التنمية الشاملة، بما فيها التنمية الاجتماعية بمفهومها العريض والواسع، تاركةً بصماتها على حاضره ومستقبله، فالوطن العربي اليوم يعيش في حالة من المراوحة والركود فيما يتعلق بخططه التنموية الشاملة، ولم تعد تنفع معها المعالجات والسياسات التنموية السابقة، والتي أظهرت فشلها وعجزها عن مواكبة مراحل التنمية العصرية في الدول

المتقدمة، إن بقاء العالم العربي على هذه الحال يمكن أن يؤثر على سلم والأمن الدوليين، حيث التوتر يبقى قائماً بين شمال غني ومتقدم وجنوب فقير ومتخلف (حلاوة وصالح، 2010، 17).

يقوم نموذج التنمية الاجتماعية الحقيقي في جوهره على فكرة العدل والمساواة، الذي يجب أن يتحرك بصورة شاملة ومتوازنة على جميع المستويات لتحقيق نهضة حضارية شاملة في الدولة، على اعتبار أنها عملية مجتمعية شاملة متوازنة، هدفها تأمين متطلبات الحياة الكريمة للإنسان، وتسعى للنهوض بكل مكونات الدولة عبر عمليات متوالية ومتتالية، ويجب أن لا تكون ذات حركة عشوائية أو استجابة وقتية لمتطلبات واقعية، أو رد فعل لبيئة دولية أو إقليمية، وإنما تكون دائماً في جوهرها عملية مستقلة شاملة متواصلة، من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة، لتحقيق التطور والتقدم لإيجاد نهضة حضارية، وفي الوقت ذاته يجب على التنمية أن تعمل لتحقيق التوازن للمجتمع دونما التركيز على قطاع بعينه عن القطاعات الأخرى، أي التركيز على التنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية..إلخ (سقف الحيط، 2005، 201). فيما نجد أن جوهر إشكالية التنمية في الوطن العربي يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الاجتماعية الذي يتم الحديث عنه، أو ما يمكن أن نطلق عليه (أبستمولوجيا التنمية)[5]، وهو تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة، إن تناول إشكالية التنمية الاجتماعية المستقلة في الوطن العربي وتحليلها، يعدُّ العامل الاقتصادي من أهم الجوانب الأساسية في تلك الإشكالية، فعند إصلاح الخلل الاقتصادي لبنيان أي دولة عربية يمكن أن تُسير باقي أمور التنمية، إذ يشكل الجانب الاقتصادي اليوم في بعض البلدان العربية مصدر قلق للعديد من المهتمين بقضايا التنمية الاجتماعية، خصوصاً تلك الدول التي تعرف بالدول الفتيه أو غير المستقرة، والتي شهدت تغيراً سياسياً أدى إلى تغيرات كبيرة في الآونة الأخيرة، الأمر الذي ولد مشكلة اقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى مشاكل أخرى، والداعي إلى ضرورة التحول عن نموذج الاقتصاد السياسي السائد في الدول العربية والذي أدى إلى تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي قلة قليلة، ما يستدعي ضرورة التحول من الدولة الريعية التي تعتمد على العائد من إيراد الموارد الطبيعية وبيعها، إلى نموذج الدولة التنموية التي تعطي أولوية لجميع قطاعات الدولة المختلفة بالتوازي والمساواة (شلبي، 2015، 302).

يتمتع الوطن العربي بإمكانيات مادية وبشرية هائلة، إضافةً إلى موقع استراتيجي تؤهله لأن يلعب دوراً ريادياً في النظام الدولي المُعاصر، وفي الوقت الذي تملك فيه دولٌ عربية عدة مخزوناً هائلاً من

[5]– أبستمولوجيا: و مصطلح استخدم لأول مرة من قبل الفيلسوف الإسكتلندى جيمس فريدريك فيرير James Frederick Ferrier لوصف فرع من فروع الفلسفة المَعنية بطبيعية ، ونطاق المعرفة، وتفسيرها بإيجاز، وكيفية الحصول عليها، وما هى الصلة بينها وبين الحقائق الموجودة من حولها. وكما ركّز الفيلسوف فيرير على التَّحليل الفَلسفى لِطبيعة المعرفة، ومدى ارتباطها بمختلف المفاهيم، مثل: الحقيقة، والاعتقاد، والتَّبرير، وكانت أول مرّة أُدخل فيها تعبير الإبستمولوجيا فى عام ألف وثمانمئة وأربعة وخمسين، فى معاهد الفيلسوف فيرير، وكلمة الإبستومولوجيا مشتقةٌ من نظريةِ المعرفة، أي من الإبستميو اليونانية والتي تعني المعرفة، وقد صيغتْ هذه النَّظرية على غِرار الأنطولوجيا (علم الوجود).

النفط يشكل ما نسبته (45%) من المخزون العالمي، وفي حين تصل قيمة الاستثمارات العربية الخارجية إلى (1400 مليار دولار)، تعاني معظم الدول العربية من التخلف العلمي والثقافي والاجتماعي، إذ يقدر عدد الأطفال العرب الذين لا يحصلون على التعليم الأساسي بنحو (70 مليون) طفل، من أصل (335 مليون) نسمة، كما تثقل الديون كاهل عدد آخر من الدول العربية، إذ يقدر إجمالي الدين العام العربي في عام (2006) بنحو (800 مليار دولار أمريكي)، لذلك فإن التحديات التي يواجهها الوطن العربي فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية الشاملة في القرن الحادي والعشرين كثيرة وجسيمة (الصبيحي، 2008، 71).

وأما عن مساهمة المرأة في العمل؛ فإن الأرقام تشير إلى أن المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية منخفضة مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث تبلغ مساهمتها في ساعات العمل بمتوسط لا يتجاوز (٢٠%)، وإن كانت هذه البيانات لا تعكس المدى الحقيقي لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، وذلك لسببين أساسيين هما:

1- أن حوالي (٦٠%) من إجمالي الأيدي العاملة النسائية في الريف العربي يعملن في الزراعة لحساب أسرهن العربية بدون أجر، وأن هذه النسبة ترتفع في دول مثل المغرب لتصل إلى (٨٤%)، وفي تونس إلى (٧٤%)، أما في الجمهورية العربية السورية فإن ما يقرب من (٤٠%) من النساء العاملات في القطاعين الريفي والحضري عاملات بدون أجر مباشر.

2- طبيعة عمل المرأة في الدول العربية تختلف عنها في البلدان الصناعية، ففي الأولى تكون شاقة أو منزلية مما يغيب الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة.

والملاحظ في العالم العربي أن عمل المرأة ينحصر في عدد محدود من المهن، والتي تقع في درجات منخفضة من السلم الوظيفي، حيث تشير البيانات إلى أن أكثر من ثلثي النساء العرب يعملن في القطاع الزراعي، والثلث الباقي يعملن في مهن مثل (الطب، الهندسة، التعليم، الإدارة، الوظائف الفنية)، كما لا يوجد سوى نسبة (١٢%) منهن يعملن في قطاع الإنتاج (علي، 2001، 45).

كما قدم تقرير التنمية البشرية العربية الأول الصادر عام (٢٠10) مجموعة من المشكلات المتأصلة في خطط التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة في معظم الدول العربية، والتي يأتي في مقدمتها عدم القدرة على خفض معدلات الفقر، إذ أن حصة الفرد الواحد في بعض الدول العربية وبعض مناطقها النائية لم تتجاوز دولاراً واحداً في اليوم، كما أكد التقرير على الانخفاض المتردي في إنتاجية العامل العربي، يصاحبه تدهور في معدل الأجور الحقيقية، ما أدى بدوره إلى تفاقم معدلات الفقر، على الرغم من أن معظم الدول العربية تمتلك غنا في الموارد البشرية والمادية، إلا أنها أقل نمواً في معدلات الأجور والدخل، يضاف إلى ذلك تردي الأوضاع العلمية والثقافية في معظم الدول العربية، وما يصاحبه من تردي للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن شواهد على هذا النقص في مجال المعرفة ما يلي:

1- النفقات العلمية لعام (١٩٩٦) تشكل نسبة (٠,١٤%) فقط من الناتج الإجمالي العربي، بالمقارنة مع (١,٢٦%) لكوبا، (٢,٩%) لليابان في عام (١٩٩٥).

2- الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سبع المعدل العالمي.

3- استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، حيث لا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت (٠,٦%)، ويملك (١,٢%) فقط من المواطنين العرب حاسوباً شخصياً.

4- إن السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات، إلا أنه رغم أهميتها فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة، ما لم تقم الدول العربية بإبداء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى المعرفي للاتصالات (موسى، 2010، 61).

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في عام (٢٠١٣) فقد تعرض في مراجعته لبناء مجتمع المعرفة العربي كأحد دعائم التنمية المستدامة، إلى ضعف في نشر وإنتاج المعرفة في الوطن العربي، على الرغم من وجود رأس مال بشري عربي مهم، ويمكنه في ظروف مغايرة أن يقيم بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية (شلبي، 2015، 309).

كما تشكل الأمية خطراً داهماً على شعوب الدول العربية، إن المراقب لواقع الأمية في البلاد العربية يلاحظ نسب انتشار خطيرة لا يمكن تجاهلها منذ عشر سنوات ماضية، إذ بلغت النسب (43,6%) في السودان، (33,1%) في السعودية، (25,8%) في العراق، كما أوضح تقرير الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNICCO 2015) أن نسب لانتشار الأمية في العديد من الدول العربية بلغت عام (2004) (41,7%) بالمجمل، وأن نسبة الحاصلين على درجة الإجازة الجامعية من الذكور والإناث في عامي (1995 – 2010) لم تتجاوز (7,39%)، وأن نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه من مختلف الاختصاصات في نفس الفترة لم تتجاوز (1,4%)، ولانتشار الأمية في الوطن العربي رغم خطط التنمية الاجتماعية الشاملة عدة أسباب؛ أهمها:

1- سيطرة الاستعمار بأشكاله القديمة والحديثة على الدول العربية فترة زمنية طويلة، عمل خلالها على وضعها ضمن دائرة التخلف، وممارسة أساليب القهر وإيجاد الخلل في التوازن الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي، ومحاربة التنظيمات القومية والجمعيات العلمية والخيرية.

2- عدم تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي لاستيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام، وامتصاص نسب الأمية من الجيل الجديد.

3- عدم الالتزام بتطبيق خطط وبرامج محو الأمية، وعدم مواكبتها لجوهر التعليم المعاصر وأهدافه، والتي تتبلور حول مفهوم التطور الحضاري لمحو الأمية وتعليم الكبار، والذي يؤكد مبدأ التكامل مع التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

4- تسرب الأطفال من المدرسة بعد انتسابهم إليها قبل إنهاء الدراسة فيها، مما يؤدي إلى عودتهم لمرحلة الأمية، وحيث لوحظ نوعين رئيسيين من التسرب المدرسي (التسرب بصورة إرادية، التسرب بصورة لا إرادية) (جامعة الدول العربية، 2016، 27-29).

ولابد من الإشارة إلى أن الحديث عن مظاهر التراجع والتخلف النسبي في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية الشاملة في البلاد العربية لا ينتهي، ولا يخصص له بضع صفحات، فهناك الكثير من الجوانب لم يتم الإحاطة بها، فهذا هو حال التنمية العربية، والذي يعد مشكلة حقيقية، ومعضلة أساسية على الصعيد القطري، والذي دُرس عبر منعكس تطور تاريخي قاسي نوعاً ما، وغير متوازن، وذلك في ظل التجزئة السياسية وغياب التكامل الاقتصادي القومي في عالم تتجمع وتتكتل فيه الوحدات السياسية رغم اختلافها وتنوعها الثقافي، والتي لا تملك ما يملك أبناء الوطن العربي من وشائج وصلات ثقافية وعرقية، إضافة إلى ما نشهده من هدر للطاقات في الصراعات المدمرة الداخلية أو بين الأقطار العربية نفسها، ومن التدخلات الأجنبية التي تعمق التفتيت والتشرذم بين أبناء الأمة الواحدة، وحتى القطر الواحد، مما يزيد من تفاقم الضعف في اقتصاديات هشة تتحرك دون نظرية واضحة وبرمجة سليمة واستثمارات غير مجدية، وبما يترافق مع استمرار نزيف الموارد وتصاعد عمليات النهب الهائل للفائض الاقتصادي، وفرض أنماط مشوهة من التطور والتنمية.

. خلاصة:

لوحظ من العرض السابق أن التنمية الاجتماعية (Social Development) ظاهرة إنسانية قديمة نشأت مع المجتمع الإنساني، وتطورت بتطوره، وغدت حق للمواطنين والتزاماً من جانب الحكومة لتغطي عدة مجالات إنسانية كالتعليم، والصحة، والعمل، والتأمين الاجتماعي.

وتبين أنَّ للتنمية الاجتماعية مجموعة من السمات التي تميزها عن غيرها من أشكال الحراك الاجتماعي أهمها (العملية، الحضارية، الإنسانية، الشمول، التشابك، المنهجيّة، الغائيّة، التطوّر، التغير البنيوي، الدفعة القوية، الإستراتيجية، الاعتماد على القيادة الداخلية، الاعتماد على الموارد الذاتية، التشاركية، الحاجة للمعلومات..) وكذلك لها أهداف رئيسية، أهمها دراسة أحوال المجتمع وجمع معلومات عن نقاط قوته وضعفه في كافة المجالات، والارتكاز على الموارد الذاتية البشرية والمادية والمالية في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: (المنظمات غير الحكومية في سورية ودورها في التنمية الاجتماعية):

أولاً . المنظمات غير الحكومية في سورية /نظرة تاريخية/:

إن مفهوم المنظمات غير الحكومية (Non- Governmental Institutions) في سورية هو مفهوم حديث نوعاً ما بالنسبة للسوريين، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أنه لم يكن موجوداً كواقع، فثمة من بين المفكرين السوريين من يعتقدون أن تلك المنظمات يعود تاريخها إلى التشكيلات الأهلية التي عاصرت الاحتلال العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكن غالبيتهم يعتقد أن تلك المنظمات وجدت كواقع منظم إبان النهضة العربية والاستقلال، وما رافقها من تشكيل لمنظمات أهلية ذات طابع (سياسي حيناً وثقافي واجتماعي وديني) أحياناً أخرى حتى الوقت الحالي.

وبحسب التقارير المقدمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمنظمات الدولية كاليونيسيف (Unsafe) واليونسكو (UNESCO) بين عامي (2000 إلى 2017)، لوحظ أن عدد هيئات ومنظمات المجتمع المدني (الأهلية) غير الحكومية غير الربحية المُشهرة التي تعنى بالشأن الإنساني والاجتماعية قبل الأزمة السورية بلغ (306) بين عامي (1960 – 2011)، تساهم إلى جانب الحكومة في النشاط التنموي في مجالات (رعاية المعوقين، دعم أبناء شهداء، تمكين مهني للمرأة والرجل، مشروعات صغيرة، مكافحة أمية، رعاية أحداث جانحين، علاج متعاطي المُخدرات، رعاية صحية للمدنيين ومُصابي الحرب، تقديم الدعم النفسي للأطفال والأسر، مكافحة التسرب الدراسي وعمالة الأطفال والتسول، رعاية مسنين..إلخ)، كما تنوع شكل تمويل تلك المنظمات غير الحكومية بين منظمات ذاتية التمويل، أو منظمات حكومية التمويل، أو منظمات تُمول من جهات دولية بإشراف وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 311).

فقد شهد عمل تلك المنظمات قفزات نوعية في مفهومه ووسائله ومرتكزاته القانونية والبشرية والمادية والمعنوية، بفعل التغيرات التي حدثت في احتياجات المجتمع وأهدافه قبل الأزمة السورية وخلالها، فبعد أن كان الهدف هو المساهمة إلى جانب القطاعات الحكومية في إحداث التنمية الاجتماعية الشاملة، غدا الهدف اليوم المساهمة إلى جانب القطاعات الحكومية في تنفيذ ملف الإغاثة وتطبيق خطة الاستجابة الإنسانية في مختلف المحافظات السورية الآمنة وغير الآمنة؛ فبحسب التقارير المقدمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمنظمات الدولية كاليونيسيف (Unsafe) واليونسكو (UNESCO) بين عامي (2000 إلى 2017)، لوحظ تضاعف عدد الهيئات والمنظمات غير الحكومية المُشهرة ليصل إلى (2737) بين عامي (2011 – 2017)، موزعة على جميع المحافظات السورية.

إن العرض السابق؛ كان بمثابة لمحة تاريخية موجزة لمراحل تبلور فكرة المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية، والتي لازال بمفهومها العام غير مكتملة البنيان بشكل واضح، لعدم استقلاليتها الكاملة.

ثانياً . تصنيف المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية:

هناك الكثير من الأفراد الذين يقومون بالكثير من الأعمال من خلال آليات رسمية أو غير رسمية، لذلك فإن التصنيف المستخدم أدناه نابع من طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية الناشطة في الجمهورية العربية السورية، والتي تتراوح بين منظمات رسمية أو غير رسمية، ومنظمات خيرية تقليدية، أو منظمات تنموية أو مهنية أو ثقافية، وهناك منظمات غير حكومية هي بمثابة مزيج من هذه العناصر المختلفة:

1- المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الديني: يتم إنشاء هذه المنظمات عادة من قبل أو بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدينية كالمساجد وكالكنائس، أو من قبل رجال ونساء الدين أو الراهبات والقساوسة..إلخ، وعادة ما تكون هذه المنظمات قوية مادياً لأنها تجمع تبرعاتها من المساجد ودور العبادة وكبار الرأسماليين والتجار، ونادراً ما تتدخل فيها الحكومة، وتتمتع بدخل مضمون نسبياً، ويتم عادة إدارتها من قبل رجال الدين ووجهاء المجتمع، ولديها عدد لا بأس به من المتطوعين، وقد يعمل لديها أيضاً بعض الموظفين المندبين من قبل وزارة الأوقاف أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقد تحصل هذه المنظمات على جميع أو معظم تمويلاتها من المؤسسات الدينية أو الأفراد أو المنظمات الدينية في الخارج بعد موافقة وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقد تشارك هذه المنظمات في بعض الأعمال التنموية أو التربوية أو الثقافيةDevelopmental, educational or cultural work بحسب نظامها الداخلي، وقد يمارس بعضها أعمالاً إغاثية Relief work، أو الإنسانية Humanity، ومن أمثلتها دار الأيتام الإسلامية في محافظة حماة، ومؤسسية بيت إيواء للأيتام للكاثوليك في محافظة الحسكة، ومؤسسة باب توما الخيرية للحفاظ على التراث والفلكلور الشعبي في دمشق، وجمعية الأشراف العلويين في بانياس التي تقدم مبادرات فردية لجمع المال والهبات العينية للأسر الفقيرة، وتقديم الدعم للأطفال المعوقين عقلياً السوريين، والمهجرين الوافدين المقيمين (الصوراني، 2003، 400).

2- الجمعيات الخيرية التقليدية: تشبه هذه المنظمات في طبيعتها المنظمات الدينية، لكنها علمانية ودون أن يكون لها أية خلفية دينية، ولكنها مرتبطة بجماعات أو شخصيات رأسمالية محلية وطنية وثرية ولها أهداف خيرية، وتحصل على تمويلها من المجتمع المحلي (هبات، تبرعات، مناسبات وحفلات خيرية، بازارات خيرية..إلخ)، وتهدف هذه الجمعيات إلى تدعيم بعض المفاهيم والقيم الاجتماعية، وقد تشارك في دعم الأنشطة التربوية والتعليمية Educational activities للتجمعات الفقيرة النائية أو في السكن العشوائي أو في الأحياء الفقيرة، أو إدارة شؤون المسنين، أو دعم المعوقين، أو أبناء الشهداء، أو الأيتام، أو مجهولين النسب..إلخ، وعبر تاريخ المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية كان للجمعيات الخيرية دورٌ مهم وبارز في ممارسة العمل الإغاثي في فترات الحروب والنزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية، وخلال الأزمة السورية نشطت كثير من تلك الجمعيات وتضاعف عددها عدة أضعاف عما كان عليه قبل الأزمة السورية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 29).

3- المنظمات غير الحكومية التنموية: نشأ في السنوات الأخيرة عدد صغير من المنظمات غير الحكومية التنموية، والتي تعد أكثر مهنية، وعادة ما يعمل فيها أفرادٌ خبراء تقنيين وفنيين ومهنيين من طلاب الجامعات أو الخريجين، أو أفراد من جهات حكومية معنية، أو متطوعين متحمسين من الطبقة الوسطى والعاملة، وتحاول هذه المنظمات غير الحكومية العمل بشكل أكثر احترافاً، وقد يعمل لديها بعض الموظفين بأجر، وتدعم بناء القدرات بشكل مستمر، وتتميز بأفكارها ومشاريعها المثيرة للاهتمام، وقد تحصل على تفويض من وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لجمع الأموال من السفارات والأمم المتحدة من خلال المسؤولية الاجتماعية والشراكة مع تلك المنظمات والهيئات الدولية، ومثال على هذه المنظمات الجمعية السورية للبيئة التي تم إنشاءها من قبل مجموعة من النساء المهنيات، وتقوم المنظمة بتنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى زيادة الوعي البيئي ومعالجة قضايا البيئة بشكل مباشر، وحملات التنظيف، أو إنشاء حديقة بيئية تعليمية قرب مدينة ما، وهناك الجمعية الفلكية السورية، والتي تهدف إلى رصد الظواهر الكونية وتوثيقها، ونشر أفكار الفضاء بين الأطفال والشباب، وهناك منظمات أخرى تعنى بتوعية المراهقين والشباب لخطر المخدرات وترويجها، وتلك المنظمات وغيرها موزعة في أغلب المحافظات السورية، ومنظمات أخرى بتوعية الآباء والأمهات بالحاجات الخاصة للأطفال المعوقين بمختلف صنوف الإعاقة، يديرها مهنيين مختصين، وتقوم تلك المنظمات بتشكيل عيادات تأهيل صغيرة ضمن حدود المجتمع المحلي أو في المناطق الريفية، وتقوم بتدريب الأخصائيين، ومن أمثلتها المنظمة السورية للمعوقين (آمال)، ويتم تمويل تلك المنظمات أيضاً من خلال الدعم الحكومي المباشر أو غير المباشر، ومن الأفراد، أو من خلال المناسبات الخيرية، ومن أمثلتها أيضاً رابطة الأطباء البيطريين، والتي تسعى إلى دعم المجتمع الزراعي بالخبرات البيطرية، وتأمين فرص العمل الحكومي والخاص للمنتسبين لهذه الرابطة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 30).

4- منظمات الأمانة السورية للتنمية: تم إنشاء منظمات الأمانة السورية للتنمية من قبل السيدة الأولى **(أسماء الأسد)**، وتلك المنظمات عبارة عن منظومات صغيرة منتشرة في معظم المحافظات السورية، والتي تكون تابعة لمنظومة كبيرة مقرها العاصمة دمشق، وقد نشأت هذه المنظمة بالأساس وفق تمويل جيد جداً، بالرغم من أن السيدة (الأسد) كانت تهدف لأن تصبح هذه المنظمات مكتفية ذاتياً ومالياً، وتميل هذه المنظمات إلى إتباع نهج إنمائي، وهي قادرة على أن تدفع رواتب للموظفين الشباب المتعلمين، والذين يجيدون اللغة الإنكليزية بالتحديد، وهي تستهدف الشباب المتعلم من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة، وتعد هذه المنظمات جديدة نسبياً في المجتمع السوري، وقد أثبتت جدارتها خلال السنوات القليلة الماضية، وأنجزت الكثير من الأعمال والمشاريع المثيرة للاهتمام، التي كانت محل ثناء في بعض الأوساط، لكونها فعالة وإنمائية، ومرتبطة بواقع المجتمعات الفقيرة، إذ تقوم بإنفاق الكثير من المال على مشروعاتها، ومن المشروعات التي أنجزتها منظمات الأمانة السورية للتنمية مشروع (منظمة فردوس) العاملة في مجال

التنمية المهنية والتعليمية الريفية، وقضايا الشباب، والشباب أصحاب المشاريع، والقروض الصغيرة، ومكتبات ومتاحف الأطفال..إلخ، وقد استخدمت السيدة (الأسد) الأمانة بشكل جزئي كحاضنة لتطوير المنظمات الجديدة التي ستصبح مستقلة فيما بعد، كذلك (شبكة الآغا خان للتنمية) التي كانت حريصة على العمل في سورية، وقد تفاوضت الشبكة مع الحكومة للحصول على وضع دبلوماسي، وقد منح لها في عام (2001)، ولديها الآن مكتب كبير ومجموعة واسعة من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء سورية، كذلك (مؤسسة سعيد) وهي مؤسسة خيرية بريطانية، أنشأها مليونير سوري يعيش في أوروبا، وتقوم بتقديم الدعم في بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية المعنية بالإعاقة وبتعاون وثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقامت بافتتاح مكتبا لها في دمشق عام (2001)، ومنذ ذلك الوقت تم تسجيلها كمؤسسة سورية، وهنالك منظمة غير حكومية إيطالية صغيرة هي مؤسسة موفيمندو (Movimondo)، والتي قامت بتنفيذ عدة مشاريع للتنمية تحت مظلة الاتحاد الأوروبي لفترة من الزمن (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 31-36).

5- المنظمات الشعبية والنقابات: وهي تنظيمات اجتماعية أوجدتها الدولة لتكون رديفاً لها في تحقيق غايات وأهداف التنمية الشاملة في المجتمع، ولتنظيم صفوف الجماهير من خلالها، ومن خلال حزب البعث العربي الاشتراكي بعد ثورة آذار والحركة التصحيحية، وقد وجدت تلك المنظمات الشعبية والنقابات بهدف تنظم الجهود وتكاملها بما يخدم مصالح الأفراد وبالتالي الجماعة، وقد تنوعت هذه المنظمات وتوزعت بحسب الفئات الاجتماعية التي تنتسب إليها، ومعظمها ألحق بوزارات معينة دون غيرها، ولكل منظمة مهماتها وقضاياها التي تهتم بها، في ظل أهداف تسعى لها في سبيل بناء المجتمع وتطويره، وهي تصب في بوتقة واحدة لتوعية وتنظيم المجتمع، ومنها الاتحادات والنقابات إضافة إلى المجتمع الأهلي الذي ينشط في نواد وجمعيات وهيئات وغيرها..، وعند الوقوف على حجم المسؤولية التي تقع على عاتق تلك المنظمات وخاصة في الوضع الراهن نجد أن ضرورة وجودها وتفعيلها بالشكل الأمثل، هي رأس الهرم في التصدي للأزمات وتوعية أبناء المجتمع بما يحيق بهم ويتربص لمستقبل أبنائهم، ومن أمثلة تلك المنظمات الشعبية والنقابات (اتحاد العمال، اتحاد الفلاحين، الاتحاد النسائي، اتحاد شبيبة الثورة، منظمة طلائع البعث، اتحاد طلبة سورية، اتحاد الحرفيين، نقابة المهندسين، نقابة الصيادلة، نقابة المحامين، نقابة المعلمين، غرفة الصناعة، غرفة التجارة..إلخ) (الصوراني، 2003، 401).

6- المنظمات الدولية: هناك عدد من المنظمات الدولية التي تعمل في الجمهورية العربية السورية منذ زمنٍ ليس بالقريب، ومن أمثلتها: (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد، واليونسكو، واليونيدو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونروا، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية..إلخ)، ولدى معظم تلك المنظمات مكاتب رئيسية في العاصمة دمشق ومكاتب فرعية في معظم المحافظات الجمهورية العربية

السورية، وقد تعمل بعض من تلك المنظمات الدولية في سورية من خلال مكاتبها الإقليمية في لبنان أو الأردن أو تركيا أو مصر، وتعين لها ممثلين محليين من جنسية سورية، يعملون على تنفيذ مشاريع كبيرة مع الوزارات، وأحيانا مع المنظمات المحلية، وهناك أيضاً بضعة فروع لمنظمات دولية أخرى تعمل في سورية، سيما في الشأن الصحي الإغاثي، ومن أمثلتها: (منظمة تنظيم الأسرة السورية، والهلال الأحمر العربي السوري، وقرى الأطفال (SOS))، وتعد المنظمتان الأخيرتان منظمات شبه حكومية، وقد كان من الصعب لعدة سنوات أن تعمل هذه المنظمات في سورية لعدم وجود أي إطار قانوني لإنشائها والسماح لهم بممارسة أي نشاط بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التنسيق مع وزارات الدولة، وقد باشر عدد قليل من تلك المنظمات الدولية العمل في سورية في أواخر التسعينات، وحاولت دخول البلاد في أوقات مختلفة، ولكنها جوبهت برفض السلطة دون إطار قانوني حافظ لعملها، وقد سمحت الحكومة السورية – بعد غزو العراق – لعدد من هذه المنظمات الدولية التي تُعنى بشؤون اللاجئين بالعمل في سورية، نتيجة لوجود أعداد كبيرة من المعوزين والمتعرضين للصدمات من اللاجئين العراقيين، بعد أن أعلنت الحكومة السورية أن هذه المنظمات ينبغي أن تتقدم بالطلب للتسجيل إلى الهلال الأحمر العربي السوري، الذي سيكون شريكاً لعملهم، والموافقة على جميع المدفوعات والأنشطة، وحالياً – خلال الأزمة السورية – سمحت السلطات لأكثر من (20) هيئة ومنظمة دولية في العمل الإغاثي والإنساني والتنموي Relief work and humanitarian and development شريطة التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الخارجية ووزارة الإدارة المحلية والهلال الأحمر العربي السوري، وذلك بهدف مؤازرة الدولة في معالجة الأزمات الإنسانية الناجمة عن الأعمال الإرهابية في المناطق المنكوبة والآمنة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 46–49).

قدمنا عرضاً موجزاً لتقسيم المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية، والتي تنشط في عدة مجالات اجتماعية أو دينية أو تنموية أو علمية أو تنظيمية..إلخ، كما لابد من الإشارة إلى أن قطاع المنظمات غير الحكومية في سورية قبل عام (1960) كان يتمتع ببنية متواضعة في برامج العمل والأهداف والخطط والاستراتيجيات، وغدا بعد عام (2010) يتمتع ببنية جيدة نسبياً فيما يتعلق بتلك المكونات التنظيمية، ولم يعد يقتصر تواجدها على العمل الخيري، بل تجاوز حدوده إلى العمل التنموي الاجتماعي الشامل والمستمر وبعيد المدى.

ثالثاً . المعوّقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تدعيم التنمية الاجتماعية:

توجد العديد من المعيقات التي تحّد من قيام المنظمات غير الحكومية بدورها المأمول في التنمية الاجتماعية يرجع للكثير من الأمور، لعلَّ أهمها:

أ. ضعف التمويل، وقلة الدعم الحكومي المقَّدم للمنظمات غير الحكومية، فكثيراً ما يشاهد برامج طموحة لهذه المنظمات، وأكبر عوائق تنفيذها هي القصور المادي، حيث إن معظم تمويل المنظمات

غير الحكومية معتمد على مصادر غير حكومية (وفي أكثرها خارجية)، والتي قد تكون متوفرة حيناً، وغير متوفرة أحياناً أخرى، ناهيك عن عدم استقلالية القرار المالي الناتج عن الشروط التي تضعها الدول المانحة للتمويل (أبو حمادة، 2011، 9)، (أبو سيف، 2005، 176– 178).

ب. افتقار المنظمات غير الحكومية إلى برامج ورؤى واضحة، وضْعف التخصصية في إدارة وتسيير أمورها، فالشخصيات المسؤولة عن هذه المنظمات، إن لم تكن مؤهلة لقيادتها وتسيير أمورها (إدارياً، مالياً، تسنيقياً،....الخ)، قد تشكل العائق الأكبر أمام قيام هذه المنظمات بدورها التي وجدت من أجله، فكيف لشخصية مسؤولة غير قادرة على التواصل مع مؤسسات ذات علاقة أن تنقل رسالة تلك المنظمة إلى الآخرين، وتقنعهم بالتعاون معها، ورفدها بالمساعدات العينية منها والمالية؟! فقلّة التمويل، وضْعف التخصصية، قد يشكلان عائقاً أمام خطط عملية ورؤى مستقبلة واضحة (سعد وجودة، 2008، 9)، (Abdel Samad, 2007, 12).

ت. ضْعف المشاركة النسوية في العمل التطوعي، فالأنثى، من ناحية العدد، هي نصف المجتمع (بل وأكثر في كثير من المجتمعات)، وهي أكثر تفهما لحاجاتها ومتطلباتها وتطلعاتها، وعليه؛ فإن تعطُّل نسبة كبيرة من المجتمع في المشاركة فيما يصبو إليه هذا المجتمع، يعني إنجازاً أقل (كمَّاً، ونوعاً) (أبو عدوان، 2013، 31)، (أبو ناهية، 2010، 2).

ث. ضْعف التفاف الجمهور حْول المنظمات غير الحكومية، وقّلة الوعي بالرسالة الجوهرية التي قامت من أجلها هذه المنظمات، فبرامج المنظمات غير الحكومية، في كثير من الدول النامية، هي أقرب ما تكون عملاً خيرياً (بمفهوم الإحسان) لا عملاً تنموياً، كما في كثير من الدول المتقدمة، جلّ اهتماماته تدريب وتأهيل أفراد المجتمع ليكونوا منتجين لا منتظرين الإحسان والصدقة من الآخرين، فتأمين سبل دائمة لكسب الرزق هو المحرك الرئيس والحيوي للتنمية الاجتماعية الحقيقة المستدامة.

ج. ارتباط عمل منظمات المجتمع المدني بنشاط شخصي، حيث تصبح المنظمة وتسيير أعمالها بيد شخص واحد، ما يسبب عدم استقلالية القرار الإداري والمالي، والذي قد يكون ناتجاً عن التبعية لأصحاب النفوذ، المستمدين قوتهم من انتمائهم لحْزب معّين، أو لعائلة أو عشيرة، أو فئة دينية دون غيرها (الشوبكي، 2005، 3).

ح. ثقافة المجتمع غير الداعمة للعمل التطوعي، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاستقرار (الأمني، السياسي، الاقتصادي، ... الخ) في المجتمع، فالعلاقة بْين زيادة إدراك أهمية العمل التطوعي والنتائج الإيجابية الداعمة للتنمية الشاملة والمستدامة هي علاقة طردية (البابا وصلاح، 2009، 18).

خ. قلّة التشريعات والأنظمة الداعمة لمنظمات المجتمع المدني بوصفها شريك محوري في تدعيم أواصر التنمية الشاملة، ما يوّلد فساداً مؤسّسياً (المحسوبية في التوظيف، استبعاد الأكفأ أو المخالفين سياسياً أو فكرياً، ... الخ)، كما أن الضعف في هذه التشريعات يعني عدم القدرة على تلبية احتياجات

المجتمع المحلي بصورة مُرضية، ما يقلل من الحراك المجتمعي، والذي بدوره قد يضِعف قوة الشراكة بْين المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في المجتمع سواء حكومية أو قطاع خاص.

د. قلّة الدراسات المتعلقة بأهمية الدور الذي يْمكن أن تحققه منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة (أبو حسن، 2005).

رابعاً . دور المنظمات غير الحكومية في تدعيم التنمية الاجتماعية:

المجتمع المدني أحد أهم القوى المحركة لسياسة التنمية الاجتماعية وتقوية المجتمعات المحلية وتمكينها؛ وفي هذا المجال، فإن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في بناء القدرات وتنمية المهارات، والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الإستراتيجي، وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها، وتوسيع المشاركة الشعبية فيها (عثمان وعرفان، 2012، 24).

وللمنظمات غير الحكومية دور واضح في تعزيز قواعد التنمية الاجتماعية الشاملة، ورْفدها بأهم الموارد الحيوية لإرساء هذه التنمية الاجتماعية والانطلاق بها نحو التقدم والازدهار، ألا وهو المورد البشري. فهذه المنظمات بمثابة رافعة حقيقية للتنمية بعامة، والتنمية البشرية بخاصة، حيث تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً في عملية تعزيز التنمية البشرية من خلال رؤاها ورسالاتها وبرامجها، وإن كان هذا الدور متفاوتاً من منظمة لأخرى بناء على رؤيتها ورسالتها (عبد الهادي، 2006، 8). وهذه المنظمات، في معظمها، تقّدم يد العون لكثير من المتعطلين عن العمل، من خلال تدريبهم وتأهيلهم، وتقديم النصح والإرشاد لهم، ما يمّكنهم من الإقبال على سوق العمل وفي أيديهم ما يقدمونه لأرباب منظمات الأعمال، ولمجتمعهم. وقد يبدو للبعض أهمية ضئيلة، إذا ما نظر إلى ما تقدمه منظمة منفردة من المنظمات غير الحكومية، وفي المقابل، لا يخفى على الكثير الأهمية البالغة لما تقوم بهذه هذه المنظمات مجتمعة، وعليه؛ فإن كثيراً من الدول الواعية والمتقدمة تشجع وتدعم وجود مثل هذه المنظمات غير الحكومية والتي تؤثر إيجاباً في حياة الأفراد، بل في تقدم المجتمع ورقّيه، وفي كثير من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية وغيرها، ولذلك؛ عمدت معظم دول العالم، إن لم يكن جميعها، على إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه المنظمات غير الهادفة للربح، ما يزيد من كفاءتها وفعاليتها.

ولتمثيل مصالح الفئات الضعيفة من أبناء المجتمع المحلي (الفقراء، والأكثر تهميشاً)، ينبغي على المنظمات غير الحكومية القيام بستة أدوار جوهرية، وهذه الأدوار كما جاء في (UNDG, 2013)، (Motala et al., 2014)، (Kamidza, 2009)، (Miyazawa, 2012)، (Ghaus-Pasha, 2005)، (Coalition on Civil Society Resource Mobilization, 2012):

1) الاستماع إلى الناس، لإدراك ما يحدث في أماكن عمل كل منهم، حيث أنه من الضروري بناء وسائل للتواصل مع هؤلاء الناس من أجل تعزيز الحوارات الحقيقية لبناء الوعي المجتمعي وتطوير علاقات قوية، لتحديد ما يعانون منه والنظر في الحلول الملائمة.
2) ترجمة نداءات الفئات الضعيفة إلى مطالب عقلانية أو قوية تعترف بها وتتعامل معها الحكومة المحلية، من خلال ما تتمتع به المنظمات غير الحكومية من قدرات تحاورية، وخبرات، ومعارف وعلاقات.
3) تطوير العلاقات أو الشراكات مع الحكومة المحلية، وعلى وجه الخصوص، تحديد الإدارات الحكومية أو الجهات الفعالة التي يْمكن من خلالها معالجة المشاكل، وعلاوة على ذلك؛ يمكن للمنظمات غير الحكومية ضمان اتخاذ الإجراء المناسب من قبل الشخص المسؤول في الإدارة المحلية (الحكومة)، والهدف من ذلك هو ضمان تعبئة الموارد وتوجيهها نحو من هم أكثر حاجة (الفئات الضعيفة والمهمَّشة)، وللتأكيد على أن احتياجاتهم تنعكس في خطط التنمية الاجتماعية المحلية الشاملة، وفي السياسات الوطنية العامة.
4) استخدام حقوق الإنسان كعدسة (نقطة انطلاق) للتحليل، بحيث يْمكن التعرف إلى المجموعات التي انتِهكت حقوقهم أو الذين تم إهمالهم وإغفال أولوياتهم في عملية التنمية الاجتماعية، بالإضافة لمعرفة أسباب هذه الانتهاكات (الممارسات التمييزية).
5) تحديد المنظمات غير الحكومية الأخرى التي يْمكن أن تخِدم الفئات المهمَّشة، والتعامل مع هذه المنظمات والتعلم منها، وذلك لتسليط الضوء على المشاريع أو الإجراءات الفعَّالة، حيث يْمكن تعبئة الرأي العام، وحشد التأييد من الحكومات لاتخاذ ما يصب في مصلحة الفئات الضعيفة.
6) المشاركة في عمليات التدريب والتأهيل التي تستهدف توعية الناس وتوجيه قدراتهم ومعارفهم نحو أهداف التنمية الشاملة.

وتْكمن إسهامات المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية في:

أ- تنظيم برامج وحملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسؤولية المجتمعية، ومحاولة تحديد مفهوم واضح ومتكامل لها، وذلك للعمل على زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية هذه البرامج وتأثيرها في أرباح منظمات الأعمال على المديْين المتوسط والطويل، ما يعود بالنفع على المجتمع بأفراده ومنظمات أعماله وحكومته (جامعة القدس المفتوحة، 2017).

ب- التعددية والتسامح: أي من المجتمعات ما هو إلا تشكيلات متنوعة من البشر، لهم اهتمامات أو معتقدات مختلفة (حسب الدين أو اللغة أو العرق، ... الخ) وعليه؛ فإن وجود منظمات المجتمع المدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم، وتلبية مطالبهم وفقا لاهتماماتهم ورغباتهم بغضّ النظر عن

الفوارق الموجودة بينهم، ما يعزز التعددية الصحية، والتسامح داخل المجتمع الواحد، أو حتى بْين المجتمعات المختلفة في حالة كانت المنظمات المجتمعية دولية (ملاوي، 2008، 31).

ت- دعوة كل من منظمات القطاع الخاص والحكومة في تحمل مسؤولياتهما المجتمعية، من خلال بناء إستراتيجية وطنية واقعية لتعزيز النزاهة والمساءلة والحكم الصالح ومحاربة الفساد.

ث- الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: فوجود منظمات غير حكومية متنوعة قد يكون مؤشراً على مجتمعات مستقرة يسودها الاحترام الراسخ لسيادة القانون.

ج- تنفيذ برامج متكاملة في مختلف مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية كبرامج محو الأمّية، والتدريب والتأهيل، ومساعدة أسر السجناء أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم المنح والقروض الحسنة.

ح- استثمار وقت الفراغ للمتطوعين، ما يعني استغلاله فيما ينفع مجتمعه بعيداً عن قْتل هذا الوقت بأمور لا تفيد المجتمع، أو قد تؤدي إلى تفشي ظواهر سلبية نتيجة هْدر الشباب لجزء من أوقاتهم فيما لا يفيد (الصوفي، 2003، 2).

بناءً على ماّ تقّدم، يمكن القول إن التزايد الواضح في أعداد المنظمات غير الحكومية في سورية، وكذلك التطور الحقيقي في أهداف هذه المنظمات وفي عملياتها، جعلها لاعباً رئيساً في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة، حيث انتقلت من منظمات تقّدم الإحسان للمحتاجين إلى منظمات تدّرب وتؤهل وتنمّي، بل تعّدت ذلك لتعمل جاهدة على سّد الفجوة التي تركتها الدولة في مجالات كثيرة، أهمها (التوعية والتثقيف، والتعليم، والصحة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية)، وصولاً إلى الإسهام الواضح في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة من خلال إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يخلق فرصاً جديدة للعمل؛ ومن خلال تركيزها على التدريب والتأهيل المجتمعي، ما يوّلد أناسا فعَّالين، منتجين، غْير عالةٍ على المجتمع. كما ونشطت بقوة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية: (كعمالة الأطفال، وحرمان المرأة واضطهادها، وإدمان المخدرات، وتفشّي الجرائم، والسرقات ... الخ).

خامساً . دور المنظمات غير الحكومية السورية في عملية التنمية الاجتماعية:

المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية – في معظمها – مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي، وتتمحور حول مهام معينة، ويعمل فيها أشخاص ذوي اهتمامات مشتركة، ويعمل عدد من تلك المنظمات في مسائل تنموية Development issues محددة من قبيل (حقوق الإنسان، أو الصحة، أو المرأة، أو الأسرة، أو الطفل، أو المعوقين..إلخ)، وتعدُّ المنظمات غير الحكومية عنصراً فاعلاً ومهماً في دفع جهود عملية التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، والتي تضع خطوطها العريضة الحكومة السورية كل خمس سنوات – خطط خمسية – تستجيب لحاجات المواطنين، لتنخرط تلك المنظمات وفق مفهوم التشاركية لتخدم الصالح العام، ومن

مراجعة الأدب النظري المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في سورية في عملية التنمية الاجتماعية؛ تمكن الباحث من حصر تلك الأدوار في المجالات الرئيسية التالية:

1- تقييم الاحتياجات والتخطيط: تعمل معظم المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية على تزويد الحكومة بالمعلومات والبيانات اللازمة التي تساهم في تقديم رؤية أولية عن الموارد المالية والمادية والبشرية واللوجستية.. اللازمة لتنفيذ تلك الخطة الخمسية للحكومة، كما تعمل منظمات أخرى على تقديم البيانات والمعلومات اللازمة للحكومة لتنفيذ أنشطة مرتبطة بالاحتياجات المفاجئة على المدى القصير بالإضافة إلى عملها العادي، ففي حرب لبنان عام (2006) كان للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الأهلية دورٌ في تقديم بيانات ومعلومات للسلطات المختصة والمنظمات الدولية حول الحاجات والموارد اللازمة لتقديم الدعم الإغاثي للمهجرين بسبب العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2008، 489). وعبر تاريخ المنظمات غير الحكومية في سورية تكون لدى عدد كبير منها المعرفة والخبرة والقدرة الكافية لإجراء تقييم للاحتياجات بالتعاون مع أصحاب القرار في الدولة، والتشاركية معهم لتقديم البيانات والمعلومات اللازمة، وفي بعض الأحيان ساهمت تلك المنظمات في دعم القرارات المتعلقة بخطط التنمية الاجتماعية في مجالات التربية والتعليم، وهذا ما حصل في عام (2009) عندما ساهمت مجموعة واسعة من المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية في جمع المعلومات حول إمكانية تنفيذ مشروعات تربوية وتعليمية موسعة في محافظات المنطقة الشرقية (الحسكة، الرقة، دير الزور، القامشلي)، حيث تمت عملية التقييم بمساعدة (33) منظمة غير حكومية محلية وواحدة دولية، وكانت عملية التقييم قد تمت بدعوة من هيئة تخطيط الدولة لتقديم النتائج إلى وزارة التربية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث تمت عملية المتابعة والتقييم بشكل منظم ومبرمج (هيئة تخطيط الدولة السورية، 2005، 41). وخلال الأزمة السورية – التي بدأت في عام (2011) ولازالت مستمرة حتى اليوم – كان للمنظمات غير الحكومية الخيرية المحلية Local والدولية International دورٌ نشط وفاعل في عملية تقديم المعلومات والبيانات حول حجم الأضرار التي خلفتها حرب الإرهاب على المواطن السوري والبنية التحتية، إذ كان لتراكم الخبرة في هذا الشأن دور في تمكين الحكومة من التوزيع العادل للمساعدات الإنسانية والإغاثية على الجمهور المستهدف من مهجرين ومتضررين، من خلال قيام تلك المنظمات بتقديم تقارير دورية كل شهر، والتي عكست بوضوح حجم الأضرار الإنسانية والمادية والمالية، ونوع وحجم الدعم المطلوب لتنفيذ أي مشروع إغاثي تنوي الحكومة تطبيقه، وتمكين الحكومة من الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المتضررين من جراء حرب الإرهاب على الجمهورية العربية السورية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 382).

2- تنظيم قدرات وطاقات المجتمع: ساهمت المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية (منظمات شعبية، نقابات، هيئات مختصة، جمعيات خيرية..) عبر تاريخها الطويل في إدارة وتنظيم

الطاقات البشرية في التجمعات المحلية، وتخطيطها، وتدريبها وتأهيلها لتمكينها من الولوج بكفاءة في تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية الشاملة التي طرحتها الدولة السورية والتي ستطرحها مستقبلاً، وذلك عبر هياكل مهنية لإدارة وتنظيم العمل التطوعي، وتوجيه تلك الطاقات البشرية بما يساهم في تنفيذ الخطط التنموية للدولة، فمثلاً بالنسبة لحملات التلقيح التي تقيمها وزارة الصحة كل سنة، يتم التنسيق مع مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والدولية (كالهلال الأحمر السوري)، وعدد من الجمعيات الخيرية الأخرى لتنظيم العمل التطوعي للشباب الراغبين بالمساهمة في هذا البرنامج، حيث يتم تنظيم جهودهم وتقسيمهم إلى مجموعات تستهدف الأحياء والمدن والأرياف وحتى التجمعات البشرية النائية لتقديم تلك اللقاحات للأطفال، والوصول إليهم، ومع مرور الزمن أصبح لتلك المنظمات عناصر بشرية أكثر مهنية وتنظيماً لتنفيذ حملات التلقيح السنوية بإشراف وزارة الصحة (هيئة تخطيط الدولة السورية، 2010، 72). وخلال الأزمة السورية كان للمنظمات غير الحكومية إدارة يومية للأنشطة التطوعية والإغاثية، لتوجه للمتطوعين من أبناء المجتمع المحلي، حتى امتلكت اليوم خبرات قوية في إدارة العناصر البشرية لديها، كما تطور الأمر في أحيان أخرى إلى إشراك المستفيدين من النشاطات الإغاثية في إدارة شؤون المنظمة كجزء من كادر فريق الإدارة، وتكون الرقابة الحكومية متابعة والدعم غير مباشرة وفق مبدأ التشاركية المجتمعية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 378). كما ترحب الحكومة السورية بالعديد من المنظمات الأجنبية ذات الطابع الدولي، سيما ما تقدمه من تدريب للمنظمات المحلية غير الحكومية، والذي أصبح متاحاً وبشكل أسهل في السنوات الأخيرة، وساهم بشكل كبير في تعزيز قدرات الجمعيات الخيرية والمنظمات العلمية في تنفيذ بعض الأنشطة والبرامج التنموية المقدمة من الحكومة السورية، حيث مكنت تلك الجهات الدولية المنظمات غير الحكومية المحلية من كيفية التعامل مع نظم للمعلومات واضحة وفعالة، تكمن الدولة من الحصول على التقارير التنموية منها بكفاءة وفاعلية عالية (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2008، 480).

3- حشد الموارد: ساهمت المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية في عملية حشد الموارد العينية والبشرية والنقدية In-kind, human and cash resources المتاحة داخل المجتمع المحلي، وذلك في إطار اللوائح والقوانين المعمول بها، من أجل تنفيذ مشروعات أو غرس قيم اجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المجتمعية الشاملة التي تطرحها الدولة، وقد ساهم عدد كبير من الجمعيات الخيرية في التشاركية مع الدولة في حشد الموارد المالية والمادية والبشرية لتحقيق خطط التنمية من خلال:

أ- استثمار الموارد المتاحة من خلال الإشراك المنظم لكافة أفراد المجتمع المحلي لضمان الاستمرارية.

ب- حشد الموارد لم يكن فقط من خلال عملية جمع الأموال والتبرعات، بل المساهمة في خلق الانتماء لدى أبناء المجتمع المحلي ليتبنوا القضايا التنموية التي طرحتها الدولة، ولجعل المجتمع المحلي يدافع عن مشروعاتها ويشارك فيها.

ج- تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية وتغطية كل الاحتياجات المحلية على مدار العام.

د- خلق الإحساس بملكية المجتمع المحلي للمشروعات التي تم تمويلها ذاتياً، والإيمان بضمان استمراريتها (هيئة تخطيط الدولة السورية، 2005، 50-53).

وتلجأ العديد من الجمعيات الخيرية إلى أشكال تقليدية في جمع الأموال وحشد للموارد مثل الاتصالات الشخصية، والمبادرات في مناسبات دينية، وخلال شهر رمضان، أو إقامة بازارات خيرية تبيع المصنوعات اليدوية لذوي الحاجات الخاصة أو المساجين أو الأيتام..إلخ، أو طلب الدعم من المنظمات الدولية عن طريق وزارة الخارجية أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أو من خلال تشجيع أفراد المجتمع المحلي على التبرع من خلال دور العبادة أو بإرسال رسائل هاتفية، إضافة إلى المساعدات العربية أو الدولية المؤقتة..إلخ، إذ تمتلك العديد من المنظمات غير الحكومية في سورية استراتيجيات واضحة لحشد المساعدات المالية والعينية وتوجيهها لتنفيذ جانب من خطط التنمية الاجتماعية التي تطرحها الحكومة، سيما في مجالات التربية والتعليم، والصحة health، وتمكين المرأة الريفية Empowerment of rural women، ومكافحة المخدرات Anti-drug، وتقليص نسب البطالة Reducing unemployment rates بين الشباب من خلال التأهيل المهني لهم..إلخ، كما لا بد من التنويه إلى أن دور المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية – فيما يتعلق بحشد الموارد Resource Mobilization – ساهم إلى جانب الحكومة في تقديم تقارير مالية ولوجستية حول حجم الدعم اللازم تقديمه من قبل الدول المانحة، حيث يتم التركيز على المهارات والتقنيات المطلوبة لاستقطاب الموارد وإدارتها لمختلف أشكال الدعم، وقواعد جمع التبرعات لأهداف إنسانية أو تنموية، ودور جامع التبرعات، وتحديد المانحين المحتملين، وأدوات وتقنيات جمع التبرعات، وتعييد الموارد مقابل العائدات، وفنّ طلب المساهمة، وفن التأثير على المساهمين والمتبرعين، وآلية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين (هيئة تخطيط الدولة السورية، 2010، 78-79).

5- تقديم الدعم الفني للقطاعات الحكومية: ساهم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية – سيما تلك التي لها طابع علمي تقني/دولي – بإيصال التدريب من مصادر الدعم الفني مباشرة إلى عدد كبير من العاملين في طيف واسع من الجهات الحكومية والوزارات التابعة لها، من خلال دورات تدريبية تخصصية داخل القطر أو خارج القطر لبناء القدرات، ومن أمثلة تلك المنظمات ما قدمته إدارة المعهد الدانماركي Management of the Danish Institute، ومؤسسة سعيد Saeed Foundation، وشبكة الأغا خان The Aga Khan Network، والمجلس الثقافي

البريطاني British Council، والمعهد الهولندي Institute of the Netherlands، ومركز الأعمال والمؤسسات السوري Syrian Business and Enterprise Center، والاتحاد الأوربي European Union.. منذ عام (2006) وحتى تاريخه، من خلال تنمية بعض المهارات الإدارية والتنظيمية والمعلوماتية والتقنية.. للموظفين في الجهات الحكومية، حيث يكون التدريب عبارة عن دورات قصيرة في جوانب محددة وتخصصية فنية أو تقنية، سيما تلك الدورات المتعلقة بتنمية القدرة على حل المشكلات، والإبداع المؤسساتي، وكذلك ما ساهمت فيه المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في عمليات التبادل العلمي والثقافي لكثير من الفنيين في المصانع التابعة للقطاع العام، حيث تم تأهيل العديد من الكوادر البشرية لقيادة مشروعات التصنيع أو إعادة إنتاج المخلفات، أو حماية البيئة، أو تنفيذ المشروعات الزراعية، أو التربوية..إلخ (هيئة تخطيط الدولة السورية، 2015، 7).

6- مكافحة ظاهرة الفقر: ساهمت المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية عبر تاريخها الطويل في تقديم بيانات ومؤشرات كمية وكيفية عن ظاهرة الفقر وأسبابها، على اعتبار أنها أكثر قرباً من المجتمع المحلي، وقادرة على تقدير حجم هذه المشكلة، كما كان لها دورٌ كبير في توزيع المساعدات المالية والمادية المباشرة على الفقراء من أبناء المجتمع المحلي، والتي تم تقيمها من قبل الحكومة السورية أو من قبل المانحين الدوليين، أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل غير مباشر، من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل، أو من خلال منح القروض التشغيلية للمشروعات الصغيرة، أو من خلال تمكين المرأة الريفية..إلخ (هيئة تخطيط الدولة السورية، 2010، 77).

7- دعم قطاع التربية والتعليم: هناك الكثيرون الذين ينظرون إلى التربية والتعليم في الجمهورية العربية السورية على أنه عملية داخلية مركزية قائمة بيد الدولة فقط، ومحصورة بيد وزارة التربية، إلا أن الوقائع تشير إلى مساهمة واسعة للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في دعم هذا القطاع، وتحسين اقتصاديات التعليم فيه، ورفع سوية مهارات التلاميذ والطلبة في مختلف السنوات الدراسة، بدءً من الحلقة الأولى للتعليم الأساسي وصولاً إلى المرحلة الثانوية، إضافة إلى دعم مشروعات البحث العلمي التربوي وتكنولوجيات التعليم، على اعتبار أنها جزء مكمل للتعليم، فقد أشار تقرير صادر عن وزارة التربية لعام (2000) إلى دور متنامي للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في بذل جهود مضاعفة لدعم قطاع التربية والتعليم، بجميع مدخلاته (أبنية، مقاعد، كتب، تدريب معلمين، وسائل وتقنيات تعليمية، رحلات علمية..إلخ) وعملياته ومخرجاته، حتى ظهر هناك بعض الهيئات المحلية المتخصصة بقطاع التربية والتعليم (هيئة تخطيط الدولة السورية، 2015، 15).

8- دعم القطاع الصحي: تعدُّ منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية العامة في الجمهورية العربية السورية معقولة، وحسب إحدى التقارير الصادرة عن وزارة الصحة في سورية فإنه قد تم القضاء على

الملاريا وشلل الأطفال والسل والحصبة بسبب سلسلة من برامج التصدي الناجحة التي نفذتها الوزارة بالتعاون مع طيف واسع من الجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية، ففي عام (2006) شارك أكثر من (120) منظمة غير حكومية وجمعية خيرية محلية، وعدد من الهيئات الدولية في نشر الثقافة الصحية لحملات التلقيح، والمشاركة التطوعية إلى جانب وزارة الصحة ومديرياتها المنتشرة في المحافظات في تنفيذ حملات تلقيح واسعة، ونشر الوعي الصحي الإنجابي..إلخ (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2017، 370).

9- تمكين المرأة: ساهمت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية – من خلال مجموعة برامج ومشاريع لدعم المرأة والأسرة والطفولة – في إعادة إن تمكين المرأة وزجها في بناء المجتمع إلى جانب الرجل، سيما في المناطق النائية تعليمياً، وتم ذلك من خلال دورات محو الأمية للمرأة الريفية والبدوية، وتعزيز مشاركتها في مشاريع التشغيل المحلية، وإعطاءها أهمية خاصة ضمن أهداف وخطط التنمية الاجتماعية المُستدامة والشاملة، سيما تلك التي تمت بالتنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئات الدولية، فكان للمرأة الأكثر تعليماً فرص أكبر للحصول على عمل، وتحسين المستوى المعيشي لأسرتها، وتعليم أطفالها (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2008، 496).

10- الحفاظ على التراث الثقافي وتنميته بين أبناء المجتمع المحلي: ساهمت المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية، سيما المحلية منها والتي تعود إلى جهات دينية أو ثقافية أهلية، في تعزيز التراث الثقافي المحلي، من خلال إقامة المهرجانات الفلكلورية، وترميم الآثار، وتعزيز ارتياد الأطفال للمراكز الثقافية والمعالم التاريخية والمسرح.. وذلك بالتنسيق مع كل من وزارة الثقافة ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كما ساهمت تلك المنظمات في نشر الوعي الثقافي بين أبناء الطبقات الاجتماعية كافة خلال المناسبات الوطنية، كما ساهمت في إنجاح بعض النشاطات ذات الطابع الاقتصادي سيما تلك التي تمت مؤخراً في معرض دمشق الدولي لعام (2017)، إذ شاركت أكثر من (198) جمعية ومؤسسة تثقيفية في تعزيز نشاطات المعرض ودعم الظاهرة السياحية في دمشق (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2008، 491).

بالإضافة إلى ذلك؛ فإن المنظمات غير الحكومية الأهلية والدولية والنقابات والفعاليات المجتمعية الأخرى تساهم إلى جانب الحكومة في دعم وتنفيذ الكثير من خطط التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة في سورية، سيما تلك المتعلقة بدعم الشباب، ومكافحة البطالة، ومكافحة بعض الظواهر الاجتماعية السلبية كالمخدرات والتسول، سيما تلك الظواهر الاجتماعية التي تفاقمت خلال الأزمة السورية، وقد كان لأبناء الشهداء نصيب وافر من ذلك الدعم، وما تم عرضه من مساهمة للمنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاجتماعية في سورية ليس إلا جزء يسير، ولا تسع صفحات هذه الدراسة إلى الإحاطة بها جميعها.

وتشهد سورية منذ شهر آذار من عام (2011) اضطرابات أمنية وظروف صعبة عاشها المجتمع السوري، أدت بشكل مباشر الى خسائر في الرواح، وتهجير عدد كبير من السكان، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، وتدمير البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية الساسية، وخسائر كبيرة في وسائل كسب العيش، ودمار في المنازل والممتلكات، وتدهور في الوضع المني وسيادة القانون. وقد قام المركز السوري للبحوث السياسات مؤخراً بالشراكة مع برنامج المم المتحدة الإنمائي، بنشر دراسة اجتماعية اقتصادية حول أثر الزمة بعنوان "هدر الإنسانية." وأشارت الدراسة إلى أنه في نهاية عام (2013) أصبح ثلثة من كل أربعة سوريين فقراء. كذلك يعيش أكثر من نصف السكان (54.3%) في فقر شديد، عاجزين عن تأمين معظم المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية اللازمة لأسرهم. كما يعيش نحو (20%) من السكان في فقر مدقع، معظمهم في مناطق صراع الدولة مع المجموعات المسلحة، والمناطق المحاصرة من قبل المجموعات المسلحة، حيث يواجهون الجوع وسوء التغذية والمجاعة ما تعاني سوريا من ارتفاع حاد في معدل البطالة الذي بلغ (54.3%) من اليد العاملة، أي ما يعادل (3.39) مليون شخص عاطل عن العمل. حيث فقد (2.67) مليون منهم عمله خلال الأزمة. كما أثّر فقدان مصادر الدخل على رفاه ما يقارب (11) مليون شخص يعيلهم أولئك العمال المتعطلين عن العمل.

في نهاية عام (2013) قدّرت الخسائر الاقتصادية منذ بدء الأزمة بحوالي (143,8) مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الجمالي لعام (2010) بالأسعار الثابتة.

وتراجع مستوى التنمية البشرية لكثر من أربعة عقود خلال الأزمة. حيث بلغ مؤشر التنمية الاجتماعية البشرية (0.472) لتنتقل سورية من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، وذلك يعود بشكل رئيسي لتدني أداء قطاع التعليم والصحة وتوليد الدخل.

واستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، قام برنامج الأمم المتحدة النمائي في عام (2014) بإعادة توجيه نطاق عمله وزيادة عدد المشاريع الهادفة للتعافي المبكر وتعزيز صمود الفئات المتضررة من الزمة، آخذاً بعين الاعتبار الاحتياجات والأولويات الساسية التي حددتها المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة، بما فيه النازحين والمجتمع المضيف. ونظراً لطبيعة الأزمة التي طال أمدها، فقد استنزفت الموارد المتوفرة في المجتمعات المضيفة، التي يتشارك سكانها مع أعداد النازحين المتزايد باستخدام الخدمات والموارد والبنى التحتية المحدودة أصلاً مما يشكّل المزيد من التحديات (برنامج الأمم المتحدة النمائي، 2014).

تم تحديد الاحتياجات والمشاريع اللازمة للستجابة وفقاً لنتائج التقييم التشاركي السريع الذي أُجري في المناطق مع المجتمعات المحلية المستفيدة، وبالشراكة مع المنظمات المحلية غير الحكومية،

واللجان المحلية، والهيئات الدينية، وفقاً للتوجه الإستراتيجي للبرنامج من حيث تعزيز القدرات المحلية، وتفعيل مشاركة المجتمع الهلي في عملية الإستجابة للأزمة. ولقد تم جمع البيانات الخاصة بكل محافظة (Governorate Profile)، والتي تتضمن الخصائص الرئيسة الاجتماعية والاقتصادية للمحافظة، وتحليل الوضع الراهن وأثر الأزمة، مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات التنمية، والاحتياجات الحالية في المناطق المتضررة، بالإضافة إلى تحديد أولويات التدخل والموارد اللازمة لوضع خطة استجابة ناجعة. وتشكل خطط الإستجابة في المناطق/المحافظات الإطار العام للتدخل وتنفيذ المشاريع محلياً وفقاً لخطة البرنامج الاستراتيجية العامة المستمدة من **خطة الإستجابة الإنسانية الأزمة السورية (SHARP)**.

وركّز البرنامج من خلال سعيه لتحسين سبل العيش على شراء المواد والأدوات وغيرها من الاحتياجات اللازمة لتنفيذ المشاريع من السوق المحلية، وعلى توفير أو استبدال الأصول الإنتاجية المتضررة، بالإضافة إلى التدريب المهني. لقد تبنّى البرنامج عملية الشراء من السوق المحلية بهدف إنعاش الأسواق المحلية، وتفعيل الدورة الاقتصادية الحيوية من خلال تشجيع الإنتاج المحلي، مما يعطي الفرصة لتوظيف عدد كبير من اليد العاملة المحلية. ويمكن لآليات الإنتاج والشراء المحلي، إذا ما تم تطويرها، أن تشكل البديل عن استيراد المساعدات الإنسانية وأن تشجّع على إعادة إحياء قطاعات الإنتاج المحلي، مما قد يدعم الاقتصاد المحلي في مواجهة الزمة. وفقاً لهذا النهج، تم لغاية شهر تموز/ يوليو (2014) دعم (544) مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر في كل من حلب، والحسكة، والرقة، ودير الزور، وحماة، وحمص، وطرطوس وريف دمشق، حيث استفاد ما ليقل عن (6.305) شخصاً بطريقة مباشرة، و(35،521) بشكل غير مباشر من خلال تزويدهم بأدوات الإنتاج والمواد الزراعية اللازمة، وإحياء المهن الصغيرة والمتناهية الصغر، مع التركيز بشكل خاص على إنتاج الملابس وتصنيع حاويات القمامة. مما ساهم في نهاية المطاف في خلق عدد من فرص العمل أو المحافظة عليها لأكثر من (2,037) شخصاً تم تشغيلهم في مشاريع غذائية، أو ورش خياطة، أو غيرها من المعامل والورش المحلية المنتجة.

ساهمت المجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة، وخاصة في الأحياء الأكثر تضرراً حيث تعطلت السواق، وأُغلقت الورش والمهن الصغيرة، أو تم تقليص حجمها نتيجة للأزمة الراهنة، بتحديد المهن ذات الولوية. وبناء عليه، تم تقديم الدعم لما يقارب من (418) مشروع زراعي، و(126) مشروع صناعي منتج، إما لتميز تلك المهن، أو عراقتها في المناطق المستهدفة، أو مساهمتها في عملية إعادة تعافي المجتمعات المتضررة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وتتنوّع هذه المهن بين صناعي وزراعي، مثل تأسيس غرف تخزين مبردة، وإنتاج المكعبات الثلجية للتبريد، وورش الخياطة والحياكة، وصناعة البلوك الأسمنتي، وتأهيل الأسواق، وورش النجارة، والدهان، والصيانة الكهربائية،

وغسيل السيارات، وخدمات تنظيف وكوي الملابس، والسباكة، والحدادة، وزراعة أسطح المنازل، والمخابز، والمداجن. ومن الخدمات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية:

1) تحسين سبل العيش والتشغيل الطارئ للنساء المعيلات:

تم توفير فرص العمل وتوليد الدخل لما يقارب من (1,046) امرأة معيلة في الحسكة (القامشلي)، وحماة (سلمية) وطرطوس، حيث استفاد (3,399) شخصاً منها بما في ذلك عوائل العاملات. لقد أولى برنامج الإمم المتحدة النمائي اهتماماً خاصاً بالنساء المعيلات، اذ يشكّلن مجموعة من الفئات الأكثر هشاشة خاصة في أوقات الأزمات. حيث عملت النساء بشكل رئيسي في ورش الخياطة وإنتاج الألبسة، وفي الزراعة، وغيرها من النشاطات الإنتاجية الأخرى. تلقت المعيلات دعماً خاصاً من خلال خلق فرص للعمل والتدريب المهني، وتقديم الأدوات والتجهيزات الإنتاجية اللازمة للبدء بالنشاطات المولدة للدخل.

ومن جهة أخرى تم دمج مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) في كافة مشاريع البرنامج، اذ تم توظيف (2,522) إمرأة (32%) إجمالي فرص العمل المؤمنة، في اجمالي مشاريع التوظيف الطارئ وإحياء المهن. كما استكمل البرنامج مؤخراً تحليل سلسلة القيمة المضافة لورش الخياطة، مما سيسهم في وضع الخطط الهادفة إلى إعادة تأهيل هذا القطاع بشكل رئيسي ليخدم أيضاً المرأة والأسرة التي تعيلها، من خلال استعادة سبل العيش والحفاظ عليها.

2) الدعم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة:

قدم برنامج الأمم المتحدة النمائي خلال النصف الأول من عام (2014) خدمات إعادة التأهيل وأجهزة لتسهيل الحركة لـ (1,627) شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك توزيع (1,000) كرسي متحرك بالتعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية في (10) محافظات هي: (حلب، السويداء، دمشق، دير الزور، درعا، حماة، حمص، اللذقية، ريف دمشق، طرطوس). ولقد قام البرنامج كجزء من مقاربته في عملية الدمج الاجتماعي – الاقتصادي بتوفير فرص عمل لـ (300) شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة في مشاريع التشغيل الطارئ.

3) تقديم الدعم لمرضى السل والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية:

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عادة بتقديم خدمات الإستجابة الطارئة والتعافي المبكر للفئات الهشة في وقت الأزمات، وهذا يشمل أيضاً المصابين بالأمراض السارية وغير السارية. وأصل البرنامج في عام (2014) تقديم الدعم للفئات الهشة في سورية، حيث قام بتقديم الدواء لـ (3,000) مريض سل، كما ساهم بالحفاظ على عدم زيادة معدل الصابة بمرض السل والبالغ (18) إصابة لكل (100،000) رغم الوضع الحرج الذي تعيشه سورية، وتأثير هذا الوضع على إمكانية تقصي حالات

الإصابة بالمرض، وحصول المرضى على العلاج اللازم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سورية، 2014).

4) التخطيط والتنسيق لعملية التعافي المبكر واستعادة سبل العيش:

يقوم برنامج الأمم المتحدة النمائي بالتنسيق وتقديم الدعم الفني في مجال التعافي المبكر واستعادة سبل العيش، ويعمل على توسيع مجال الشراكة مع الجهات المحلية، والوطنية، والدولية ضمن مجموعة العمل حول قطاع التعافي المبكر واستعادة سبل العيش (Early Recovery & Livelihoods Sector Lead).

ويشارك في مجموعة العمل هذه 14جهة من منظمات ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات المحلية غير الحكومية. فيما يختص ببرامجه على وجه التحديد، قام برنامج الأمم المتحدة النمائي بعقد شراكات مع (21) منظمة محلية غير حكومية ومنظمات دينية في 12 محافظة بهدف تنفيذ المشاريع والتدخلات المناطقية. كما قام البرنامج بإجراء تقييم للقدرات الوطنية لـ (60) منظمة محلية غير حكومية ناشطة. وتم إدخال النتائج الأولية في قاعدة للبيانات لتحليلها ووضع استراتيجية لتطوير قدرات المنظمات وبرامج التدريب اللازمة، وذلك من أجل تطوير القدرات الوطنية على تنفيذ مشاريع التعافي المبكر. وتم بالإضافة إلى ذلك تصميم تقييمات مختلفة للتوصل لفهم أعمق لاحتياجات وأولويات المجتمعات المتضررة لوضع المشاريع الهادفة للتعافي المبكر وتحسين سبل العيش. كما وضع البرنامج منهجية لتقييم الأضرار التي لحقت بسبل العيش والبنى التحتية النتاجية. وسيتم في الربع الثالث من عام (2014)، وضع قاعدة بيانات تفاعلية لرصد الثر الجتماعي والاقتصادي للأزمة والضرر الذي لحق بالبنية التحتية والإنتاجية. ولتحقيق فهم أوسع للزمة، سيتم تحديث دوري لدراسة الاقتصاد الكلي حول أثر الأزمة، لرصد ومراقبة المؤشرات الجتماعية القتصادية للقطاعات الرئيسة للاقتصاد السوري والبنية التحتية والاجتماعية. لقد عكس التقرير الصادر حديثاً بعنوان "هدر الإنسانية" أثر الأزمة في عام (2013).

وضمن سياق آخر، يقوم برنامج الأمم المتحدة النمائي حالياً بتوسيع مشاريعه للتعافي المبكر من حيث إطلق مشاريع تتجه للناحية التقنية (بالإضافة الى توفير فرص للعمل) في مجال رفع الأنقاض، وإدارة النفايات الصلبة في أوقات الأزمات، إضافة والتخطيط لإعادة الإعمار. ويعمل عدد من الخبراء الفنيين المحليين والدوليين على وضع الخطوط الرئيسة اللازمة بالإضافة إلى العمليات والإجراءات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند بدء تنفيذ خطة الإستجابة لدارة النفايات الصلبة ورفع الأنقاض، والتخطيط لإعادة الإعمار (استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سورية، 2014).

. ومن أهم معوقات التنمية الاجتماعية الناتجة عن الأزمة في سورية:

1) فقر منخفض نسبياً لكنه متزايد، ومعدلات تفاوت معتدلة:

إنَّ الفقر الشديد في سورية هو عموماً أدنى من المتوقع بالمقارنة مع الدول الأخرى في المستوى ذاته من دخل الفرد. يتّضح حسب خطوط الفقر الوطنية في بعض الدول العربية مقابل قيم خطوط الفقر المستندة إلى حسابات "تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية"، والتي تعتبر ملائمة أكثر للمقارنات الدولية. فقد بلغ معّدل الفقر في سورية، والمستند إلى خط الفقر الوطني الأدنى، (12%) في عام (2007) أعلى ممَّا هو عليه في تونس، والمغرب، والأردن. غير أنَّ معّدل الفقر في سورية كان الأدنى بين الدول العربية قبل بداية الأزمة السورية، عندما يعّدل خط الفقر من أجل المقارنات الدولية بناء على مستوى الإنفاق الفردي في كل بلد (UNDP, 2011) تُظهر هذه النتائج أن معّدلات الفقر في سورية أدنى ممَّا هو متوقّع بناء على مستوى دخل الفرد. وكمثال على ذلك تتمتع مصر بمستوى مشابه من حيث دخل /إنفاق الفرد لما هو عليه الحال في سورية، ولكن مع ذلك فإن معّدل الفقر فيها يبلغ الضعف تقريباً.

كما ذكر في تقرير سورية للأهداف الإنمائية للألفية (2010) فقد أسهم الانخفاض في مساحات الأراضي القابلة للزراعة في زيادة نسبة الفقر في الريف في المنطقة الشرقية (الحسكة، والرقّة، ودير الزور.) كما أنَّ حالات الجفاف خفّضت الإنتاج المحلي للغذاء، وأفضت إلى حالات هجرة داخلية بأعداد كبيرة. وأّدى المهاجرون الذين انتقلوا من المنطقة الشرقية الريفية الطابع باتجاه مناطق المدن الجنوبية (UNDP, 2009) دوراً هاماً في تدهور ترتيب تلك المنطقة على سلّم الفقر في البلد. إضافة إلى ذلك، شكلت العوامل الخارجية، المتمثّلة بتزايد الأسعار العالمية للبضائع الغذائية الأساسية ومنتجات الطاقة منذ العام (2007)، عبئاً اقتصادّياً إضافّياً على كاهل الفقراء. كما زاد تخفيض الدعم على الوقود والأسمدة في العام (2008) من الضغوط على مستوى معيشة الأسر السورية الفقيرة والمتوسطة.

2) تحسُّن بطيء في مؤشرات التنمية البشرية:

يقيس دليل التنمية البشرية (UNDP, 2011) الذي يقيس المعّدل الوسطي النسبي للإنجازات في بلد ما باستخدام ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: الحياة المديدة، والوصول إلى المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. دليل التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات المعيرة التي تقيس الإنجازات في كل بُعد من هذه الأبعاد. ومن خلال مقارنة أداء سورية مع بعض الدول النامية المتقدمة على سورية، يتضح أن أداء سورية في مجال الحياة المديدة (توقع الحياة عند الولادة) أعلى من الدول المقارنة، بينما أداؤها الأقل في مجالي الدخل والتعليم، أي أن سورية تحقق في دليل التنمية البشرية مرتبة أعلى من المتوقع بناء على أدائها في التعليم والدخل.

يواجه الأداء الإيجابي نسبّياً للتنمية البشرية تحّديات حاسمة، فالتعليم الأساسي لازال يعتبر تحّدياً رئيساً للتنمية الاجتماعية في سورية؛ مرتفعة ومعّدلات التسّرب من المدارس، وخاصة الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي، لا زالت. وثمَّة تحّد آخر يتمثّل في ارتفاع معّدل الأّمية، إذ بلغت (15.6%) من الأفراد الذين يزيد عمرهم عن (15) عاماً في عام (2010)؛ في حين يبلغ معّدل الأمية بين صفوف الإناث (2.4) أضعاف معدّلاتها بين صفوف الذكور. أخيراً، تعتبر الأبحاث العلمية عموماً، والأبحاث المرتبطة بالتنمية خصوصاً نادرة. على سبيل المثال، يشير تقرير التنافسية العالمية (2010– 2011) إلى أن سورية متراجعة بشكل كبير (127 من أصل 137دولة) من حيث جودة مراكز الأبحاث العلمية.

كما يعتبر الوضع في القطاع الصحي أصعب، فالإنفاق العام على الرعاية الصحية لا يتجاوز (2%) من إجمالي الناتج المحلي. كما أنَّ نوعية خدمات الرعاية الصحية تدهورت خلال العقد الماضي. وبالتالي، لم تشهد المؤشرات الصحية أي تحسُّن كبير بين العامين (2009– 2016) بحسب المسوح الصحية السكانية. وينطبق الأمر ذاته على معّدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر، إضافة إلى انخفاض الوزن وسوء التغذية. وتعتبر نسبة المرضى الذين لديهم أمراض مزمنة مرتفعة (10%) من السكان، وهو مؤشر خطير يدل على انتشار الحالات المكلفة والتي يصعب اكتشافها ومعالجتها.

3) أكثر من ثلاثة ملايين شخص جديد دخلوا في عداد الفقراء:

تشير آخر تقديرات للفقر بحسب تقرير للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة في (2007)، أنَّ (12%) من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى وأن مايقارب ثلث السوريين (33.6%) يعيشون تحت خط الفقر الأعلى، مع تركز أكبر للفقر في المناطق الريفية وتحديداً في المناطق الشمالية والشرقية. وفي ضوء تقديرات الأزمة للبطالة والنمو التي أشير لها أعلاه في التقرير، يمكن توقع زيادة كبيرة في الفقر كنتيجة للأزمة الراهنة. عند الأخذ بالاعتبار الانخفاض المتوقع في إنفاق الأسر وبافتراض أنَّ توزيع الإنفاق بقي على حاله، فإن التقديرات تشير، باستخدام تقنية المحاكاة على المستوى الجزئي، إلى دخول (3.1) مليون شخص دائرة الفقر في العام (2013)، منهم (1.5) مليون شخص دخول دائرة الفقر الشديد. إن هذه الزيادة في الفقر المادي هي بشكل أساسي نتيجة الزيادة في أسعار البضائع والخدمات وتراجع مصادر الدخل، بما في ذلك نقص فرص العمل وخسارة الوظائف، والأضرار المادية للممتلكات.

من المتوقع أيضاً أن يتأثر الفقر سلباً نتيجة للأعداد الكبيرة للاجئين. ويقدر عدد النازحين داخلياً خاصة من حمص وادلب ودير الزور ودمشق وريفها وحلب بأكثر من 2 مليون شخص (UNHCR, 2012)، ويعاني النازحون من الحرمان بأوجه متعددة من حيث عدم توفر المأوى الملائم وافتقاد الخدمات الأساسية مثل: مشتقات الطاقة التي أثرت على حياة الكثيرين خاصة أن أسعارها تضاعفت أكثر من مرة خلال

الأزمة، وازدادت الصعوبة في الحصول على الغذاء والدواء في مناطق متعددة بسبب ارتفاع الأسعار والنقص في العرض والقدرة على النفاذ. ويقدر بأن أربعة ملايين شخص بحاجة لمساعدات إنسانية.

4) انتكاسات في التعليم:

أثرت الأزمة بشكل مباشر على التعليم خصوصاً تعليم الأطفال والشباب، حيث خسر الكثير من الطلاب والمعلمين حياتهم، هذا وقد تضررت بشكل جزئي أو كلي مايقارب (2362) مدرسة، بسبب الحرب مع المجموعات المسلحة، وبكلفة تقارب (5.7) مليار ليرة سورية. تقع الغالبية العظمى من هذه المدارس المدمرة في مناطق الحرب خاصة في درعا وإدلب ودير الزور وحلب وريف دمشق، وتشير وزارة التربية إلى استخدام (1956) مدرسة كملجأ للأسر النازحة، وقدر التقرير أن (22.8%) من الطلاب لم يلتحقوا بمدارسهم في العام (2012)، يقود هذا التعطل في العملية التعليمية إلى نتائج سلبية على رأس المال البشري، وبالتالي على عملية التنمية الاجتماعية برمتها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وللخسائر في التعليم وقع دائم على التنمية الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى خسائر لا تُعوَّض في الرفاه عبَر الأجيال؛ وتالياً يكون للخسائر في التعليم بسبب النزاع وقع مزدوج الأول، أنها تُخفض الإنتاجية بين أفراد الجيل المتكبّد هذه الخسارة، وهو ما يحد من الفرص الاقتصادية بين أبناء الأجيال القادمة. الثاني، أنها تكشف البلاد، على نحو غير مباشر، أمام خطر أكبر لنزاع متواصل من خلال هذه الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وبخاصة في حالة الحرب. فخطر العنفِ ناجم عن نظام تعليمي متضرر ذو تأثير أكثر مباشرةً في القيمة الاجتماعية والثقافية والسياسية لنظامٍ تعليمي تصالحي يهدف إلى بناء السلام والثقة؛ وهي قيمةُ فقدت مع الاضطرابات في التعليم التي قد يتسبَّب بها العنف. على العكس من ذلك، يمكن للتعليم في الأزمات أن يقوم بوظيفةَ تنموية–إنسانية مزدوجة؛ حيث لا تُلبي احتياجات التعليم الأساسية فحسب، لكن يمكنها أيضاً العمل كوسيلة للانتقال من الأزمات إلى استرداد العافية.

قبل الأزمة، حقَّقت سورية معدل التحاق صافياً في التعليم الابتدائي بلغ (93.1%) ومعدل التحاق صافياً في التعليم الثانوي بلغ (67%) في المئة؛ وبحلول عام (2013) هبط هذان المعدلان إلى (62%) و(44%) على التوالي. فبعد عامين تقريباً من نشوب الحرب مع المجموعات المسلحة، تضرَّر أو دُمِّر أكثر من (11%) من المدارس في سورية، فيما كانت نسبة أُخرى قدُرها (9%) في المئة تُستخدم كملاجئ. وأُفيد عن هجمات عديدة على المعلمين والموظفين في منشآت تعليمية؛ وكذلك على الطلاب؛ بما في ذلك عمليات خطف وتهديدات.

وذكرت وزارةُ التعليم العالي أن الجامعات الحكومية في دمشق استقبلت (40) ألفٍ طالبُ شرّدوا من جامعات أُخرى في البلاد، وزعمت مصادر في جامعة دمشق أن (10%) من أعضاء هيئة التدريس فيها

غادروا البلاد بحلول نهاية عام (2013). ولهذه الأحداث عواقبٌ وخيمة على التحصيل والإنجاز العلميين لآلاف من شباب سورية.

تُشير أدلة حديثة العهد إلى أنَّ في بعض أجزاء البلاد غيَّرت المناهج لمدارس ما زالت تعمل في مناطق تسيطر عليها داعش. وجاءت بداية العام الدراسي (2014) مع مناهجِ معادة الصياغة في شمال شرق سورية؛ حيث أزيلت دروس الفلسفة والفن والموسيقى، وحُظر تدريس التاريخ والتربية الدينية للأقليات. وبالإضافة إلى ما يشبه المنهج السَلفي، صار النظامُ التعليمي الجديد، المعتمد في بعض أجزاء سورية والعراق الواقعة تحت سيطرة التنظيم الإرهابي داعش، فاصلاً كليًّاً بين الجنسين.

على نحو مماثل في عام (2014) أصلحت وزارةُ التربية السورية برنامج التعليم الرسمي، محلة التربية المدنية محل التعليم القومي. وإلى مدى ما تُطبّق هذه التغيرات السريعة في المناهج الدراسية، تعرُّض الاختلافات في المناهج إلى الخطر توسيع الفجوة بين الشباب السوريّ في تلقي التعليم: فإلى المدى نفسه الذي يمكن للتعليم أن يكون أداةً لا تُقدّر بثمن لتخفيف حدة النزاعات من خلال المساواة في إمكانيات الوصول، والفرص الاقتصادية، وتعليم المساواة والتسامح، كذلك يمكن أن يكون مسببًّاً لشقاقٍ مؤذٍ. وفي السنوات القليلة التي سبقت النزاع، كان ما يقارب في المئة من القوىّ العاملة السورية في أعمار (15 –24) عاطلين عن العمل، ونحو (15%) متعطلين لأكثر من عام.

وكانت مشاركة الشباب في القوى العاملة إحدى أدنى المشاركات في العالم العربي، لا سيما للشابات. لكنَّ معدلات البطالة ارتفعت بشكل مثير، من (15%) تقريباً في العام (2011) إلى (57.7%) أواخر العام (2014).

وصار الشباب ممثلين على نحو زائد في عمالة غير رسمية وفي أعمال غير تعاقدية وغير مسجَّلة؛ وهذه أقلّ مأمونية. بكثير من القطاع الرسمي، وتقدّم فوائدَ أقل مما يقدمه. وإذا أظهرت بطالةَ الشباب ما قبلَ النزاع معدَّل الزيادة نفسه كالبطالة الإجمالية، فلربما وصلت في عام (2014) إلى نحو (76%). وقد أظهر الفقر ارتفاعاً موازياً ليصل تقريباً إلى (82.5%) عام (2013)؛ فيما بلغ الفقر المدقع نسبة (64.7%) (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، 2016، 118).

بشكل عام وكنتيجة للإزمة القائمة فقدت سورية جزءاً مهماً من البنية التحتية ورأس المال البشري (مدرسيين ومشرفين) الأمر الذي يتطلب العديد من السنين لتعويضهما، بالإضافة إلى خسارتها إمكانيات تحسين سنوات تمدرس أبنائها؛ بالإضافة لذلك فإن انخفاض معدل الحضور المدرسي المقدر في العام (2012)، أثر على متوسط السنين الدراسية المقدرة للفرد فوق (15) سنة في سورية حيث انخفض الأخير بما يقارب (1.74%)، مما سيؤثر سلباً في رأس المال البشري، والتنمية الاجتماعية.

5) تحولات ديمغرافية كبيرة وتراجع واضح في الصحة:

بلغ معدل النمو السكاني (2.45%) خلال العقد الماضي، وهو أعلى من أمثاله في الدول النامية ذات الدخل المتوسط، ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني من (2.45%) في (2010) إلى (1.5%) في (2011) وإلى نمو سالب بـ (2.5%) في (2012). ويعود تراجع معدل نمو السكان إلى مكونين رئيسيين، الأول: هو الزيادة في معدل الوفيات، حيث قام التقرير بتقدير الزيادة المتوقعة في الوفيات بما يقارب (51%) في (2012). إن هذه الزيادة المقدرة في الوفيات هي نتيجة الوفيات المتعلقة مباشرة بالحرب مع المجوعات المسلحة وتدهور في توفر والنفاذ إلى الخدمات الصحية بالنسبة للحالات المعتادة، والأكثر أهمية بالنسبة للحالات الطبية المتعلقة بالصراع كالجرحى. أما الثاني: هو الهجرة حيث انخفض معدل نمو السكان بسبب زيادة تقديرات عدد اللاجئين السوريين بـ (542250) لاجئ وعدد المهاجرين طوعاً بـ (847618) مهاجر.

أدَّت الأزمة والحرب على سورية إلى تغيير كبير في توزيع السكان ضمن الأراضي السورية نتيجة تزايد أعداد النازحين خصوصاً في مناطق النزاع مثل: حمص وإدلب ودير الزور وحلب ودمشق وريف دمشق، فالعديد من النازحين أعادوا توزعهم في مناطق أخرى ضمن محافظاتهم.

وتعد خسائر الحياة البشرية الأكثر مأساوية نتيجة الأزمة، فحسب الأمم المتحدة ازدادت معدلات الوفيات بشكل مباشر وغير مباشر بسبب اشتداد العنف المسلح من قبل المجموعات المسلحة واستخدام أسلحة ثقيلة وتجاهل الوصول إلى الرعاية الطبية للحفاظ على الحياة، وانتهاكات حقوق الانسان ونقص الأمن والقيود على التحرك، وعدم احترام العمل الطبي. وكنتيجة للنقص في الرعاية الصحية المتمثلة في الرعاية والمستلزمات الطبية انتهى العديد من هؤلاء الجرحى بإعاقات وحالات صحية مزمنة، ومع تصاعد العنف تعقدت حالات الكثير من الجرحى والقدرة على الاستجابة لها من قبل الطواقم الطبية. ويعد عدم حيادية الخدمات الطبية للجرحى تحدياً رئيسياً، فالكثير من الجرحى حرموا من العلاج المناسب أو عولجوا بعيادات فقيرة التجهيز وغير رسمية. يضاف إلى ذلك الزيادة في العبء الصحي الناتج عن تآكل القدرة على الاستجابة للأمراض والحالات المزمنة. أما بالنسبة للمناطق الأقل تأثراً بالحرب السورية فقد ازداد الضغط على الخدمات الصحية نتيجة ازدياد أعداد النازحين. وتعرض القطاع الصحي في سورية لخسائر كبيرة في البنى التحتية وصلت إلى (7) مليار ليرة سورية، حيث تضررت، بحسب وزارة الصحة (43) مشفى خرجت (21) منها من الخدمة وأضحت بعض المحافظات دون مشاف عامة في الخدمة. كما تضرر (197) مركزاً طبياً منها (115) خرج من الخدمة.

لقد أدى انهيار الخدمات الصحية العامة، التي تشكل المزود الرئيسي للخدمات الصحية في البلاد، إلى ضغط كبير على القطاع الخاص والمدني الطبي واللذان يعانيان أصلاً من ضعف في الإمكانيات.

ويخسر القطاع الصحي كوادره من الطاقم الطبي بالإضافة إلى التسهيلات وسيارات الإسعاف ووسائل النقل المتخصصة .فبحسب وزارة الصحة، فقد (45) شخصاً من الكادر الطبي حياتهم أثناء الخدمة منذ بداية الأزمة، بينما جرح (64) وخطف (9)؛ بالإضافة إلى ذلك فقد تعطل (75%) من الصناعات الدوائية، التي كانت تغطي (97%) من الاحتياجات المحلية، خاصة بعد تصاعد العنف في حلب وحمص وريف دمشق حيث تتركز هذه الصناعات. ويذكر أن العقوبات أثرت في تقييد استيراد أدوية حيوية مثل أدوية التهاب الكبد الفيروسي والسرطان ولقاحات الأطفال، بالإضافة إلى المعدات الطبية وقطع تبديلها. ويشكل التدفق الكبير للنازحين داخلياً واللاجئين خارج الحدود تحدياً صحياً جديداً، خاصة وأنَّ (45%) منهم أطفال، ويحتاجون إلى إجراءات صحية عاجلة خاصة للأطفال والأمهات وذوي الأمراض المزمنة. وتظهر بعض المخاطر الصحية في نسبة تغطية اللقاحات والتغذية، ويذكر في هذا السياق أن المناطق التي عانت قبل الأزمة من أعلى معدلات وفيات الأطفال والمراضة وسوء التغذية، هي الأكثر تأثراً بالعنف وشهدت حركات نزوح كبيرة، مما سيعمق التفاوت في صحة الأطفال ضمن القطر. كما يضاف إلى المخاوف الصحية صحة الأمهات حيث حصل انخفاض حاد في التغطية الوطنية للخدمات الصحية المقدمة للنساء الحوامل والذي أدى لارتفاع في عدد الولادات المبكرة، وفي ارتفاع خطير في حالات نقص وزن حديثي الولادة، بالإضافة إلى مضاعفات أخرى متعلقة بالولادة، وعذا كله يؤثّر في التنمية الاجتماعية.

6) خسارة عشرين عاماً من إنجازات التنمية البشرية:

يتألف دليل التنمية البشرية من ثلاثة مكونات وهي: الدخل والتعليم والصحة، وقد تم تقديرها في هذا التقرير للعامين (2011)، و(2012) وفق كل من السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة. في السيناريو الاستمراري تم تقدير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بناء على معدلات نمو حصة الفرد وفق التقديرات الاقتصادية أعلاه، كما تم اعتماد وسطي معدل نمو سنوات التمدرس الفعلية والمتوقعة خلال الفترة (2005– 2011)، و في مؤشر الصحة تم استخدام وسطي معدل نمو توقع الحياة عند الولادة بين (2005– 2011). وبالتالي يضع السيناريو الاستمراري تصوراً لحالة التنمية البشرية لسورية مع استمرار الوضع السابق للأزمة، أما في سيناريو الأزمة، فقد تم تقدير دليل التنمية البشرية وفق ما يلي: أولاً، تم تقدير التراجع في حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من التقديرات في القسم الاقتصادي أعلاه. ثانياً تم تحديد الخسارة في سنوات التمدرس الفعلية والمتوقعة بالاعتماد على معدلات الحضور المدرسي خلال الأزمة. ثالثاً، بالنسبة لتقدير الخسارة في توقع الحياة فقد تم الاعتماد على البحث المعد من قبل (Ferguson et al., 2010) والذي يشرح فيه مكاسب توقع الحياة نتيجة لخفض الوفيات الناجمة عن العنف والتي شملت العديد من دول ومناطق العالم بما فيها منطقة شرق البحر المتوسط التي تم استخدام نتائجها كنموذج لقياس أثر الأزمة في سورية على توقع الحياة. وبالتالي قياس أثر معدل

الوفيات نتيجة العنف في الأزمة، وأظهرت النتائج أن توقع الحياة خسر (0.69) سنة في عام (2011)، و(5.38) سنة في العام (2012) شكلت هذه الانتكاسات في الصحة العامة والتعليم والدخل تدهوراً في وضع التنمية البشرية والاجتماعية في سورية.

7) عودة إلى المؤسسات التقليدية وتفكك التضامن الاجتماعي:

لقد أدت الحرب في سورية إلى تدهور رأس المال الاجتماعي في المجتمع، وخلق قواعداً جديدة لإدارة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، التي زادت الاستقطاب الحاد ضمنه. فقد فرضت الحرب السورية قواعدها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد. مما خلق اقتصاديات العنف في سورية والتي تجلت في العديد من الظواهر، فعلى سبيل المثال، قاد ازدياد العاطلين عن العمل إلى بحث بعضهم عن نشاطات عنيفة و/أوغير قانونية من خلال ممارسة القتل أو الإهانة أو الإيذاء للسوري الآخر. يضاف إلى ذلك توسع ظواهر الاتجار بالإنسان والسلاح والمخدرات والتي تحولت إلى حوافز مادية لقطاعات من المجتمع الذين خطفوا أو استغلوا الرجال والنساء والأطفال خلال الحرب على سورية. ومثال آخر هو تدمير و/أو نهب الممتلكات الخاصة والعامة بما فيها المنازل والمدارس والمنشآت والبنية التحتية والمواقع الأثرية الذي ألحق الأذى بالثروة المادية وغير المادية لسورية.

لقد خلقت اقتصاديات الحرب حوافز لقطاع من المجتمع، ومن مختلف الأطراف، الذي يستفيد من استمرار الأزمة، هذا القطاع لديه الدافع لاستمرار انزلاق البلاد إلى حالة العنف في المستقبل، وبالتالي يتطلب إعادة بناء النسيج الاجتماعي إلغاء حوافز هذا القطاع المجتمعي (UNHCR, 2012).

وتناول الباحث في بحثه الحالي عمل ثلاثة منظمات غير حكومية هي:

1) منظمة الهلال الأحمر:

تُعدّ منظمة "الهلال الأحمر العربي السوري" أكبر المنظمات الإنسانية الإغاثية في سورية. وقد تأسست بموجب المرسوم الجمهوري رقم (540) لعام 1942، أي في عهد ما قبل الاستقلال عن الانتداب الفرنسي، وفي عام (1943)، تم تسجيل "جمعية الهلال الأحمر السوري" في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث لم تكن المنظمة حتى وقتها تحمل صفة عمل رسمية، لوجود "الصليب الأحمر السوري" المنشأ من قبل فرنسا حينها. وفي عام 1945 قامت الحكومة السورية بالاعتراف بشكل رسمي بالهلال الأحمر لينوب عن الصليب الأحمر. وفي عام 1946 اعترفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالهلال الأحمر السوري رسمياً، بموجب التعميم رقم (375) لعام (1946). وشهدت المنظمة إعادة تأسيس مرة أخرى عام 1966، من خلال المرسوم (117) الناظم لعملها، والمنظمة عضو في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وفي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر في جنيف، والأمانة العامة العربية لجمعيات الهلال والصليب الأحمر العربية. وتحظى المنظمة تقليدياً باحترام وتقدير كبير من السوريين، لكونها المنظمة الأقوى والأسرع على المستوى الوطني في الاستجابة للكوارث العامة.

وتُقدّم منظمةُ الهلال الأحمر العربي السوري نفسها باعتبارها منظمة إنسانية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ذات شخصية اعتبارية. وقد ظلت شراكات الأمم المتحدة في مناطق سيطرة الدولة السورية خلال السنوات السبعة الماضية محصورة بالهلال الأحمر السوري، إذ تحتاج المنظمة الدولية إلى شريك محلي قانوني، وتفضل في الوقت نفسه أن يكون معتمداً من قبل النظام السياسي المعترف به دولياً، وهو الشرط الذي يحققه الهلال الأحمر بصورة كبيرة، مستفيداً من اسمه وانتمائه العالمي.

. هيكلية منظمة الهلال الأحمر:

تتألف منظمة الهلال الأحمر ابتداءً من متطوعيها الذين يشكلون في كل محافظة فرع الهلال الأحمر في المحافظة، وهو ما يعني أن للمنظمة (14) فرعاً بعدد المحافظات السورية، التي تشكل وفق آلية معينة في النظام الداخلي سيأتي بيانها. ومركز عام في العاصمة دمشق، وتتبع للفروع (75) شعبة تتوزع على المحافظات.

. النظام الداخلي لمنظمة الهلال الأحمر:

للهلال الأحمر نظامٌ داخلي ونظامٌ أساسي يفترض أنهما ينْظُمان عمليةَ تشكيل مجالس الإدارة في الفروع ومجلس الإدارة العام للمنظمة ومكتبها التنفيذي (أعلى هيئة تنفيذية).

. **فروع منظمة الهلال الأحمر:**

يُشكّل "المتطوعون" المنتسبون في المحافظة الواحدة "الهيئةَ العامة" لفرع الهلال الأحمر في المحافظة، وتنتخب الهيئة العامة للفرع "مجلسَ إدارة الفرع"، وذلك بانتخاب 7 مرشحين منهم، وعدد الأصوات هو من يُحدّد رئيس الفرع ونائبه وأمين الصندوق والمناصب الأخرى في مجلس الإدارة، ويتم تعيين مديرٍ للفرع غير منتخب ليساعد مجلس إدارته في الأعمال التنفيذية.

وينتسب المتطوع إلى الفرع في محافظته من خلال دفع رسم اشتراك قدره (100) ليرة، ويُصبح بمجرد انتسابه عضواً في الهيئة العامة للفرع، لكن لا يحق له الترشح والانتخاب إلا بشروط، وهي أن يدفع رسم (500) ليرة؛ ويَمضي على عضويته في الهيئة العامة (5) سنوات، وأن يبلغ من العمر 30 عاماً.

وينبثق عن الفرع مجموعة لجان ثابتة غير منتخبة، كاللجنة الاجتماعية، واللجنة الإعلامية، ولجنة القانون الدولي الإنساني، ولجنة سيدات الهلال، ولجنة الموارد البشرية. لكن أبرز هذه اللجان وأكبرها هي "لجنة الشباب"، وهي المسؤولة عن عمل المتطوعين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاماً، وهي اللجنة الوحيدة التي تنتخب من قبل المتطوعين في الفئة العمرية المذكورة، وهؤلاء لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات العامة في الفروع إلا بتحقيق الشروط المذكورة آنفاً. وتتفرّع عن لجنة الشباب أقسامٌ مختصة، وهي أقسام إدارة الكوارث، وقسم الإسعاف، وقسم الدعم النفسي، وقسم الصحة، وقسم البيئة.

. منظمة الهلال الأحمر (الإدارة المركزية):

تتكون الإدارة المركزية من عدّة مستويات إدارية، وهي كما يأتي:

. المستوى الأول: ويضم مجموع مجالس الإدارة في الفروع. وبما أن كل فرع من الفروع الأربعة عشر يضمّ 7 أشخاص في مجلس إدارته، فإن مجموع مجالس الإدارة في جميع المحافظات هو 98، وهم يُشكلون الهيئة العامة للمنظمة، وهو المستوى الإداري الأول في الكيان العام للمنظمة.

. المستوى الثاني: ويتشكل المستوى الإداري الثاني في المنظمة، وهو "مجلس إدارة المنظمة"، بصورة تلقائية من شخصين من كل فرع من الفروع الـ 14، والشخصان محددان سلفاً، وفقاً للنظام الداخلي، بأنهما رئيس مجلس إدارة كل فرع من الفروع الـ 14 ونائبه، ومجموعهم 28، وهو عدد أعضاء مجلس إدارة المنظمة.

. المستوى الثالث: وينتخب أعضاء مجلس الإدارة الـ 28 الذين تفرزهم انتخابات الفروع بصورة تلقائية 5 منهم ليكونوا "المكتب التنفيذي"، وهو المستوى الإداري الثالث في المنظمة، ويعد هذا المكتب أعلى سلطة تنفيذية فيها، وذلك من خلال اجتماعاته الأسبوعية، واتخاذه لجميع القرارات الواقعة في نطاق صلاحياته، وتقديم اقتراحاته إلى مجلس إدارة المنظمة، صاحب السلطة التشريعية، وانتهاء بالقيام بعمليات التواصل داخلياً وخارجياً.

. الإدارة العامة: يساعد المكتب التنفيذي ورئيسه مدير المنظمة، وهو أصلاً ليس عضواً بالمكتب وغير منتخب، بل يعينه المكتب تعييناً، وتتبع لمدير المنظمة جميع اللجان والأقسام الإدارية المركزية، وهي مماثلة للجان والأقسام الاختصاصية التابعة للفروع.

. الاجتماعات والانتخابات: وتجتمع الهيئات العامة للفروع، كل في فرعه ومحافظته، وأيضاً الهيئة العامة للمنظمة سنوياً لتقر ميزانية المنظمة، فيما تجرى انتخابات فرعية ومركزية كل 4 سنوات، إلا أن الانتخابات متوقفة منذ بداية الأزمة في سورية عام (2011) (هيئة تخطيط الدولة السورية، 2016).

. أهداف منظمة الهلال الأحمر العربي السوري:

يوجد فرع للهلال الأحمر العربي السوري في كل محافظة، وتعمل هذه الفروع ومنشآتها على:

- الاستعداد في زمن السلم والعمل في زمن الحرب بصفتها مساعداً للإدارات الطبية في القوات المسلحة، ونقل المرضى والجرحى وإنشاء مستشفيات وإعداد وسائل نقل ومساعدة منكوبي الحرب والأسرى والتوسط في تبادل المراسلات الخاصة بهم داخل الجمهورية وخارجها.
- تخزين معدات الإيواء وجميع ما يلزم لعلاج المرضى والعناية بالأسرى.
- توفير الإسعافات العاجلة والضرورية الطبية والاجتماعية لضحايا الكوارث والنكبات.

- نقل المرضى والمصابين في الحوادث والمساهمة في علاجهم والاشتراك في محاربة الأوبئة وتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية ونشر الثقافة الصحية (إنشاء مستوصفات، مستشفيات، عيادات، صيدليات، مراكز إسعاف ونقل دم).
- العمل على توفير الممرضين والممرضات وتدريبهم على الأعمال في المستشفيات في حالات الطوارئ سواء من المتفرغين أو المتطوعين.
- تأمين وسائل الإسعاف الأولي ونقل المرضى والمصابين إلى مراكز الإسعاف ومتابعة المداواة حتى زوال الخطر.
- المساهمة في الخدمات الإنسانية.
- نشر أغراض الحركة الدولية ومبادئها الأساسية.
- توثيق الصلة وتبادل المعونة بين جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات ولهيئات.
- القيام بغير ذلك من الأعمال التي يهدف إليها الهلال الأحمر (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2015).

. شركاء منظمة الهلال الأحمر:

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:

- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC.
- الصليب الأحمر الألماني GRC.
- الصليب الأحمر الدنماركيDRK .
- الصليب الأحمر النرويجي NRC.

مكاتب الأمم المتحدة:

- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF.
- برنامج الأغذية العالمي WFP.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.
- منظمة الصحة العالمية WHO.

المنظمات الدولية الغير حكومية:

- العمل ضد الجوع .ACF
- أدرا "ادفينتست .ADRA
- المجلس الدانماركي للاجئين .DRC

- منظمة المتطوعين المدنيين .GVC
- هيلب HELP.
- المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية IECD.
- الهيئة الطبيَة الدولية IMC.
- إسعاف أولي PU.
- الإغاثة الإسلاميَة الفرنسية SIF.
- منظمة أرض الإنسان TDH. (Sukmadilagaa, et all., 2015, 514).

. الدعم والتمويل:

تعتمد منظمة الهلال الأحمر السوري في تمويل نشاطاتها ومشاريعها على مصدرين رئيسيين، وهما: أولاً المساعدات الدولية، أكانت من المنظمات الأممية أو الوطنية، وثانياً طابع الهلال الأحمر في سوريا.

أ . المساعدات الدولية:

وتشمل قائمة الداعمين بصورة رئيسية الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتستفيد المنظمة أيضاً من بعض الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمر، مثل الصليب الأحمر البريطاني والدنماركي والهولندي.

ويموَّل الإسعافُ الأولي في الغالب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فيما تُموَّل مشاريعُ تعزيز الصحة من اليونسيف، والمواد الغذائية من منظمة الغذاء العالمي، والمواد غير الغذائية من المفوضية السامية للاجئين، ويتولى الصليب الأحمر الدنماركي مشاريع الدعم النفسي.

ب . طابع الهلال الأحمر:

ينصُّ القانون رقم 8 لعام (2004) على إصدار طابع باسم الهلال الأحمر لاستخدامه في بعض المعاملات الرسمية، ويعود (25%) من ريعه على منظمة الهلال الأحمر السوري.

وحُدِّدت قيمةُ الطابع لاحقاً بـ 10 ليرات سورية، وتم تعديلها عام 2015 لتصبح 25 ليرة، كما عُدلت نسبة الاقتطاع منها لمصلحة الهلال الأحمر لتصبح (40%).

وبحسب القانون، فإنّ القيمة المتبقية من ثمن الطابع بعد اقتطاع النسبة الخاصة بالهلال الأحمر يتم إنفاقها لدعم أبحاث مرض السرطان (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2016).

. الالتزام بالمبادئ السبعة:

تمثّل المبادئ السبعة التي أعلنت في فيينا عام (1965) الرابط بين جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية من جهة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر

والهلال الأحمر. وينبغي على كل المنظمات الأعضاء في الاتحاد الالتزام بهذه المبادئ، وهي: الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية.

ويمكن حصر الالتزام بالمبادئ السبعة كما يأتي:

1. **مبدأ الإنسانية:** يُقصد بمبدأ الإنسانية أن يسعى عمل المنظمات الأعضاء إلى حماية الأرواح والصحة لاحترام الإنسان.
2. **عدم التحيّز:** يُقصد بهذا المبدأ أن تقوم المنظمة بالتعامل مع المحتاجين لخدماتها دون تمييز أو تفرقة بسبب الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية.
3. **مبدأ الحياد:** يعني هذا المبدأ أن لا تدعم المنظمة أحد الأطراف في النزعات، ولا تتورط في جدال سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي في أي وقت كان.
4. **مبدأ الاستقلالية:** يعني هذا المبدأ أن تحافظ المنظمة على استقلالها، بشكل تكون معه قادرة على التحرك وفقاً لمبادئ الحركة في كل وقت.
5. **مبدأ الخدمة الطوعية:** يُقصد بمبدأ الخدمة الطوعية أن تقوم المنظمة بتقديم خدماتها بشكل طوعي لا يهدف إلى تحقيق الكسب المادي.
6. **مبدأ الوحدة:** يُقصد بهذا المبدأ أن توجد جمعية واحدة فقط للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في الدولة. وأن تكون هذه المنظمة مفتوحة للجميع.
7. **مبدأ العالمية:** ويُقصد به أن تتمتّع كل الجمعيات الأعضاء في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالمساواة وتشترك في المسؤولية (Sukmadilagaa, et all., 2015, 516).

. استجابة منظمة الهلال الأحمر خلال الأزمة:

تفاوتت استجابة فرق الهلال الأحمر على امتداد البلاد تبعاً للمناطق المستهدفة، والمراحل الزمنية التي مرَّت بها الأزمة السورية، ومن أبرز أنشطة منظمة الهلال الأحمر:

1 . الهلال الأحمر يشارك في تدريب تعزيز التفكير التحليلي:

نظَّمت وحدة إدارة المعلومات في حالات الطوارئ التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر تدريب " تعزيز التفكير التحليلي" الذي يُعقد للمرة الثانية على مستوى العالم وللمرة الأولى على مستوى الشرق الأوسط، والذي استضافه المكتب القِطري للاتحاد الدولي والهلال الأحمر العربي السوري في دمشق في الفترة بين 16 وحتى 22 كانون الثاني 2019. استهدف التدريب حوالي 40 مشاركاً من قسم إدارة المعلومات في كافة فروع الهلال الأحمر، إضافةً إلى مشاركين من إدارة الكوارث والعمليات ومن وحدة المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلُّم المنشأة حديثاً في المنظمة. شملت الأهداف

التعليمية الرئيسية لهذا التدريب تعريف وتزويد محلِّلي المعلومات بالعمليات الأساسية والمهارات والمعارف اللازمة.

2 . ورشة تدريبية حول التوعية بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب:

عقدت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري دورة تدريبية حول التوعية بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار لـ 24 مشاركاً من المنسقين والمتطوعين في فروع (ريف دمشق، القنيطرة، السويداء، حمص، دير الزور، حلب والحسكة) لتطوير مهاراتهم في توعية المجتمعات المتضررة، وذلك على مدار خمسة أيام من تاريخ 24 وحتى 28 آذار 2019 في حلب. تعرف المشاركون خلال الدورة على أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المتأثرة بمخلفات الحرب وأماكن تواجد هذه المخلفات والعلامات التحذيرية ورسائل السلامة الأساسية، إضافةً لآلية جمع بيانات المصابين وتقييم المناطق الخطرة واحتياجاتها الإنسانية الأساسية، فضلاً عن زيارتين ميدانيتين لمركز التأهيل البدني والأطراف الصناعية، ومنطقة السفيرة كإحدى المناطق المتضررة من الألغام ومخلفات.

3 . ورشة حول إدارة الجثامين:

عقد الهلال الأحمر العربي – فرع حلب الدورة التدريبية السابعة عشر حول إدارة الجثامين، وشارك فيها 34 متطوعاً من المستجيبين الأوائل في ريف حلب والرقة؛ وذلك لضمان تأدية الاستجابة بما يضمن الحفاظ على كرامة الجثمان. يذكر أن الورشة أُقيمت بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

4 . دورات التثقيف الجنسي للشباب (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2015).

2) منظمة الأمانة السورية للتنمية:

التأسيس:

في البدء تاسس الصندوق السوري لتنمية الريف – فردوس كمؤسسة غير حكومية في عام (2001) وفي نيسان / أبريل من العام (2007) حصلت الأمانة السورية للتنمية على الترخيص القانوني من وزارة الشؤون الإجتماعلية والعمل وأصبح مشروع فردوس أحد مشاريعها.

. مشاريع الأمانة السورية للتنمية الحالية:

1) **الإغاثة والدعم الإنساني:** إن الدور الرئيسي للأمانة السورية للنمية في المجال الإغاثي ليس تقديم الدعم المادي بل التعاون مع الشركاء والجهات الداعمة إضافة إلى التدريب والتأهيل والتعاون مع الجهات الحكومة لتقديم التسهيلات الضرورية إضافة إلى تأمين الغطاء القانوني للمبادرات وتوجيه المتطوعين في العمل الإغاثي.
2) **مراكز الاستكشاف:** بغاية تأمين مجالات مختلفة يستطيع الأطفال واليافعين استكشافها وحتى يتعلموا عن أنفسه وعالمهم، تقوم الأمانة بإيجاد بيئات استكشافية ومعارض تفاعلية غنية بوسائل التعلم

الحدية بحيث توفر الفائدة والمتعة. توفر الأمانة حالياً ثلاثة مراكز اكتشاف في دمشق وحلب واللاذقية.

3) **برنامج الوردة الدمشقية:** تمَّ إطلاق برنامج الوردة الدمشقية في تموز / يوليو 2009 بالتعاون بين الأمانة السورية للتنمية ومرفق البيئة العالمي/ برنامج المنح الصغيرة بهدف تمكين سكان قرية المراح من بناء قدراتهم من خلال زراعة الوردة الدمشقية في المنطقة وتطوير ومنتجاتها وتسويقها إضافة إلى إعادة إحياء التنوع المحلي للوردة وذلك بتوسيع المناطق التي تقوم بزراعة الوردةالدمشقية لمكافحة تناقص الكميات المزروعة بسبب فترات الجفاف.

4) **عيادات العمل:** عيادة العمل هي مركز يقدم خدمات واستشارات مهنية مجانية ويستهدف شريحة الشباب بين سن الثامنة عشر والتاسعة والعشرون. يهدف البرنامج لربط الشاب الراغبين بالعمل مع سوق العمل من خلال توفير مجموعة من الخدمات.

5) **عالضيعة:** بداية الفكرة كانت في اللاذقية في عام (2006) وكانت تقوم على تأمين المنتجات الطبيعية ثم سرعان ما تحولت الفكرة إلى سوق الضيعة السورية وهو مكان تفاعلي يوفر المنتجات المحلية من مناطق الريف السوري للمستهلكين في المدية مباشرة دون وسيط وذلك بإقامة معارض دورية. ودور الأمانة هو التواصل مع الشركاء المهتمين لدعم المنتجين في الأرياف لفتح مجال لتسويق منتجاتهم وخاصة المرأة الريفية دون الحاجة لمغادرتها المنزل.

6) **مجابهة تحديات الحياة وتغيُراتِها:** إن الاستجابة لاحتياجات المجتمع كانت ولاتزال في طليعة أعمال الأمانة كمدخل أساسي لعملها التنموي، إلا أن اندلاع الأزمة في عام (2011) أدخل المجتمع السوري في تحديات غير مسبوقة في كافة أنحاء سورية، مما دفع الأمانة لتحمل على عاتقها التزامات جديدة وضرورية في عدة نواحٍ من تحديات الحياة. ومن بين هذه الالتزامات الجديدة برزت الحاجة الملحة لرعاية الأشخاص الأكثر تضرراً من جراء الأزمة، وهذا يشمل الجنود المصابين والعائلات النازحة والمجتمعات المحاصرة داخل دائرة العنف. لذا وضعت الأمانة برامج خاصة تهدف إلى تخفيف معاناة الأفراد والمجتمعات ومساعدتهم وإعادة الأمل إليهم.

7) **إعادة اندماج الجرحى مجتمعياً:** وضعت الأمانة برامج لتلبية حاجات المصابين بشكل مباشر وعلى المدى الطويل. مع إعطاء الأولوية لجرحى الجيش في التأهيل والرعاية الصحية المتخصصة والأطراف الإصطناعية، إضافة إلى العمل على تخصيص منح مالية لعائلات المصابين بالعجز لمساعدتهم على توليد مصادر دخل جديدة. وتشارك الأمانة أيضاً في رفع مستوى الخدمات الطبية المقدمة ورفع مستوى التدريب للعاملين في الرعاية الصحية والمسؤولين عن تأهيل الجرحى، فضلاً عن إيجاد اختصاصات أكاديمية محددة لإعادة التأهيل لم تكن متوفرة سابقاً في الجامعات السورية.

8) **المواءمة مع القوانين:** شكلت الأمانة فريقاً من المحامين المؤهلين للقيام بإجراءات قانونية ضرورية للحفاظ على كرامة الأفراد والعائلات كمواطنين سوريين. حيث يمكن لكل من هرب من منزله واحتجز في مناطق محاصرة الحصول على المساعدة القانونية المجانية بما في ذلك التوعية والمشورة والتدخل لدى المحاكم وغيرها من الجهات الإدارية – عند الضرورة – وصولاً إلى تسوية الأوضاع القانونية.

9) **تقديم الإغاثة كاستجابة أولية:** تفخر الأمانة بقدرتها على تقديم المساعدات الإنسانية خاصة في المناطق الساخنة والتي يصعب الوصول إليها، وتعتز بقدرتها على تأمين عودة الأطفال إلى مدارسهم وتوفير مستلزماتهم الدراسية. فهي تؤمن تأهيل مراكز الإيواء ومياه الشرب والصرف الصحي للمتضررين في هذه المناطق وذلك من خلال شراكاتها مع المنظمات الدولية.

10) **المساندة النفسية المجتمعية:** تركز برامج الأمانة السورية للتنمية على بناء القدرات المحلية لتحسين الحالة النفسية والعاطفية للأفراد والعائلات المتضررة من الأزمة، وذلك عبر جلسات العلاج الفردي والجماعي وبما يساعد على تخفيف آثار الصدمة على عائلات المفقودين وضحايا العنف الجنسي وغيرها. إضافة إلى عمل الأمانة على تأسيس مراكز آمنة مصممة لتقديم المساعدة الدورية للأطفال لمتابعة تحصيلهم العلمي مع مجموعة من الأنشطة النفسية والترفيهية.

11) **مجتمعات محلية حيّة وقوية:** تُؤمن الأمانة السورية بأن ازدهار كل مجتمع محلي متنوع وغني بثقافته هو أمر جوهري لازدهار سورية وترسيخ الشعور المشترك بالهوية الوطنية. كما تُؤمن بأن بناء هذه المجتمعات القوية يؤدي إلى بناء مجتمع مستقل ومستدام يتمتع بالاكتفاء الذاتي. لذا نركز في أنشطتنا على ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل بتمكين المجتمعات لتكون قادرة على تنظيم نفسها بشكل أفضل، وجعل المنارات المجتمعية تربة خصبة لاستقطاب المشاركة المحلية الكثيفة، وخلق بيئة إيجابية تعزز العمل التطوعي.

12) **تعزيز التنظيم المجتمعي:** تُؤمن الأمانة السورية بأن لدى المجتمع المحلي طاقةً كامنةً تجعله قادر على تطوير نفسه. لذا تلتزم بمساعدته على شق طريقه ليتمكن من تولي زمام الأمور بنفسه، وذلك عبر دفع الأفراد لتغيير طريقة تفكيرهم من أفراد ينتظرون تحسن أوضاعهم إلى أفراد يساهمون بتحسينها. ويمكن للمجتمع المحلي من خلال التنظيم الذاتي وامتلاك زمام المبادرة في إدارة شؤونه أن يضع حجر الأساس ويؤثر في المسائل التي لم يعتقد يوماً أنه قادر على معالجتها بغير الطرق المعتادة بذلك يصبح هذا المجتمع قادر على الوقوف معاً للمطالبة بصوت واحد بإشراك الإدارات المحلية بقضايا تعتبر محورية بالنسبة لرفاهه، بما في ذلك إصلاح المرافق العامة وإنشاء الخدمات العامة المتخصصة للأشخاص الأكثر احتياجاً. كما أن المجتمع المحلي يحشد موارده وموارد الشركاء ضمن الأمانة للتأثير في القرارات والخروج بحلول تُحسّن من فرص التنمية على المدى الطويل.

13) **تقوية المشاركة المجتمعية:** تعمل الأمانة من خلال مناراتها المجتمعية على تعزيز انخراطها في المجتمع المحلي، فالأمانة السورية تنظر إلى مناراتها كنقاط محورية توفر الأماكن التي يتجمع فيها الناس ليتمكنوا من التواصل ضمن مجتمعاتهم. وتعزز هذه المنارات البيئة الإيجابية التي تحفز الناس وتدعمهم ليكونوا أكثر فعالية وثقة وثبات في التعامل مع التحديات اليومية. كما أن هذه المنارات تعمل كجسر للوصول إلى شبكات مجتمعية أخرى وموارد وتسهيلات اجتماعية، تحفيزاً للنشاط الاجتماعي الذي يلبي احتياجات أفرادها. ويمكن لهؤلاء الأفراد مع مرور الوقت أن يشكلوا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي في مجتمعاتهم.

14) **تشجيع روح التطوع:** تلقى جهود الأمانة السورية للتنمية في العمل مع المجتمع المحلي دعم مئات المتطوعين الذين يسخّرون وقتهم وجهدهم لإحداث تغيير حقيقي في حياة الآخرين. والأمانة إذ تنادي بالعمل التطوعي على المستوى الوطني عبر حشد المتطوعين وتشجيع دمج فكر التطوع في برامج التنمية، تأخذ بعين الاعتبار أن هؤلاء المتطوعين تحفزهم عوامل مختلفة، لذا فإننا نلتزم بإشراكهم في أنشطة هادفة تتناسب مع مهاراتهم واهتماماتهم، ونزودهم بالدعم والمهارات اللازمة لتمكينهم من أداء دورهم بفعالية. كما تدعوهم وتتشجعهم على المشاركة في صنع القرار والتعبير عن آرائهم لتحسين نوعية العمل الذي انخرطوا فيه. وبهذا تكون الأمانة قد أدَّت دورها بخلق وتعزيز ثقافة تطوع راسخة.

15) **مهارات التعلّم وتطوير الذات:** تكمن طاقات مستقبل سورية في جيلها الشاب، ويعد استثمار طاقات هذا الجيل الواعد جزءاً لا يتجزأ من رسم آفاق سورية المستقبل. ولأننا نؤمن بأن تزويد الشباب بالقدرة على أن يتعلموا من تجاربهم هو أفضل استثمار لبناء مستقبل مستقر ومستدام، فإن الأمانة تشارك بفعالية في قطاعات التعليم الرسمية وغير الرسمية على حدّ سواء بغية دعم الشباب وتمكينهم من الحصول على تعليمٍ أفضل واكتساب المعارف والمهارات الحياتية والسلوكية الضرورية لدخول سوق العمل والنجاح في حياتهم المهنية. والهدف الجوهري لكل هذا هو إرساء حجر الأساس لشباب سورية ليصلوا إلى ذروة طاقاتهم وإمكاناتهم، ويساعدوا الآخرين على تطوير ذاتهم، ويؤدوا دورهم كمواطنين مسؤولين فاعلين.

16) **الاستثمار في قادة المستقبل:** كانت الأمانة سبَّاقةً في وضع برامج عملية وتعليمية ترتبط بسوق العمل من شأنها تزويد الشباب السوري بالمهارات والمعارف اللازمة في الحياة العملية لإعادة بناء سورية ورسم مستقبلها. فالتزامنا يتمحور حول تقديم مجموعةٍ واسعةٍ من المواد الأكاديمية والمهنية على مستوى المرحلة الجامعية والماجستير والدكتوراه، وكثيرٌ من هذه المواد هي الأولى من نوعها في مجال التعليم العالي في سورية. وقد تم تصميم برامج الأمانة للارتقاء بمستويات ومجالات البحث عن التغيير الإيجابي وتوسيع آفاق الطلاب. ولضمان أن التعلم متاح للجميع وخاصة للمتفوقين، تقدم

الأمانة منحاً دراسية للطلاب من ذوي الدخل المحدود لإتاحة فرص التعلم لهؤلاء المتفوقين بصرف النظر عن ظروفهم المعيشية.

17) **ترسيخ السلوك الإيجابي لدى الشباب:** تقدم برامج الأمانة السورية للتنمية المساعدة للأطفال واليافعين والطلاب الجامعيين لاكتشاف أنفسهم والعالم من حولهم، وتحثهم على التفكير المنطقي وعلى تغيير حياتهم نحو الأفضل. فبهذا السلوك الإيجابي لا تُساعد على منحهم بداية أفضل في الحياة فحسب، بل تُساعدهم أيضاً على امتلاك ثقافة المواطنة الفعالة والمساهمة الهادفة، ما يوفر أساساً راسخاً تُبنى عليه سورية المستقبل. كما أن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة هم جزء لا يتجزأ من أنشطة التعلّم لدينا، لذا فإن جميع أنشطتنا تركّز على تنمية الفرد، ليس بصورة فردية وبمعزل عن الآخرين، وإنما ليكون عضواً فاعلاً في محيطه وفي المجتمع وفي الوطن والإنسانية جمعاء.

18) **لا طفل بدون دعم:** تدعم الأمانة عملية التعلّم داخل المدارس عبر تقديم برامج لأداء الفروض المنزلية مع جلسات موجهة للدعم النفسي للطلاب، وذلك من خلال مناراتها وبرامجها المنتشرة. وقد صممنا هذه البرامج لتكون مرنة وملائمة لمتطلبات من يحتاج إلى مساعدة إضافية في أداء الفروض المنزلية من الأطفال. كما نقدم مساعدةً ممنهجةً لطلابنا الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو اضطروا لتركها بالإضافة إلى دمج الأطفال ذوي الإعاقة. كما نقوم بتوفير برامج خاصة، لتدريب المدرسين، بالتوازي مع ترميم المباني المدرسية من أجل خلق البيئة التعليمية الأكثر إلهاماً والأكثر إشراقاً وأماناً (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2016).

. مشاريع الأمانة السورية للتنمية المكتملة:

1. **شباب:** ساهم مشروع شباب بشكل فعال في بناء توجه الأمانة الاستراتيجي الجديد حيث عمل منذ عام (2005) حتى (2011) حيث عمل على تمكين الشباب السوري (من عمر 15 إلى 29) لاختيار مسارهم المهني وذلك من خلال بناء قدراتهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل ابتداءً من اكتساب الوعي والمعرفة حتى التحكم بمساره المهني مروراً باختبار موله وتعزيز مهاراته.
2. **روافد:** بدأ العمل بمشروع روافد منذ عام (2007) ليتوقف في (2011) وهو مساهم فعَّال في بناء توجه الأمانة الاستراتيجي الجديد حيث قام بتشجيع الأفراد والمجتمعات المحلية على المشاركة في المشاريع الثقافية وتطويرها الامر الذي عزز دور الثقافة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية وقدم مجموعة من البرامج للاستفادة من التراث الثقافي السوري الغني.
3. **مسار:** عمل مسار منذ عام (2001) حتى (2011) على تزويد الأطفال واليافعين (من عمر 5 إلى 21 سنة) ليصبحوا أشخاص فاعلين وقادرين على بناء المستقبل حيث شجع مسار الإبداء

والتفكير الخلاق لدى الأطفال واليافعين من خلال استثمار فضولهم وتوفير بيئات تعليمية تفاعلية. وهو مساهم بشكل فعال في بناء توجه الأمانة الاستراتيجي الجديد.

4. **فردوس:** ساهم فردوس خلال عمله منذ (2001) حتى (2011) في النهوض بمعيشة المجتمعات الريفية وتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث قدم مجموعة من البرامج والمشاريع التي تدعم التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الخدمات مثل ريادة الأعمال والتنمية المجتمعية وتمويل المشاريع الصغيرة إضافة إلى دعم تشكيل تنظيمات محلية وربط هذه التنظيمات بالسلطات المحلية مما يؤدي إلى التطوير المؤسسي. كما أنه ساهم بشكل بارز في بناء الاستراتيجية الجديدة للأمانة السورية للتنمية.
5. **المركز السوري للبحوث التنموية:** تأسس المركز عام (2007) لدعم البرامج والسياسات التنموية حيث قدم الدراسات العلمية في مجال تأسيس وتطوير وتقييم برامج الأمانة بالإضافة إلى إنتاج البحوث التطبيقية ونشرها كما ساهم في التبادل المعرفي بين الجهات التنموية المحلية والدولية. توقف العمل في المركز عام (2011) ليشكل تجربة ساهمت بشكل فاعل في بناء الاستراتيجية الجديدة للأمانة.
6. **وورلد لينكس:** هو ثمرة تعاون الأمانة السورية للتنمية، مع وورلد لينكس المنطقة العربية ووزارة التربية في الجمهورية العربية السورية لتعزيز وتطوير مهارات الشباب والشابات باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصالات الحديثة. حيث عمل على تدريب المدرسين على استخدام استراتيجيات التعليم التي تجعل من الطالب محور الصف ويعتمد على اساليب البحث العلمي باستخدام شبكة الانترنت ومصادر المعلومات الأخرى إضافة إلى تعزيز مهارات التحليل والتركيب والإبداع ويصبح دور المدر تشجيع الطلاب وتقديم فرص التواصل مع خبراء الميدان لنقل المعرفة الصفية إلى واقع الحياة اليومية.

3) المجلس الدانماركي للاجئين في سورية (DRC): هو أحد المنظمات غير الحكومية الرائدة في العالم، وركَّزت أنشطة المجلس الدانماركي على الخدمات التعليمية، والدورات المهنية، وتحسين سبل المعيشة من خلال تأهيل الأفراد العاطلين عن العمل (المجلس الدانماركي للاجئين في سورية، 2016، من الإنترنت).

. خلاصة:

لوحظ من العرض السابق؛ أن المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية بمفهومها المعاصر والحديث لازالت غير مكتملة العناصر كما في التجربة الأوربية، وقد مرَّت بمراحل تاريخية بدأً من الاحتلال العثماني، مروراً بالانتداب الفرنسي ومرحلة الوحدة بين سورية ومصر، وصولاً إلى المرحلة الراهنة، وتعنى بالشأن الإنساني والإغاثي في جميع المحافظات، ومعظم تلك المنظمات تعنى بالمساهمة إلى جانب الحكومة في النشاط الإغاثي والتنموي وتنوّع شكل تمويلها بين ذاتية التمويل، أو حكومية

التمويل، أو دولية التمول بإشراف وزارتي الخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل، وتصنف إلى: (المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الديني، الجمعيات الخيرية التقليدية، المنظمات غير الحكومية التنموية، منظمات الأمانة السورية للتنمية، المنظمات الشعبية والنقابات، المنظمات الدولية).

ومارست تلك المنظمات غير الحكومية لتعزيز التشاركية مع الجهات الحكومية في الجمهورية العربية السورية لدفع عملية التنمية الاجتماعية المستدامة، كتقديم المعلومات والبيانات اللازمة عن الموارد المالية والمادية والبشرية واللوجستية.. اللازمة لتنفيذ الخطط الخمسية التي تضعها الدولة، وتنظيم الطاقات البشرية في التجمعات المحلية، وتخطيطها، وتدريبها وتأهيلها لتمكينها من الولوج بكفاءة في خطط التنمية الاجتماعية للدولة في الحاضر والمستقبل، وحشد الموارد العينية والنقدية المتاحة في إطار اللوائح والقوانين المعمول بها، لتنفيذ مشروعات أو غرس قيم اجتماعية معينة، وإيصال التدريب من مصادر الدعم الفني مباشرة إلى عدد كبير من العاملين في طيف واسع من الجهات الحكومية داخل أو خارج القطر بهدف بناء القدرات، ومكافحة ظاهرة الفقر من خلال بياناتها ومؤشراتها الكمية والكيفية عن تلك الظاهرة وأسبابها، وتوزيع المساعدات المالية والمادية المقدمة من الحكومة أو المانحين الدوليين مباشرةً إلى الفقراء، كما لعبت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في الجمهورية العربية السورية دورٌ مهم في دعم قطاع التربية والتعليم والصحة.

الفصل الثاني: دراسات سابقة
. توطئة.
أولاً . دراسات عربية.
ثانياً . دراسات أجنبية.
ثالثاً . مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها.

الفصل الثاني:

دراسات سابقة

. توطئة:

تناول الفصل الثاني عرض الدراسات السابقة الشبيهة في بعض جوانبها بالدراسة الحالية، سيَّما تلك التي عملت على البحث في دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية، أو أي جانب من جوانب التنمية، بما في ذلك الدراسات السابقة العربية والأجنبية، إذ تم ترتيب تلك الدراسات السابقة بحسب السرد الزمني لها من الأقدم إلى الأحدث، وأخيراً تم بيان مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة من حيث الاتفاق والاختلاف، وأوجه الاستفادة منها.

أولاً . دراسات عربية:

. دراس قدوري (2008)، العراق:

عنوان الدراسة: (منظمات المجتمع المدني ودورها في تفعيل ثقافة قيم العمل في المؤسسات العراقية).

أهداف الدراسة: عرض إطار شامل وتحليل علمي ونظري لمفهوم العلاقات والمقومات المرتبطة بقيم العمل، ودور منظمات المجتمع المدني في تفعيلها، ومحاكاة العلاقة بين قيم العمل ومنظمات المجتمع المدني من جانب، والسياسات والخطط التنفيذية والأهداف الإدارية للعمل التنظيمي من جانب آخر.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تم تناول مجموعة من الوثائق والأدب النظري المتعلق بالمجتمع المدني وقيم العمل في العراق.

عينة الدراسة: تناولت الدراسة بالعرض والتحليل قطاع المجتمع المدني في العراق من حيث: (النشوء، المفهوم، السمات، ودور تلك المنظمات في نشر قيم العمل)، بالإضافة إلى بعض الوثائق والقرارات والقوانين المتعلقة بقيم العمل في المؤسسات العراقية.

أهم نتائج الدراسة: بينت النتائج أن مؤسسات المجتمع المدني العراقية لعبت دوراً مهماً وكبيراً في تعزيز قيم العمل لدى كل من المؤسسات الحكومية والخاصة خصوصاً في ضل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية التي شهدها العراق والعالم بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003)، والخروج إلى الواقع والبحث في أهم المشكلات الأخلاقية المرتبطة بالعمل كقيمة إنسانية لدى الشباب العراقي، والعمل على دراستها ومواجهتها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وعلى منظمات المجتمع المدني العمل على التواصل مع القيادات الإنتاجية والمهنية والخدمية والصناعية والزراعية.. في كل من القطاعين الحكومي والخاص، لإشراكهم في وضع ركائز أساسية لقيم العمل يلتزم فيها رب العمل والعاملين.

. دراسة ملاوي (2008)، الأردن:

عنوان الدراسة: (أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إعطاء خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني وأهميته في عملية التنمية في الأردن، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى عرض تجارب بعض الدور في مجال دور المجتمع المدني في عملية التنمية.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تم تناول مجموعة من الوثائق والأدب النظري المتعلق بالمجتمع المدني في كل من الأردن وعدد من الدول العربية.

عينة الدراسة: تناولت الدراسة بالعرض والتحليل قطاع المجتمع المدني في الأردن، بالإضافة إلى هيئة الأعمال الخيرية الإماراتية، وجمعية المركز الطبي الفلسطيني، وجمعية الرعاية المتكاملة في مصر، والصندوق الأردني الهاشمي في الأردن.

أهم نتائج الدراسة: أهمية التحول الذي طرأ في دور قطاع المجتمع المدني في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والشاملة في الأردن، كما بينت النتائج أن مساهمة منظمات المجتمع المدني الأردنية في علمية التنمية الاجتماعية تجلت من خلال تكريس حرية التجمع، وممارسة التعددية والتسامح، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون، وتنفيذ برامج متكاملة في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، ومساعدات المرضى، وحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.

. دراسة الدويش (2010)، الكويت:

عنوان الدراسة: (دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرُّف دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت.

أهم نتائج الدراسة: تعتمد منظمات المجتمع المدني في تمويلها على مصادر ذاتية، وليس هناك أي اعتماد على التمويل الأجنبي، وتعمل غالبية المنظمات في المجالات الاجتماعية، وهناك منظمات تختص في عمل المرأة والسياسة، كما تُساهم منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الخدمات التي تقدَّم للمستفيدين، وتشمل خدمات إرشادية، ومعونات مالية، وتعليمية، والمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، وتقدّم المنظمات نشاطاتها للأفراد والأسر.

. دراسة السعدي (2010)، سورية:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات السورية غير الحكومية في التربية السكانية/ دراسة ميدانية تقويمية لبرامجها في مدينة دمشق).

أهداف الدراسة: تعرف دور المنظمات السورية غير الحكومية في تحقيق أهداف التربية السكانية، وتلبية حاجات التوعية السكانية (التوعية، التدريب) لجمهورها المستهدف من خلال تعرف الأهداف التربوية (التوعية، التدريب) لتلك المنظمات، ووسائل تحقيقها، والمنطلقات المعتمدة عند بناء برامج التوعية والتدريب السكاني، والوقوف على الاحتياجات التربوية للفئات السكانية المستهدفة وخصائصهم، وكيفية الوصول إليهم، ورصد العقبات التي تعترض عمل تلك المنظمات، وتعرف عمل تلك المنظمات عند بناء البرامج التربوية السكانية وفق وظائف الإدارة (اتخاذ القرار، التخطيط، التوجيه، التنظيم، المتابعة والرقابة) ووفق متغيري الجنس والمنطقة، وتعرف الفروق في مستوى تقييم الجمهور المستفيد لعمل تلك المنظمات في مجال التربية السكانية وفق متغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، المنطقة).

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تصميم ثلاثة أدوات رئيسية هي: (بطاقة مقابلة مع عدد من أعضاء مجلس إدارة المنظمات السورية غير الحكومية، استبانة موجهة إلى أعضاء مجلس إدارة المنظمات السورية غير الحكومية، استبانة موجهة إلى المستفيدين من برامج التربية السكانية).

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على (11) منظمة غير حكومية عاملة في مدينة دمشق، كما ضمت العينة (43) فرداً يمثلون جميع أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعيات، بالإضافة إلى (324) فرداً يمثلون معظم المستفيدين من خدمات تلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

أهم نتائج الدراسة: تمثَّلت الأهداف التربوية للمنظمات غير الحكومية بأهداف متصلة (بالتعليم غير النظامي، محو الأمية، التوعية الصحية العامة والإنجابية، التوعية البيئية، التوعية الاجتماعية، التوعية النفسية، التنمية المستدامة، زيادة وعي المواطنين بمسؤولياتهم تجاه حماية البيئة والحفاظ على التراث، تنمية الوعي البيئي لدى الأجيال الجديدة، كيفية رعاية الأطفال، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، حماية الأطفال من العنف والإساءة، الكشف المبكر عن الإعاقة وتوجيه الأسرة في هذا المجال، الدمج المجتمعي للأطفال فاقدي الرعاية، توفير الرعاية الشاملة للأيتام، التأهيل المهني، برامج مكافحة الفقر والبطالة، تشجيع الشباب على المبادرة والإبداع، وخلق فرص عمل لهم..إلخ)، كما بينت النتائج أن هناك تفاوت في مدى تحقيق تلك المنظمات لأهدافها في مجال التربية السكانية، وعند مراجعة برامجها ونظمها الداخلي تبين أنها تمكنت من تحقيق بعض الأهداف، ولم تتمكن من تحقيق بعضها الآخر، وأن أكثر فئة مستفيدة من خدمات تلك المنظمات هم الإناث مقارنةً بالذكور، وأن الفئة العمرية (من 10 إلى 20 سنة) هم الفئة الأكثر استفادة مقارنةً بفئة (من 20 إلى 40 سنة)، وأن حملة شهادة التعليم الأساسي أكثر استفادة من خدمات تلك المنظمات، يليهم حملة التعليم الثانوي، فالجامعي، كما بينت النتائج عدم ظهور فروق بين استجابات أعضاء مجلس الإدارة في تلك المنظمات نحو وظائف الإدارة وفق متغير الجنس، لكن ظهرت مثل هذه الفروق وفق متغير المنظمة، وبالنسبة للمستفيدين بينت النتائج وجود فرق في تقييم جودة

الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات وفق متغير الجنس لصالح الإناث، ووفق متغير المؤهل العلمي لصالح المستفيدين من ذوي المؤهل العلمي الأدنى، ووفق متغير المنطقة لصالح الريف.

. دراسة اسبر (2010)، سورية:

عنوان الدراسة: (التّنمية البيئية المستدامة في برامج منظّمات المجتمع الأهلي/ دراسة تقويمية ميدانية لبرامجِها التّربوية في محافظتي دمشق وحمص).

أهداف الدراسة: الوقوف على مدى توافر الاحتياجات الأساسية لعمل منظّمات المجتمع الأهلي السورية من الموارد (المالية، التّنظيمية، البشرية، المادية) الّتي تمكنّها من تلبية متطلبات التّنمية البيئية المستدامة، وتَعرف أنواع البرامج والأساليب الّتي تتبناها تلك المنظّمات لتحقيق أهدافها المنسجمة مع التَّنمية البيئية المستدامة، وتَعرف مدى تطبيق تلك المنظّمات للأهداف التّربوية ذات الصلة بمتطلبات هذه التّنمية، ثم الوقوف على الصعوبات الّتي تُواجه تلك المنظمات عند تنفيذ برامج التَّربية من أجل التّنمية البيئية المستدامة، وعلى ما تحقق من تلك البرامج في المجالات التّربوية (المعرفية، المهارية، الوجدانية)، وتقديم مقترحات لتطوير عمل منظّمات المجتمع الأهلي السورية.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التّحليلي، كما تم تصميم أداتين لجمع البيانات اللازمة، وهما بطاقة مقابلة مؤلفة من(64) بنداً وجهت إلى عينة من أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء العاملين في عدد من المنظمات الأهلية، واستبانة مؤلف من (30) بنداً موجهة إلى عينة من جمهور المنظّمات، موزعة على ثلاثة أبعاد لتقويم ما يمكن أن تقدمه برامج منظّمات المجتمع الأهلي في المجال المعرفي والمجال الوجداني والمجال المهاري من النّاحية التّربوية للجمهور المستفيد.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على عينة قوامها (8) منظمات للمجتمع الأهلي عاملة في محافظتي دمشق وحمص، كما شملت العينة (220) عضواً من العاملين في تلك المنظمات، بالإضافة إلى (235) مستفيداً من خدماتها.

نتائج الدراسة: بينت النتائج أن المنظمات التي استهدفتها الدراسة تتسم بتوفر رأس المال الثّابت ويوجد فيها هيكل تنظيمي ونظام داخلي يحدد مهامها وأهداف عمل تلك المنظمات بوضوح، مع قلة في أعداد الأفراد العاملين مقارنة بمتطلبات البرامج، ووجود قوى بشرية تّدريبية فيها بدرجة جيدة، كما جاءت صعوبة التّمويل بالمرتبة الأولى من بين الصعوبات الّتي تواجه منظّمات المجتمع الأهلي عند تنفيذ برامجها البيئية، تلتها ندرة القوى البشرية الفاعلة، وأن منظّمات المجتمع الأهلي في محافظة حمص تعاني من الصعوبات قريناتها في محافظة دمشق، كما لم تظهر فروق بين استجابات الجمهور المستفيد من برامج منظمات المجتمع الأهلي التّربوية في المجالات (المعرفية، المهارية، الوجدانية) تبعاً لمتغيري المحافظة والمنظّمة.

. دراسة الزيادي (2011)، مصر:

عنوان الدراسة: (دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر "دراسة مقارنة").

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرُّف دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية من خلال إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والعاملين والمتطوعين في الجمعيات الأهلية في مصر.

أهم النتائج الدراسة: وجود تأثير لدور الجمعيات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية في مصر، لا تقدم الجمعيات الأهلية مساعدات كافية لتساعدها في إقامة مشروع صغير.

. دراسة ياسين (2011)، سورية:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة "دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية").

أهداف الدراسة: تقويم دور المنظمات غير الحكومية بمحافظة اللاذقية في تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة في ضوء معايير التنمية المستدامة، وتحديد أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) التي تعتمدها المنظمات السورية غير الحكومية في محافظة اللاذقية في تطبيق برامجها، وتحديد الأهداف التربوية (التوعية، التعليم، التأهيل، التدريب) لتلك المنظمات في محافظة اللاذقية، وتعرف واقع عملها في تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة، وبحث الفروق في تقييم مستوى أداء المنظمات السورية غير الحكومية من وجهة نظر المستفيدين منها في محافظة اللاذقية وفق متغيرات (الجنس المستوى التعليمي، المنطقة)، وتبعاً للمجالات التربوية (التوعية، التعليم، التأهيل، التدريب).

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تصميم استبانة موجهة إلى المستفيدين من خدمات المنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية، والتي تهدف إلى التعرف على ودور تلك المنظمات في تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة، وقد ضمت الاستبانة (34) بنداً موزعة على (3) أبعاد للتنمية المستدامة وهي: (9 بنود للبعد الاقتصادي، 12 بنداً للبعد الاجتماعي، 13 بنداً للبعد البيئي).

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على (3) منظمات غير حكومية تعمل في محافظة اللاذقية في مجالات مختلفة وهي (جمعية البر والخدمة الاجتماعية، جمعية قوس قزح، جمعية الساحل لحماية البيئة)، كما ضمت العينة جميع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات والبالغ عددهم (773) مستفيداً.

نتائج الدراسة: بينت النتائج أن المنظمات السورية غير الحكومية تسعى إلى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) في كافة الأنشطة والبرامج، لذلك يجب على المنظمات

الحكومية وغير الحكومية أن تولي البعد البيئي التربوي اهتماماً أكبر ليصبح دورها التنموي فاعلاً وحقيقياً، كما بينت النتائج أن المنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية تسعى إلى تحقيق الأهداف التربوية (التوعية، التدريب) للتنمية المستدامة في نشاطاتها وبرمجها، مع جود فروق في مستوى أدائها كما يرى المستفيدون، كما ظهرت فروق في واقع برامج المنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية بدرجات مختلفة ومتفاوتة تبعاً للمنظمات ولمتغير الجمهور المستهدف منها (الجنس المستوى التعليمي).

. دراسة عثمان وعرفان (2012)، سلطنة عمان:

عنوان الدراسة: (دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)).

أهداف الدراسة: تحديد خصائص ووظائف المجتمع المدني في المجتمع العماني، والوقوف على المعوقات التي تواجه تلك المنظمات في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع العماني، وتحديد آليات تفعيل دورها في التنمية الاجتماعية.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى تحليل التراث النظري والمشاهدات الواقعية، من خلال الزيارات الميدانية لبعض منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني، ومقابلة بعض المسئولين فيها، بالإضافة إلى تحليل بعض الدراسات والأبحاث السابقة عن خدمات الرعاية الاجتماعية في بعض مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع العماني.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على عينة من منظمات المجتمع المدني في مدينة مسقط قوامها (10) منظمات، تم خلالها تطبيق المقابلة على المدراء والكادر الإداري والتنظيمي فيها، وذلك للوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامها بوظيفتها في المجتمع العماني.

أهم نتائج الدراسة: بينت النتائج أن منظمات المجتمع المدني في عُمان تتميز بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى والتي يجب الاستمرار في الالتزام بها لكي يكون قادراً على ممارسة نشاطه، ومن أهم هذه الخصائص هي؛ القدرة على التكيف سيما التكيف الزمني والتكيف المكاني، والاستقلال عن سيطرة الدولة، والتعددية، والحرية، والتسامح، والشعبية، والديمقراطية، والمرونة في اتخاذ القرارات، والتطور التنظيمي، وسرعة الاندماج في المجتمع، كما بينت النتائج أن أهم المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني في عُمان في تحقيق أهدافها تكمن في معوقات راجعة إلى أهداف المنظمة، والهيكل الإداري والتنظيمي، وصعوبات التمويل والموارد المالية، ونوع اللوائح ونظم العمل، برامج المنظمة، والتدريب، والتنسيق والتشبيك.

. دراسة مرتجى (2012)، فلسطين:

عنوان الدراسة: (دور منظمات المجتمع المدني الفسلطيني في رعاية الشباب بمحافظة غزة، بحث مقدم في مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول).

أهداف الدراسة: التعرف على دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في رعاية الشباب في محافظة غزة (اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً)، والكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير (الجنس، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة)، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من فعالية دور منظمات المجتمع المدني في رعاية الشباب بمحافظة غزة.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تصميم استبانة لدور منظمات المجتمع المدني في رعاية الشباب الفلسطيني في محافظة غزة، والذي تكون من (57) بنداً موزعة على أربع مجالات هي (15 بنداً للمجال الاجتماعي، 14 بنداً للمجال السياسي، 14 بنداً للمجال الاقتصادي، 14 بنداً للمجال الثقافي).

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على عينة قوامها (314) شاباً وشابة اختيروا بالطريقة العشوائية البسيطة، وممن يرتادون منظمات المجتمع المدني في محافظة غزة (158 ذكور، 156 إناث).

نتائج الدراسة: بينت النتائج حصول الدرجة الكلية للاستبانة على متوسط حسابي قدره (68,99%)، كما بينت النتائج أن حصول المجال الاجتماعي على الدرجة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية المجال الاقتصادي، تلاه في المرتبة الثالثة المجال الثقافي، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء المجال السياسي، كما بينت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في رعاية الشباب في محافظة غزة وفق متغيرات الدراسة (الجنس، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة).

. دراسة الحوسني (2013)، الإمارات العربية المتحدة:

عنوان الدراسة: (الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة /جمعيات النفع العام/ دراسة حالة).

أهداف الدراسة: التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية تنمية المجتمع المحلي في دولة الإمارات، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور تلك المؤسسات في تأدية رسالتها كنشر ثقافة التطوع في المجتمع الإماراتي، كما هدفت الدراسة إلى بيان مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات وأهميتها بالنسبة لتلك المؤسسات، والبحث في طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في

الإمارات، إذ قامت هذه الدراسة على افتراض مفاده أن مؤسسات المجتمع المدني أخفقت في تأدية دورها في تنمية المجتمع من خلال علاقة الشراكة مع المؤسسات الحكومية المعنية.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت منهجين الأول هو المنهج الوصفي التحليلي لأن الدراسة هدفت إلى بحث ظاهرة سياسية تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني سيما جمعيات النفع العام ودورها في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المنهج الثاني فهو المنهج التاريخي الذي تناول التطور طال مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة سيما فيما يتعلق بجمعيات النفع العام ودورها في عملية التنمية.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على (27) جمعية ومؤسسة تطوعية من مؤسسات المجتمع المدني المُشهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نتائج الدراسة: بينت النتائج أن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة في الإمارات لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينهما، على اعتبار أن الشأن الاجتماعي مجال مشترك بينهما، وشرط النجاح لهما أن يعملان في إطار تكاملي تشاركي، وأن انتشار ثقافة التطوع في أوساط المجتمع المدني الإماراتي عمل على وجود مؤسسات مجتمع مدني إماراتي ترعى هذه الثقافة، مما عزز وجود بيئة ديمقراطية، فالاتجاه نحو بناء مجتمع مدني من شأنه أن يزيد من المشاركة الاجتماعية والسياسية في الحياة العامة، ويرسخ مفهوم المواطنة الحقة، كما خرج البحث بتضور يتمحور حول ضرورة تحقيق التكامل والشراكة الفعلية بين الدولة والمجتمع المدني، وإن كانا يتمايزان بمؤسسات خاصة لكل منهما، لها وظائف متميزة، إلا أنهما مترابطان فيما يتعلق بقضايا التنمية الاجتماعية، وأن مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل على ترسيخ مبدأ التعاون والشفافية والتنسيق في الأداء بين مؤسسات الدولة، وذلك من خلال دورها التكاملي في بناء دولة عصرية تقوم على رعاية حقوق الإنسان.

. دراسة حفاد (2013)، السودان:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي دراسة حالة جمعية صوت العقل).

أهداف الدراسة: تعرُّف مدى مساهمة المنظمات غير الحكومية في السودان في عملية التنمية الاجتماعية، وما هي المعوقات التي تواجهها تلك المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية، وما هي المبادئ والأسس التي تتحكم في عمل هذه المنظمات غير الحكومية كمؤسسات تنموية.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى تحليل التراث النظري وعدد من الدراسات السابقة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالية /لجمعية صوت العقل/ من خلال

الزيارات الميدانية لها، ومقابلة بعض المسؤولين فيها، والمستفيدين من خدماتها، وتحليل بعض الوثائق الصادرة عنها.

عينة الدراسة: استخدمت الدراسة مقابلة مكونة من (30) سؤالاً موزعة بالتساوي على (3) مجالات رئيسية هي (مدى مساهمة الجمعية في عملية التنمية الاجتماعية، المعوقات التي تواجهها الجمعية في عملية التنمية، المبادئ والأسس التي تتحكم في عمل الجمعية).

أهم نتائج الدراسة: بينت النتائج – بعد إجراء المقابلات – أن المنظمات غير الحكومية خصوصاً الصغيرة منها تواجه صعوبات كثيرة في عملية المساهمة في التنمية الاجتماعية بالسودان، كما تواجه المنظمات غير الحكومية في السودان مشكلة الميزانية التي تكون دائماً خاسرة، ولا تستطيع توفير مصادر للدعم من جهات أخرى غير حكومية أو محلية أو دولية، بالإضافة إلى قلة الأفراد الفاعلين في مجال العمل التطوعي، وعلى أرض الواقع الميداني تعاني تلك المنظمات من مشكلة عدم اعتراف الأفراد المستفيدين بكفاءة وفاعلية المنظمات غير الحكومية في مشاريع التنمية في المجتمع المحلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي رغبة الأفراد العاملين في المجال التطوعي بتقديم المساعدة المعرفية التي ترفع من مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي بأهمية المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية في المجتمع المحلي، وأنه رغم تلك الصعوبات فإن المنظمات غير الحكومية ساهمت إلى جانب الحكومية في تنفيذ جزء مهم من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي في الخرطوم (رفع مستوى التعليم، مكافحة الأمية، نشر الوعي البيئي، تدريب الكوادر البشرية، دعم مسيرة المرأة، الرعاية الصحية للأطفال..إلخ)، وأنها تعمل من أجل المواطن بالدرجة الأولى.

. دراسة حاجة (2015)، لبنان:

عنوان الدراسة: (المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة).

أهداف الدراسة: البحث فيما يكمن الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها في لبنان.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تم تناول مجموعة من الوثائق والأدب النظري المتعلق بالمنظمات الدولية غير الحكومية في لبنان ودورها في حماية البيئة والمحافظة عليها.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في لبنان، وهي (المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي، اليونيسيف، الصليب الأحمر اللبناني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

نتائج الدراسة: أشارت النتائج ازدياد أهمية هذه المنظمات بحكم دورها وكونها تشكل أحد المصادر الأساسية التي تساهم في نشر الوعي البيئي لأعضاء المجتمع الدولي، هذا الوعي الذي يعد بمثابة خطوة هامة لحماية البيئة والحفاظ عليها، من خلال تكوين المجتمع الدولي وإكسابه سلوكيات إيجابية اتجاه البيئة، وكل هذا يعود إلى الاعتراف الدولي المستمر بهذه المنظمات، بحيث أصبحت شريكاً فعالاً في كبريات المؤتمرات والإعلانات، وما ينجم عنها من اتفاقيات ومعاهدات دولية تنظم وتحتوي مجمل المشكلات البيئية التي تؤرق العالم، فالمنظمات الدولية غير الحكومية حرصت على تنفيذ هذه الاتفاقيات من قبل الدول المصادقة عليها.

. دراسة جمعان (2015)، اليمن:

عنوان الدراسة: (دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية "دراسة مسحُية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني (التنموية) بمحافظة حضرموت").

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرُّف دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية، وتعرُّف الوضع الحالي لتلك المنظمات والجمعيات الأهلية ونقاط القوة والضعف لديها، لإبراز دورها في المجتمع.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدم في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وتمَّ الاعتماد على أدوات الملاحظة المباشرة، والاستبيان، والمقابلات الشخصية.

عينة الدراسة: تكوّنت عينة الدراسة من (7) منظمات وجمعيات ومؤسسة مجتمع مدني.

أهم نتائج الدراسة: وجود فجوة بين بعض المنظمات والمجتمع المدني، وهناك منظمات أُنشئت أساساً لأغراض محددة تلبية لبرامج تنموية محددة، ومن ثمَّ توقفت تلك المنظمات، ووجود تجارب تنموية سابقة لم تنجح، بسبب عدم إخضاعها للتقييم والدراسة قبل البدء في تلك الأنشطة، وعدم الفهم لطبيعة وتقاليد تلك المجتمعات المحلية، مما عرَّض تلك البرامج والأتشطة للفشل.

. دراسة شيخو (2015)، فلسطين:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره).

أهداف الدراسة: إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، وسبل تطويره، والكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لهذا الدور تعزى لمتغيرات (نوع المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخدمة، نوع المنظمة).

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة مكونة من (44) فقرة وزعت على ثلاثة مجالات مرتبطة بهدف الدراسة وهي (10 بنود للبعد الاقتصادي، 12 بنداً للبعد الاجتماعي، 11 بنداً للبعد البيئي).

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على عينة قوامها (50) منظمة (38 منظمة محلية، 12 منظمة دولية)، حيث تم توزيع الاستبانة على جميع المدراء أصحاب القرار في تلك المنظمات، والذين بلغ عددهم (50) مديراً، حيث اعتذر (8) مدراء عن الإجابة، وتبقى منهم (42) مديراً.

نتائج الدراسة: بينت النتائج بالنسبة للمجال الأول المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية كان في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، أن نسبة قليلة تعادل (51,8%) من المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور، وبالنسبة للمجال الثاني المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية بدعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة فقد أظهرت النتائج أن نسبة متوسطة تعادل (56,23%) من المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور، بالنسبة للمجال الثالث المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية بدعم التعليم لتحقيق التنمية البيئية المستدامة فقد أظهرت النتائج أن نسبة قليلة تعادل (40,86%) المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور، أما بالنسبة لأثر متغيرات الدراسة المتمثلة في (نوع المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخدمة، نوع المنظمة) فقد أظهرت الدراسة فروقاً في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المحور الأول لصالح حملة الدراسات العليا، وفي المحور الثالث لصالح حملة البكالوريوس، أما المحور الثاني فلم تظهر فيه أية فروق، كما ظهرت فروق بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المركز الوظيفي في المحور الأول والثالث لصالح حملة مدير تنفيذي، أما المحور الثاني فلم تظهر فيه أية فروق، كما ظهرت فروق بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير نوع المنظمة في المحور الثاني لصالح المنظمات الأجنبية، أما المحورين الأول والثالث فلم تظهر فيهما أية فروق.

. دراسة ياسين (2016)، سورية:

عنوان الدراسة: (واقع الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع الأهلي لتنمية المرأة الريفية والصعوبات التي تواجهها دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية).

أهداف الدراسة: التعرف على واقع الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع الأهلي للمرأة الريفية في محافظة اللاذقية، والإطلاع على طبيعة عمل منظمات المجتمع الأهلي العاملة في ميادين التنمية عامة وتنمية المرأة الريفية خاصة، الأمر الذي يسمح بتكوين إطار فكري واضح عن عمل تلك المنظمات في المجتمع السوري، والوقوف على الصعوبات التي تواجه تقديم منظمات المجتمع الأهلي السورية لخدماتها

في تنمية المرأة الريفية، وتقديم مقترحات لمواجهة التحديات التي تعوق تنفيذ برامج ونشاطات تسهم في تنمية المرأة الريفية.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام بطاقة مقابلة مع عينة من أعضاء المجتمع الأهلي في محافظة اللاذقية، والتي ضمت (37) بنداً موزعة على مجالين (30 بند لروز واقع الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية، 7 بنود لروز المعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية)، وتم التحقق من صدقها وثباتها على بيئة مدينة اللاذقية.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على (5) منظمات أهلية مُشهرة وعاملة في محافظة اللاذقية، كما شملت عينة الدراسة (60) عضواً من أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعيات، موزعين بالتساوي بواقع (12) عضواً من كل منظمة.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن منظمات المجتمع الأهلي تحقق بعض الخدمات التي تتعمق بتوعية المرأة الريفية وتعليمها وتأهيلها وتدريبها في شتى المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، ولكن ليس بالمستوى الذي يساعد على تنميتها التنمية الشاملة والكاملة لدرجة مشاركتها في العملية التنموية التي يدفع بها المجتمع السوري من أجل مسيرة التطوير والتحديث، لأنها تشكل نصف المجتمع، والقاعدة الأساسية التي تبنى عملها الأجيال اللاحقة.

. دراسة ديهوم وأبو رزيزة (2017)، الجزائر:

عنوان الدراسة: (المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء هلى أهمية منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية من مختلف جوانبها: (الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية)، وتحديد أهم العوائق التي تحد من دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي.

أهم نتائج الدراسة: إنَّ المجتمع المدني لا بد أن يكون له دور في عملية التنمية الاجتماعية المحلية، حيث أنَّ عملية التنمية الحقيقية هي التي تحدث بالمشاركة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. إنَّ الموارد المالية الخاصة بتمويل منظمات المجتمع المدني نعدُّ المتحكم الأبرز في مدى فاعلية هذه المنظمات المدنية، إنَّ الوعي المجتمعي من أهم الأسس التي تزيد من قدرة منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات والمشاركة في عملية التنمية.

. دراسة حفاف (2017)، الجزائر:

عنوان الدراسة: (دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية "مطلع الألفية").

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحقيق تحديد طبيعة دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية منذ مطلع الألفية الثالثة، وذلك من خلال توضيح مدى العلاقة الترابطية بين منظمات المجتمع المدني والتنمية الإنسانية في الجزائر. كما تهدف الدراسة إلى: محاولة تأصيل العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية الإنسانية، تحديد محددات ومتطلبات الدور التنموي للمنظمات المجتمع المدني. إبراز مدى أهمية التنمية التشاركية في توسيع خيارات التنمية الإنسانية، التعرف والاستفادة من النماذج والمبادرات الرائدة لمنظمات المجتمع المدني في توسيع خيارات التنمية الإنسانية. إبراز مدى أهمية قضايا التنمية الانسانية في نشاط منظمات المجتمع المدني الجزائري، وتحديد الصعوبات والعراقيل التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجزائري.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

أهم نتائج الدراسة: إن العلاقة التفاعلية بين المجتمع المدني والتنمية برزت بصورة أساسية منذ تبني برنامج الأمم المتحدة مفهوم التنمية الإنسانية مطلع تسعينيات القرن الماضي وهو المفهوم الذي أضفى على المجتمع المدني بُعداً تنموياً، وتم النظر إلى المجتمع المدني بأنه فاعل أساسي في تحقيق التنمية الإنسانية. وأثبت المجتمع المدني قدرته وفعاليته على تأدية أدوار تنموية إستطاع من خلالها توسيع الفرص والخيارات أمام الناس، وذلك من خلال عمله على بناء قدراتهم وتأهيلهم لتحمل مسؤولية التنمية بأنفسهم. ترتبط فعالية الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني بالكثير من المحددات، والتي تتجلى أساساً في مدى توافر بيئة سياسية وتشريعية تضعها الدولة تحفز من خلالها عمل ونشاط منظمات المجتمع المدني، كما يرتبط دوره أيضاً بمدى قدرة منظمات المجتمع المدني على بناء قدراتها، مما يمكنها من القيام بممارسات تتوجه من خلالها إلى التقليل من التحديات التنموية في مجتمعاتها، وهو الدور الذي يمكن أن يكسبها مزيد من ثقة الدولة ويحقق لها شرعية تمثل المجتمع. عكست آليات وممارسات الشراكة، التشبيك، المسائلة قوة منظمات المجتمع المدني في التأثير على التوسيع الإيجابي في خيارات التنمية الإنسانية، إضافة إلى أنها عكست أيضاً توسعاً كبيراً في بناء قدرات هذه المنظمات بما يمكنها من التأثير على الكثير من السياسات والبرامج الإنمائية.

. دراسة ملحم (2017)، فلسطين:

عنوان الدراسة: (دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة).

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى استقصاء مضامين منظمات المجتمع المدني، من حيث مفهومها، وعناصر تكوين هذا المجتمع؛ كما تطَّرق إلى مفهوم التنمية الشاملة، وأهدافها، والمعيقات التي تواجهها هذه المنظمات في تدعيم التنمية الشاملة، ووسائل التغلب عليها؛ وأيضاً، ناقش البحث العلاقة بين

الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى معرفة كيف يمكن لهذه المنظمات تدعيم التنمية الشاملة.

أهم نتائج الدراسة: قلة التشريعات والأنظمة الداعمة لمنظمات المجتمع المدني بوصفها شريكاً هامّاً وحيوياً في تدعيم وإرساء قواعد التنمية الشاملة، ما نتج عنه عدم وجود مفهوم ناضج ومتكامل لدى أفراد المجتمع ومنظماته بعامة لأهمية الدور الذي يُمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة. ضعف التخصصية في إدارة وتسيير أمور منظمات المجتمع المدني، وارتباط عمل معظم منظمات المجتمع المدني بنشاط شخصي، والذي قد يكون ناتجاً عن التبعية لأصحاب النفوذ، المستمدين قوتهم من انتمائهم لحْزب معّين، أو لعائلة أو عشيرة، أو غيرها فئة دينية دون. العلاقة التكاملية بْين منظمات المجتمع المدني والحكومة، ولكن في كثير من الأحيان تنافس الحكومات هذه المنظمات في أدوارها وفي الحصول على حصة ليست بالقليلة من التمويل الخارجي، ومن هذه الحكومات ما أخذت على عاتقها الوصاية، بل والهيمنة على عمل وأنشطة هذه المنظمات، ما يقلل من فرص إحداث التنمية المنشودة.

ثانياً . دراسات أجنبية:

. دراسة ماونسا (Mwansa, 1995)، زامبيا وجنوب أفريقيا:

عنوان الدراسة: (مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاجتماعية في إفريقيا: الدلالات).

Participation of Non-Governmental Organizations in Social Development Process in Africa: Implications.

أهداف الدراسة: البحث في دور المنظمات غير الحكومية سيما الأجنبية منها في عملية التنمية الاجتماعية في جنوب إفريقيا.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تم تناول مجموعة من الوثائق والأدب النظري المتعلق بالمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في زامبيا، والبحث في دورها في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة، وانعكاسات تلك الجهود على أرض الواقع في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على (7) منظمات دولية غير حكومية عاملة في زامبيا في جنوب أفريقيا، حيث شملت العينة مجموعة من الوثائق والإحصائيات التي تم الحصول عليها من تلك المنظمات غير الحكومية، والتي تمحورت حول دورها في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن للمنظمات غير الحكومية – سيما الأجنبية منها – قامت بدور هام ورئيسي في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة في عدد من دول جنوب إفريقية، كما بينت النتائج أن المنظمات الدولية غير الحكومية في زامبيا سعت إلى طرح برامج تنموية واجتماعية شاملة،

وكانت نسبة تنفيذها تتجاوز (93%) من المجموع الكلي للأهداف التي رسمتها، مما يشير بوضوح إلى كفاءة وفاعلية تلك المنظمات في تحقيق إستراتيجيتها التنموية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، كما بينت النتائج أن معظم برامج التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة التي طرحتها تلك المنظمات تمحورت حول قضايا التربية والتعليم، والصحة، والتأهيل المهني، وتمكين المرأة، ومحو الأمية، ورعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، ومكافحة المخدرات، والتوعية بمرض (الإيدز)، والحفاظ على البيئة وحمايتها من التصحر..إلخ.

. دراسة داكال (Dhakal, 2002)، نيبال:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات غير الحكومية في تحسين الظروف المعيشية في نيبال).

The Role of Non-Governmental Organizations in the Improvement of Livelihood in Nepal.

أهداف الدراسة: معرفة فيما إذا كانت المنظمات غير الحكومية هي أفضل خيار مؤسساتي لتحقيق الفائدة للناس الفقراء، وتقييم المجال التنظيمي لهذه المنظمات فيما يتعلق بقدرتها على تلبية حاجات الفقراء في المناطق الريفية، كما عملت الدراسة على فحص دور تلك المنظمات غير الحكومية في تحسين الظروف المعيشية في نيبال، وتحديد نقاط القوة والضعف في الأدوار التي تقوم بها في تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المستهدفة.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تم تناول مجموعة الوثائق والقرارات الصادرة عن حكومة نيبال ذات العلاقة بنشاط المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تحسين الظروف المعيشية للفقراء، كما تم تصميم مقابلة وجه جزء من أسئلتها إلى المدراء التنفيذيين في المنظمات غير الحكومية، كما وجه جزء آخر من الأسئلة فيها إلى الفقراء المستفيدين من نشاط تلك المنظمات.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على عينة قوامها (18) منظمة غير حكومية عاملة في نيبال، كما ضمت العينة (18) مديراً تنفيذياً فيها، بالإضافة إلى (1000) مُستفيد من الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات غير الحكومية.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن دور المنظمات غير الحكومية في تحسين الظروف المعيشية والواقع المعيشي في نيبال كان ضعيفاً من وجهة نظر المستفيدين، وكان بدرجة متوسطة من وجهة نظر المدراء التنفيذيين، وأن نسبة الإنجاز فيما يتعلق بالأهداف الموضوعة وصلت لحدود (66%) فقط، وهي نسبة كانت مقبولة من وجهة نظر المدراء التنفيذيين، لكنها كانت مرفوضة من وجهة نظر المستفيدين، كما بينت النتائج ازدياد وعي السكان المحليين في دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاجتماعية

والاقتصادية بسبب زيادة مستوى التعليم في المدارس من الذكور والإناث، مما انعكس على زيادة مستوى العمل التطوعي فزادت مشاركة السكان المحليين في النشاطات الاجتماعية والتنظيمية لتلك المنظمات غير الحكومية.

. دراسة آيسا (Issa, 2004)، تانزانيا:

عنوان الدراسة: (الدور الظاهر والكامن للمنظمات غير الحكومية في التنمية الزراعية والريفية في تنزانيا).

The Present and Potential Role of Non-Governmental Organizations in Agricultural and Rural Development in Tanzania.

أهداف الدراسة: تحديد الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تحقيق وتعزيز التنمية الزراعية والريفية في تنزانيا في إفريقيا، والتعرف على الإستراتيجيات التي تتبعها لتحقيق هذه التنمية وتعزيزها.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون لمجموعة من الوثائق والبيانات والإحصائيات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان يضم (40) بنداً موزعة على أربع مجالات حول مدى الاستفادة من البرامج والمشاريع التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية الزراعية والريفية في تنزانيا، وتم التحقق من صدقها وثباتها على البيئة المحلية.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على عينة قوامها (8) منظمات غير حكومية من المنظمات الفاعلة العاملة في مجال التنمية الزراعية والريفية في تنزانيا في إفريقيا، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطاتها في مجال التنمية الزراعية والريفية، كما ضمت العينة (167) من العاملين في تلك المنظمات، بالإضافة إلى (11876) من المستفيدين من خدمات تلك المنظمات، ومعظمهم من الفلاحين والمزارعين وتجار الخضار والفواكه.

نتائج الدراسة: أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك دوراً هاماً وفاعلاً للمنظمات غير الحكومية في تحقيق وتعزيز التنمية الزراعية والريفية في تنزانيا، كما ساهمت هذه المنظمات في خفض الفقر في المناطق الريفية التي غطتها في مجمل النشاطات التي قامت بها، وذلك من خلال نشر الوعي الزراعي والخبرات الزراعية الحديثة في المناطق التي استهدفتها، كما شمل نشاط تلك المنظمات السعي إلى تعزيز التنمية المستدامة في استخدام الموارد الطبيعية، وبشكل عام، ساهمت المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية في مجالات التعليم الزراعي والتدريب المهني، والحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية، والحفاظ على الصحة، إلى جانب تحقيق التنمية الاجتماعية والاجتماعية الاقتصادية.

. دراسة أوموفونماوان وأوديا (Omofonmwan & Odia, 2009)، نيجيريا:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المجتمعية: تركيز على ولاية إيدو في نيجيريا).

The Role of Non-Governmental Organizations in Community Development: Focus on Edo State- Nigeria.

أهداف الدراسة: فحص دور المنظمات غير الحكومية وبعض الإستراتيجيات التي تستخدمها لتحقيق التنمية المجتمعية في نيجيريا، لاسيما في المناطق الريفية والبعيدة عن مركز العاصمة.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على إجراء مقابلات مع المستفيدين من نشاطات هذه المنظمات غير الحكومية من طلاب ومدرّسين، كما شملت العينة بعض المسئولين في تلك المنظمات.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على (30) منظمة غير حكومية محلية عاملة في مجال النشاط التنموي الاجتماعي في ولاية إيدو في نيجيريا، حيث ضمت العينة (30) مديراً تنفيذياً، بالإضافة إلى (97) من العاملين في مستوى الإدارة العليا في تلك المنظمات، كما شملت العينة (30783) من المستفيدين من الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات في مجالات مختلفة.

نتائج الدراسة: أشارت النتائج إلى أن المنظمات غير الحكومية لها دور بارز في التنمية الاجتماعية، حيث ساهمت بتحقيق أشكال متنوعة من التنمية المجتمعية في نيجيريا، لاسيما في المناطق الريفية فيها في مجالات مثل التعبئة المجتمعية، وحماية البيئة، وتنمية الوعي الصحي، وتعزيز قوانين حقوق الطفل، وتعزيز الثقافة الجنسية وثقافة الصحة الإنجابية، ومحاربة عمالة الأطفال الاتجار بالبشر.. وغيرها من محاور التنمية الاجتماعية، إلا أن مستوى تقييم العاملين والمدراء في تلك المنظمات جاء في مستوى دون المتوسط فيما يتعلق بكفاءة وفاعلية الخطط والاستراتيجيات التي تقوم بها لتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية، كما جاءت آراء المستفيدين من خدمات تلك الجمعيات في ذات المستوى، كما بينت النتائج أن التدخل الحكومي في شؤون تلك المنظمات كان كبيراً، ولا يوجد فيه أي هامش من الحرية.

. دراسة كوماري (Kumari, 2013)، الهند:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في جهارخاند: نظرة عامة).

The Role of NGOs in Socio-Economic Development of Jharkhand: An Overview.

أهداف الدراسة: العمل على فهم والبحث في العمليات والطرق المتعددة التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية بغرض تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مقاطعة جهارخاند، وتأثيرها على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تم تناول مجموعة الوثائق والإحصائيات التي تخص عمل (4) منظمات غير حكومية تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في مقاطعة جهارخاند الهندية، كما تم استبانة موجهة إلى مجموعة من العاملين في تلك المنظمات غير الحكومية وعدد من المستفيدين من خدمات تلك المنظمات، وتم التحقق من صدقها وثباتها على البيئة المحلية في الهند.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على (4) أربع منظمات غير حكومية عاملة في مقاطعة رانتشي في جهارخاند في الهند، حيث تم الحصول على البيانات والمعلومات من هذه المنظمات ومن ثم العمل على تحليلها ودراستها، كما شملت العينة (40) فرداً من الموظفين العاملين في تلك المنظمات، بالإضافة إلى (8000) مستفيد من نشاطات تلك المنظمات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أنها نفذت فقط ما نسبته (37%) من مجموع الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي سعت إليها، كما تعاني تلك المنظمات من سوء التوزيع العادل للموارد المالية التي تقدم لها، ولا تقوم بتوزيعها إلى المستفيدين الحقيقيين، وأن هنالك نوع من المحسوبية وعدم الشفافية في توثيق الحالات التي تستحق الدعم، وبالمجمل فإن الدراسة بينت أن المنظمات الأربعة لم تلعب دوراً كبيراً وبارزاً في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الهند، ولم تساهم بشكل جيد في تنظيم المجتمع وتوفير البرامج اللازمة لتحقيق التنمية فيه، وقد كان العبء الأكبر يقع على عاتق الحكومة في تطوير البرامج للفقراء والمعوزين والنساء والأطفال أيضاً.

. دراسة ديف (Devi, 2013)، الهند:

عنوان الدراسة: (دراسة تحليلية لدور المنظمات غير الحكومية في خفض الفقر في الهند).

An Analytical Study on the Role of NGOs in the Poverty Reduction of India.

أهداف الدراسة: تحليل وتعرف الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية لخفض الفقر في الهند، وتحديد طبيعة عمل هذه المنظمات وتقييم إستراتيجيات الأداء التي تتبعها لتمكين الفقراء والمرأة وتحقيق خفض الفقر في الهند.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل مضمون المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من أدبيات البحث ذات الصلة، كما تم تصميم استبانة تضم (200) بنداً موجهة إلى العاملين

والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها عدة منظمات غير حكومية، وتم التحقق من صدقها وثباتها على البيئة المحلية.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على عينة قوامها (14) منظمة غير حكومية عاملة في مجالات التربية والتعليم والتنمية الريفية والزراعية الصحة وتمكين المرأة، كما شملت العينة (57) فرداً من العاملين في تلك المنظمات، بالإضافة إلى (1904) أشخاص من المستفيدين من الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أنه لم يكن هناك دورٌ فعال للمنظمات غير الحكومية في خفض الفقر في الهند، ولكن كان لها دور مهم واستراتيجي في نشر التعليم بين الأطفال المتسربين من المدرسة، وبين النساء في الأحياء الفقيرة والعشوائيات، كما صرح العاملون في تلك المنظمات غير الحكومية أن البنية التنظيمية للمؤسسات التي يعملون فيها لا تملك رؤية استراتيجية واضحة لتطبيق خطط التنمية الشاملة التي تطرحها الحكومة باستمرار، سيما فيما يتعلق ببناء القدرات، والاعتماد على الذات، والتنمية المجتمعية المستدامة، وتمكين المرأة، كما عبر المستفيدون من خدمات تلك المنظمات غير الحكومية عن اتجاهات سلبية بدرجة متوسطة إلى شديدة فيما يتعلق بعدم قدرة تلك المنظمات على تمكين أفراد المجتمع المحلي من الحصول على وظائف، وتوليد الدخل، وتحسين الحالة الاقتصادية.

. دراسة حسان وفرهاد (Hassan & Forhad, 2013)، بنغلادش:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة البطالة في بنغلادش).

The Role of NGOS in Preventing Unemployment in Bangladesh.

أهداف الدراسة: استكشاف دور ومساهمات المنظمات غير الحكومية في مكافحة البطالة في المناطق الريفية من الدول النامية (بنغلادش نموذجاً).

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الكيفي الكمي، كما تم تصميم استبانة طُبقت وفق طريقة المقابلات مع أشخاص مستفيدين من البرامج التنموية، وكذلك مع المسئولين في المنظمات غير الحكومية.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على منظمة هي (لجنة التنمية الريفية في بنغلادش) كحالة للدراسة، كما تم اختيار قريتين من مقاطعة (تشاندبور) في بنغلادش لتطبيق الدراسة.

نتائج الدراسة: أشارت النتائج إلى أن المنظمات غير الحكومية قادرة على المساهمة في مكافحة البطالة في المناطق الريفية في الدول النامية، وذلك عند استخدام برامج تنموية متنوعة، إلا أن مشاركة وتفاعل موظفي المنظمات غير الحكومية مع السكان في المناطق النامية يجب أن يكون أكثر وداً، كما بينت

النتائج أن خطط وبرامج مكافحة البطالة كانت مجدية نوعاً ما، وجيدة في حصر أعداد العاطلين عن العمل، وفي تأهيلهم، وتدريبهم، وزجهم في سوق العمل بعد دراسة حاجاته بدقة.

. دراسة درار (Dar, 2014)، طاجاكستان:

عنوان الدراسة: (دور المنظمات غير الحكومية في تطوير التعليم في طاجاكستان ما بعد الاستقلال).

Role of Non-Governmental Organizations (NGOs) in Education Development of Post-Independent Tajikistan.

أهداف الدراسة: البحث في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية وتطوير التعليم في طاجاكستان بعد انفصالها عن الاتحاد السوفييتي وحصولها على استقلالها.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تم اعتماد الوثائق والقرارات والمصادر والتقارير المتعلقة بدور المنظمات غير الحكومية في التنمية التعليمية والتربوية في طاجاكستان بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على جميع المنظمات غير الحكومية العاملة فقط في مجال تطوير التعليم والتربية في طاجاكستان والبالغ عددها (239) منظمة، منها (207) منظمات غير حكومية محلية، بالإضافة إلى (32) منظمة غير حكومية دولية.

نتائج الدراسة: أشارت نتائج إلى أن المنظمات غير الحكومية الدولية كان دورها أكبر وأكثر تأثيراً في عملية التنمية في مجال التربية والتعليم في طاجاكستان بعد الاستقلال من نظيراتها المنظمات غير الحكومية المحلية، وذلك بسبب الخبرة الكبيرة من جهة، وتعدد مصادر التمويل من جهةٍ أخرى، لكن في المقابل فإن المنظمات غير الحكومية المحلية كان لها دور واسع في نشر الوعي بين السكان المحليين بأهمية نشر المدارس والتعليم بين الأطفال والشباب لأنه السلاح الوحيد لتحقيق التطور والتقدم وإعادة إعمار البلاد بعد الحرب.

. دراسة حسان (Hassan, 2015)، أفغانستان:

عنوان الدراسة: (المنظمات غير الحكومية وآثارها في تعزيز التنمية الاجتماعية في أفغانستان: نظرة عامة).

NGOs and Their Implications in Promoting Social Development in Afghanistan: An Overview.

أهداف الدراسة: البحث في الدور والآثار الأساسية للمنظمات التطوعية غير الحكومية في تحقيق التنمية الاجتماعية في أفغانستان.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تم تناول مجموعة من الوثائق والأدب النظري المتعلق بالمنظمات غير الحكومية العاملة في أفغانستان، سيما تلك البيانات التي الحصول عليها من الوثائق المطبوعة والإلكترونية، الكتب والمقالات، وأبحاث ومجلات، والتقارير الخاصة بالمنظمات غير الحكومية.

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على جميع نشاطات المنظمات غير الحكومية العاملة في أفغانستان منذ عام (2000 حتى 2014)، وقد غطت الدراسة عمل (146) منظمة غير حكومية مرخصة، بالإضافة إلى (1282) منظمة غير حكومية وغير مرخصة.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية في أفغانستان هي قوة فاعلة في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وقد كان دور المنظمات غير الحكومية غير المرخصة أقوى وأشد تأثيراً في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من نظيراتها المنظمات غير الحكومية المرخصة، وذلك بسبب أن الأولى كانت لا تخضع لرقابة وتمويل الحكومة، لاسيما في تنمية المناطق الفقيرة المهملة والمهمشة من قبل باقي قطاعات الدولة، كما أظهرت نتائج الدراسة الحاجة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية المرخصة في مجال الأعمال الإنسانية وفي مجالات الصحة، والتعليم، وإنتاج الغذاء، والأمن الاجتماعي، والدعم القانوني.

. دراسة روي وركيوب وساركير (Roy & Raquib & Sarker, 2017)، بنغلادش:

عنوان الدراسة: (مساهمة المنظمات غي الحكومية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بنغلادش).
Contribution of NGOs for Socio-Economic Development in Bangladesh.

أهداف الدراسة: البحث في نتائج وآثار بعض المشاريع التنموية المختارة للمنظمات غير الحكومية، مع تركيز خاص على خفض الفقر وخلق الوظائف.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج الكيفي، كما تم الاعتماد على إجراء مقابلات مع المستفيدين من البرامج التنموية التابعة للمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع مسؤولين في هذه البرامج التنموية والمنظمات غير الحكومية.

عينة الدراسة: تم اختيار مجموعة من المنظمات غير الحكومية وبرامجها التنموية وهي (مصرف غرامين، منظمة لجنة التنمية الريفية في بنغلادش) والتي تضم برامج تنموية التابعة للمنظمات غير الحكومية، حيث تم تطبيق هذه البرامج في عدد من القرى والتي تم اختيارها للدراسة الحالية.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن مشاركة المنظمات غير الحكومية عبر برامجها التنموية قد ساهمت في تحسين الوضع العام في القرى المختارة في بنغلادش إلى حد ما، حيث ساهمت هذه المنظمات في خفض مستوى الفقر، وخلق عدد من الوظائف للسكان في بعض المناطق الريفية في بنغلادش، كما كان لها دورٌ فاعل في تنمية المهارات المهنية اللازمة لذوي المؤهلات العلمية المتدنية، وتمكينهم من عمليات الاختيار

المهني، وتوجيههم إلى سوق العمل، والسعي إلى توطين اليد العاملة، والحد قدر الإمكان من دوران القوى العاملة المحلية بين القطاعات الزراعية والصناعية، والسعي إلى التواصل مع أرباب العمل لاستقطاب اليد العاملة، لكن ورغم كل تلك الجهود إلا أن الدراسة كشفت عن بعض الصعوبات التي تحول دون المساهمة الفاعلة للمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفقر والبطالة بين الشباب والنساء عموماً.

ثالثاً . مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها:

لوحظ من عرض الدراسات السابقة وجود كم مقبول من الدراسات المحلية التي أجريت في سورية حول دور المنظمات غير الحكومية في مجال أو أكثر من مجالات التنمية الشاملة، كما لوحظ عدد جيد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، مما يشير إلى أهمية هذا الموضوع، وحاجته المستمرة إلى مزيد من البحث والتقصي على مختلف الصعد المحلية والعربية والأجنبية.

1- أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة: تتمثل أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة كون الدراسة الحالية أجريت في ظل الأزمة السورية، وسعت إلى رصد وبحث خطط واستراتيجيات عمل تلك المنظمات خلال حرب الإرهاب على سورية، وما النشاطات التي قامت بها تلك المنظمات في هذه الفترة الزمنية، وما هي الفئات التي استهدفتها، كما سعت إلى جمع بيانات ميدانية من العاملين في تلك المنظمات والمستفيدين من خدماتها، باستخدام الاستبانات والمقابلات ومجموعة أدوات أخرى تضمن عدة أبعاد ومجالات فرعية لم تعطها معظم الدراسات السابقة وما تتضمنه من أدوات.

2- أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة: تتمثل أوجه اتفاق الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة فيما يلي:

أ- سعي معظم الدراسات السابقة إلى البحث في مفهوم المنظمات غير الحكومية عبر التاريخ، بما يميزها عن سلطة الدولة وسلطة المجموعات المحلية، وطرح مفاهيم فرعية متعددة ساهمت بشكل أو بآخر في تأسيس فكرة التطوع، وهذا ما يتفق مع الدراسة الحالية التي خصصت محور نظري مهم للبحث في مفهوم المنظمات غير الحكومية، وتمييزها عن مفاهيم أخرى متداخلة كالمجتمع المدني، ومنظمات المجتمع الأهلي..إلخ.

ب- سعت معظم الدراسات السابقة إلى تحديد مجموعة سمات عامة أهمها أنها (منظمات، خاصة غير حكومية، لا توزع أرباحاً، ذاتية الإدارة، مستقلة عن الدولة، تطوعية، غير سياسية)، وأن لها مجموعة أهداف رئيسية عامة تسعى إليها (كالأهداف التنموية، تحقيق مصالح مشتركة للأعضاء، الموائمة بين سلطة الدولة والمجتمع، التخفيف من أعباء الدولة، التقويض الجزئي لسلطتها، تعزيز فكرة العمل التطوعي الذاتي، توظيف واستغلال خبرات المجتمع وطاقاته البشرية، استغلال موارده المالية والمادية والعينية، لا يكون لهدف الربحية، تطبيق الحكم الذاتي، الابتعاد عن السلطة..) وأهداف أخرى عديدة، وهذا ما يتفق مع

الدراسة الحالية التي خصصت محور نظري مهم للبحث في سمات وخصائص المنظمات غير الحكومية، وأهم الأهداف التي تسعى إليها.

أما عن أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فقد تمثل في النقاط الرئيسية التالية:

ساهمت الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية في تمكين الباحث من الإحاطة بعدة مجالات نظرية؛ أهمها:

أ- التعرف على مفهوم المنظمات غير الحكومية من حيث النشأة التاريخية، والتعريف، وأهم الخصائص التي تميزه عن منظمات المجتمع الأهلي أو منظمات المجتمع المدني، على اعتبار أن المنظمات غير الحكومية هي جزء من منظمات المجتمع الأهلي أو المحلي.

ب- التعرف على مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، وذلك من حيث التعريف، والخصائص، والمكونات، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية.

ج- التعرف على واقع التنمية الاجتماعية في الوطن العربي، وأهم المعوقات التي تعيق معظم الحكومات والدول العربية عن تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، سيما في ظل الظروف الراهنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

د- التعرف على كيفية تصميم الأدوات (استبانات – مقابلات) التي سيتم من بواسطتها جمع معلومات ميدانية عن دور المنظمات غير الحكومية في سورية في عملية التنمية الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، وكيفية التحقق من صدقها وثباتها، وجعلها الأداة الرئيسية التي سيتم من خلالها الإجابة عن أسئلة الدراسة الحالية وتحقيق أهدافها العامة والخاصة.

ر- التعرف على المنهج الملائم للدراسة الحالية وهو المنهج الوصفي والتحليلي، وهو المنهج الملاءم لأسئلة وأهداف الدراسة الحالية، كونه يسعى إلى دراسة واقع المنظمات غير الحكومية في سورية ودورها في عملية التنمية الاجتماعية، كما هو على أرض الواقع، ووفق مجموعة متغيرات ديموغرافية.

هـ- التعرف على كيفية تحديد المجتمع الأصلي للمنظمات غير الحكومية العاملة في سورية، واختيار عينة ممثلة منها، وكذلك اختيار عينة من العاملين في كل منظمة وفق مجموعة شروط محددة مسبقاً، بالإضافة إلى اختيار عينة من المستفيدين من كل منظمة.

ويتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في:

السعي إلى تعرُّف دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات)، و(من وجهة نظر المستفيدين). في المنظمات غير الحكومية في محافظة دمشق، وهي: (الهلال الأحمر، المجلس الدانماركي، الأمانة السورية للتنمية)، من خلال استخدام أداتي: (المقابلة والاستبانة).

الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها
. توطئة.
أولاً . نتائج أسئلة الدراسة، ومناقشتها وتفسيرها.
ثانياً . نتائج فرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها.
ثالثاً . ملخص نتائج الدراسة الميدانية.
رابعاً . مقترحات الدراسة.

الفصل الخامس:

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

. توطئة:

تناول الباحث في هذا الفصل نتائج أسئلة الدراسة، ونتائج فرضيات الدراسة، ومناقشتها، وتفسيرها في ضوء الأدب النظري، والدراسات السابقة، وفي النهاية قدَّم مجموعة من المقترحات في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

أولاً . نتائج أسئلة الدراسة، ومناقشتها وتفسيرها:

1. ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات)؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمتوسط الرتبي، لدرجات العاملين في المنظمات غير الحكومية أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية لكل محور ثمَّ لكل الاستبانة، وتحديد المستويات كما يلي:

الجدول (29) فئات المتوسط الرتبي لتحديد مستوى دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات) وفق تقدير أفراد عينة الدراسة

فئات المتوسط الرتبي	التقدير
1 – 1.8	منخفضة جداً
1.81 – 2.60	منخفضة
2.61 – 3.40	متوسطة
3.41 – 4.20	مرتفعة
4.21 – 5	مرتفعة جداً

وتمَّ ذلك بالاعتماد على استجابات الاستبانة 5-1 ÷ 5 = 0.8

وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (30) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الرتبي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات)

م	استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الرتبي	الرّتبة	التقدير
1.	**المحور الأول: (الجانب التعليمي).**	58.88	15.251	2.94	5	متوسط
2.	**المحور الثاني: (الجانب الصحي).**	29.68	7.479	2.96	4	متوسط
3.	**المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي).**	57.25	15.199	3.18	1	متوسط
4.	**المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي).**	37.49	10.041	3.12	2	متوسط
5.	**المحور الخامس: (الجانب البيئي).**	24.50	6.873	3.06	3	متوسط
	الدّرجة الكلية	**207.79**	**44.672**	**3.05**		متوسط

يلاحظ من الجدول (30) أنَّ مجموع المحاور كلّها، ومجموع بنود كلّ محور يشير إلى وجود مستوى متوسط لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات) وفق تقدير أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الرتبي لاستجابة أفراد عينة الدراسة (3.05).

وقد يعود السبب في ذلك المستوى المتوسط إلى افتقار تلك المنظمات غير الحكومية لأليات تطوير في برامج عملها في ضوء الضغط الكبير عليها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية في البيئات التي تعمل فيها، كما أنَّ افتقارها إلى الأشخاص المتخصصين في الإدارة، والقادرين على تسيير أمورها، ووضع رؤى واضحة لها، فالشخصيات المسؤولة عن هذه المنظمات، إن لم تكن مؤهلة لقيادتها وتسيير أمورها (إدارياً، مالياً، تنسيقياً، ... الخ)، فلن يستطيعوا تحقيق أهداف تلك المنظمات.

وهذا ما يختلف مع نتيجة دراسة الزيادي (2010) التي أظهرت نتائجها وجود تأثير مرتفع لدور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية. كما أشارت دراسة ياسين (2011) أن المنظمات السورية غير الحكومية تسعى إلى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) في كافة الأنشطة والبرامج. وأيضاً أكَّدت دراسة حاجي (2017) أنَّ الدور الفعَّال الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

كما أشارت دراسة حفاد (2013) أنَّ المنظمات غير الحكومية خصوصاً الصغيرة منها تواجه صعوبات كثيرة في عملية المساهمة في التنمية الاجتماعية، سيَّما تلك الصعوبات المتعلقة بعملية التأسيس

والإشهار، وتدخل الحكومة الدائم في شؤونها الداخلية سيَّما تلك المنظمات غير الحكومية التي تعتمد في تمويلها على الجهات الحكومية، مما يعيق مساهمتها بجدية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. والشكل الآتي يوضّح متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات) تبعاً لمحاور الاستبانة:

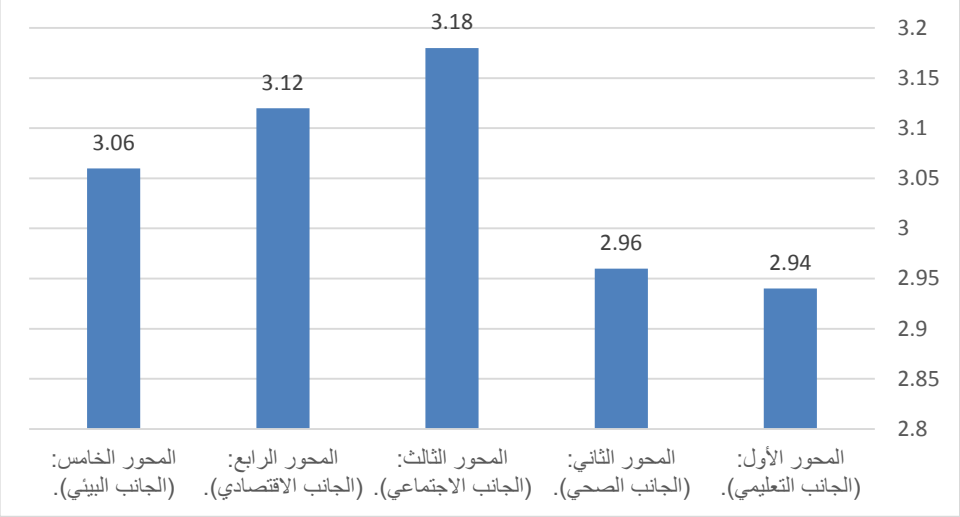

الشكل (9) المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات)

2. ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين)؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمتوسط الرتبي، لدرجات المستفيدين أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية لكل محور ثمَّ لكل الاستبانة، وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (31) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الرتبي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين)

م	استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الرتبي	الرّتبة	التقدير
1.	المحور الأول: (الجانب التعليمي).	48.84	13.925	3.05	2	متوسط
2.	المحور الثاني: (الجانب الصحي).	20.88	6.078	2.98	5	متوسط
3.	المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي).	49.41	13.636	3.08	1	متوسط

4.	**المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي).**	30.21	8.802	3.02	3	متوسط
5.	**المحور الخامس: (الجانب البيئي).**	15.00	4.369	3.00	4	متوسط
	الدّرجة الكلية	**164.34**	**44.319**	**3.04**		متوسط

يلاحظ من الجدول (31) أنَّ مجموع المحاور كلّها، ومجموع بنود كلّ محور يشير إلى وجود مستوى متوسط لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) وفق تقدير أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الرتبي لاستجابة أفراد عينة الدراسة (3.04).

وقد يعود السبب في ذلك المستوى المتوسط إلى ضعف التفاف الجمهور حول المنظمات غير الحكومية، وقلّة الوعي بالرسالة الجوهرية التي تعمل من أجلها تلك المنظمات فبرامج المنظمات غير الحكومية العاملة في أراضي الجمهورية العربية السورية هي أقرب ما تكون عملاً خيرياً (بمفهوم الإحسان) لا عملاً تنموياً، كما في كثير من الدول المتقدمة، التي يكون هدف المنظمات غير الحكومية فيها وجل اهتماماتهم تدريب وتأهيل أفراد المجتمع ليكونوا منتجين لا منتظرين الإحسان والصدقة من الآخرين، "فتأمين سُبل دائمة لكسب الرزق هو المحرك الرئيس والحيوي للتنمية الحقيقية المستدامة". فضلاً عن ارتباط عمل بعض المنظمات غير الحكومية بنشاط شخصي، حيث تُصبح المنظمة وتسيير أعمالها بيد شخص واحد، ما يُسبّب عدم استقلالية القرار الإداري والمالي، والذي قد يكون ناتجاً عن التبعية لأشخاص معينين، المستمدين قوّتهم من انتمائهم لحزب معيّن، أو لعائلة أو عشيرة معيّنة، أو فئة دينية دون غيرها.

كما تُعزى تلك النتيجة أيضاً إلى ثقافة المجتمع المحلي غير الداعمة للعمل التطوعي، وأيضاً عدم الاستقرار (الأمني، والاقتصادي، والاجتماعي ... الخ) في المجتمع، حيث أكَّدت دراسة كل من: أبو عدوان (2013)، البابا وصلاح (2009)، أنَّ هناك علاقة بين زيادة إدراك أهمية العمل التطوعي في المنظمات غير الحكومية والنتائج الإيجابية الداعمة للتنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.

إضافةً إلى ضعف الوعي المجتمعي بأهمية النشاطات والبرامج والفعاليات والأعمال للمنظمات غير الحكومية لحداثتها من جهة، وعدم اكتراث واهتمام أفراد المجتمع لنشاطات وأعمال هذه المنظمات في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والإنساني وشؤون المرأة والطلبة، وأيضاً ضعف الاتجاه نحو التطوع إلى جانب غياب المعلومات والحاجة إلى توثيقها وصعوبة الحصول على المعلومات. بالإضافة إلى ضعف إمكانات وقدرات بعض الكوادر العاملة في هذه المنظمات خصوصاً المتطوعين الجدد. كما تعود لضعف التغطية الإعلامية لبرامج وأنشطة هذه المنظمات غير الحكومية والتوثيق لها، وهو ما يتطلب درجة عالية من الإقناع بأهمية هذه المؤسسات للمجتمع السوري على المدى القصير والبعيد، ودورها الهام في تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المختلفة. وهذا ما يتفق مع نتيجة دراسة

مرتجى (2012)، ونتائج دراسة شيخو (2015). والشكل الآتي يوضّح المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين):

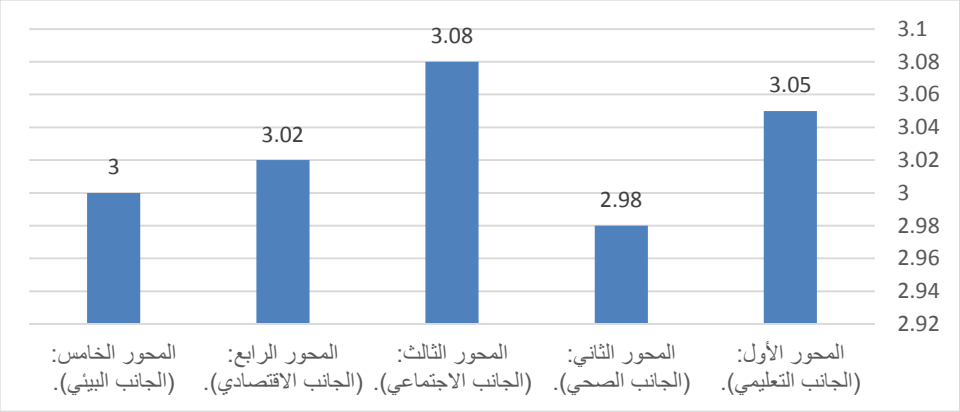

الشكل (10) المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين)

ثانياً . نتائج فرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

تمَّ اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير الجنس.

للتحقُّق من صحَّة هذه الفرضية تمَّ حساب الفروق بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات)، تُعزى إلى متغير الجنس: (ذكور، إناث)، باستخدام اختبار ت ستيودنت (t-test)، وجاءت النتائج كما في الجدول (32):

الجدول (32) نتائج اختبار (ت) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير الجنس

محاور الاستبانة	متغير الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	ذكور	80	57.99	15.548	235	0.644	0.520	غير دالة عند (0.05)
	إناث	157	59.34	15.127				
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	ذكور	80	29.01	7.191	235	0.974	0.331	غير دالة عند (0.05)
	إناث	157	30.01	7.622				
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	ذكور	80	56.68	15.059	235	0.417	0.677	غير دالة عند (0.05)
	إناث	157	57.55	15.309				
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	ذكور	80	37.19	9.777	235	0.325	0.745	غير دالة عند (0.05)
	إناث	157	37.64	10.200				
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	ذكور	80	24.56	6.756	235	0.103	0.918	غير دالة عند (0.05)
	إناث	157	24.46	6.953				
الدرجة الكلية	ذكور	80	205.43	45.043	235	0.582	0.561	غير دالة عند (0.05)
	إناث	157	209.00	44.578				

مناقشة الفرضية: من خلال الجدول (32) يُلاحظ أن قيمة (ت) قد بلغت (0.582)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.561)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)؛ وبالتالي تُقبل الفرضية الصفرية لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير الجنس.

وقد يُعزى ذلك إلى أنَّ العاملين الذكور والإناث يعملون في بيئة عمل مشابهة، ويخضعون لنفس الأنظمة والقوانين والتعليمات، ويواجهون الصعوبات نفسها في العمل، ويعايشون الظروف نفسها (المكان،

والزمان، والمؤثرات). كما أنَّ القوانين المعمول بها لا تعطي فروقاً بين العاملين من كلا الجنسين، وتعطي لهم بالتساوي فرص التأهيل والتدريب لاكتساب المهارات والخبرات دون النظر لاعتبار النوع الاجتماعي.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقُّق من صحَّة هذه الفرضية تمَّ حساب دلالة الفروق بين درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي: (ثانوية، معهد، إجازة جامعية)، باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA)، وجاءت النتائج كما في الجدول (33):

الجدول (33) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

محاور استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية	متغير المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	القيمة الاحتمالية	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	ثانوية	48	56.06	13.245	71.819	0.000	دالة عند (0.01)
	معهد	130	50.81	9.252			
	إجازة جامعية	59	78.97	7.132			
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	ثانوية	48	28.42	6.035	31.021	0.000	دالة عند (0.01)
	معهد	130	25.93	5.035			
	إجازة جامعية	59	38.95	4.633			
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	ثانوية	48	53.81	15.513	25.189	0.000	دالة عند (0.01)
	معهد	130	53.49	14.217			
	إجازة جامعية	59	68.34	11.353			
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	ثانوية	48	34.38	9.033	34.099	0.000	دالة عند (0.01)
	معهد	130	34.88	9.078			
	إجازة جامعية	59	45.75	8.260			

المحور الخامس: (الجانب البيئي)	ثانوية	48	22.08	6.297	34.887	0.000	دالة عند (0.01)
	معهد	130	22.81	6.273			
	إجازة جامعية	59	30.19	5.329			
الدرجة الكلية للاستبانة	ثانوية	48	194.75	34.233	65.587	0.000	دالة عند (0.01)
	معهد	130	187.92	32.613			
	إجازة جامعية	59	262.19	27.740			

يُلاحظ من الجدول (33) أنَّ قيمة (ف) بلغت (65.587) والقيمة الاحتمالية (0.000)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0,01)؛ مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة در دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي في الدرجة الكلية والمحاور الفرعية، كما تبين بعد تطبيق اختبار بونفيروني (Bonferroni) لمقارنة الفروق بين المتوسطات والفروق كانت لصالح العاملين الذين يمتلكون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى).

الجدول (34) نتائج اختبار (Bonferroni) لمقارنة الفروقات بين متوسطات الإجابات لأفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

محاور الاستبانة	متغير الدراسة (1)	متغير الدراسة (2)	اختلاف المتوسطات	قيمة (sig)	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	ثانوية	معهد	5.255*	0.005	دالة لصالح حملة الثانوية
		إجازة جامعية	-22.904*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	معهد	إجازة جامعية	-28.904*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	ثانوية	معهد	2.486*	0.014	دالة لصالح حملة الثانوية
		إجازة جامعية	-10.532*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	معهد	إجازة جامعية	-13.018*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	ثانوية	معهد	0.320	1.000	غير دالة
		إجازة جامعية	-14.526*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	معهد	إجازة جامعية	-14.847*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	ثانوية	معهد	-0.510	1.000	غير دالة
		إجازة جامعية	-11.371*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	معهد	إجازة جامعية	-10.861*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	ثانوية	معهد	-0.724	1.000	غير دالة
		إجازة جامعية	-8.103*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية

	معهد	إجازة جامعية	-7.379*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
الدرجة الكلية	**ثانوية**	معهد	6.827	0.616	غير دالة
		إجازة جامعية	-67.436*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	معهد	إجازة جامعية	-74.263*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية

يُلاحظ من خلال الجدول (34) وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات أفراد عينة الدراسة الذين يحملون مؤهل علمي (الثانوية) وبين الذين يحملون مؤهل علمي (الإجازة الجامعية) والبالغ (-67.436*) في الدرجة الكلية، وذلك عند مستوى الدلالة (0.05)، وذلك لصالح العاملين الذين يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى).

كما يُلاحظ من خلال الجدول (34) وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات أفراد عينة الدراسة الذين يحملون مؤهل علمي (معهد) وبين الذين يحملون مؤهل علمي (الإجازة الجامعية) والبالغ (-74.263*) في الدرجة الكلية، وذلك عند مستوى الدلالة (0.05)، وذلك لصالح العاملين الذين يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى).

ويمكن تفسير ذلك بأنَّ العاملون في المنظمات غير الحكومية ذوي المؤهل العلمي المرتفع، يعملون على تحقيق أهداف المنظمة التي يعملون فيها، ويرون أنَّ هذه المنظمات تعمل على تحسين الواقع الخدمي والتعليمي والاجتماعي في سورية ودعمه، وذلك من خلال عمل تلك المنظمات على تدريب الأفراد وتطوير مهاراتهم وقدراتهم الشخصية.

كما أنَّ الأفراد ذوي المؤهل العلمي المرتفع أكثر دراية بقضايا دعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لأنهم تلقوا تعليماً أكثر من الأفراد الآخرين.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة ياسين (2011) التي أظهرت نتائجها وجود فروق في واقع برامج المنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية بدرجات مختلفة ومتفاوتة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

كما تتفق مع نتيجة دراسة شيخو (2015) التي أظهرت نتائجها وجود فروقاً في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المحور الأول لصالح حملة الدراسات العليا، وفي المحور الثالث لصال حملة البكالوريوس، أما المحور الثاني فلم تظهر فيه أية فروق. والشكل الآتي يوضح تلك الفروق:

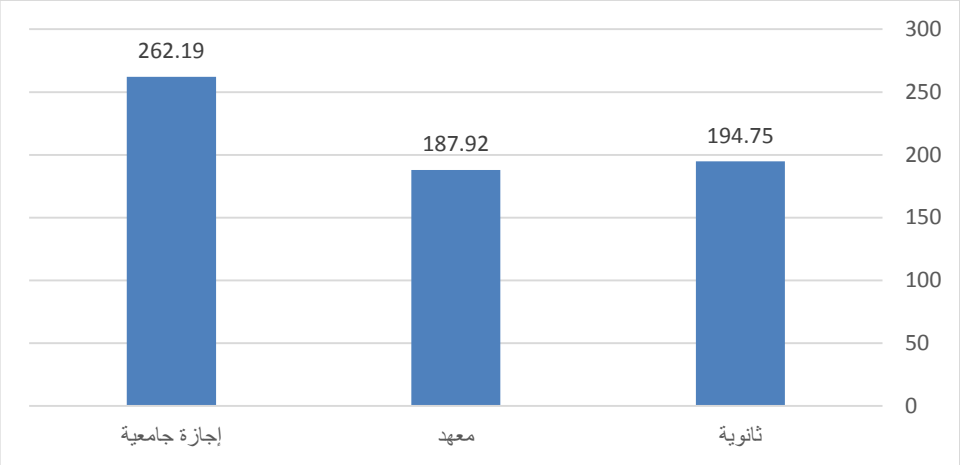

الشكل (11) الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.

للتحقُّق من صحَّة هذه الفرضية تمَّ حساب دلالة الفروق بين درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة: (2 سنة فأقل، من 3- 5 سنوات، من 6- 9 سنوات، 10 سنوات فأكثر)، باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA)، وجاءت النتائج كما في الجدول (35):

الجدول (35) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

محاور دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية	متغير عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	القيمة الاحتمالية	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	2 سنة فأقل	65	53.37	12.340	15.265	0.000	دالة عند (0.01)
	من 3- 5 سنوات	51	53.24	11.399			
	من 6- 9 سنوات	68	67.78	16.242			
	10 سنوات فأكثر	53	59.66	15.166			

المحور الثاني: (الجانب الصحي)	2 سنة فأقل	65	27.23	5.981	12.749	0.000	دالة عند (0.01)
	من 3- 5 سنوات	51	27.18	5.570			
	من 6- 9 سنوات	68	33.79	8.289			
	10 سنوات فأكثر	53	29.79	7.461			
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	2 سنة فأقل	65	53.72	14.429	5.457	0.000	دالة عند (0.01)
	من 3- 5 سنوات	51	53.43	15.412			
	من 6- 9 سنوات	68	62.62	14.851			
	10 سنوات فأكثر	53	58.38	14.518			
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	2 سنة فأقل	65	34.83	8.695	7.620	0.000	دالة عند (0.01)
	من 3- 5 سنوات	51	34.92	8.951			
	من 6- 9 سنوات	68	41.91	10.571			
	10 سنوات فأكثر	53	37.53	10.129			
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	2 سنة فأقل	65	22.66	6.211	8.308	0.000	دالة عند (0.01)
	من 3- 5 سنوات	51	22.71	6.488			
	من 6- 9 سنوات	68	27.69	6.605			
	10 سنوات فأكثر	53	24.38	7.036			
الدرجة الكلية للاستبانة	2 سنة فأقل	65	191.82	34.523	15.028	0.000	دالة عند (0.01)
	من 3- 5 سنوات	51	191.47	33.221			
	من 6- 9 سنوات	68	233.79	47.605			
	10 سنوات فأكثر	53	209.74	46.268			

يُلاحظ من الجدول (35) أنَّ قيمة (ف) بلغت (15.028) والقيمة الاحتمالية (0.000)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0,01)؛ مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في الدرجة الكلية والمحاور الفرعية، كما تبين بعد تطبيق اختبار

بونفيروني (Bonferroni) لمقارنة الفروق بين المتوسطات أنَّ الفروق كانت لصالح العاملين الذين كان لديهم سنوات خبرة: (من 6- 9 سنوات).

الجدول (36) نتائج اختبار (Bonferroni) لمقارنة الفروقات بين متوسطات الإجابات لأفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

محاور الاستبانة	متغير الدراسة (1)	متغير الدراسة (2)	اختلاف المتوسطات	قيمة (sig)	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	2 سنة فأقل	من 3- 5 سنوات	0.134	1.000	غير دالة
		من 6- 9 سنوات	-14.410*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-6.291	0.097	غير دالة
	من 3- 5 سنوات	من 6- 9 سنوات	-14.544*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-6.425	0.123	غير دالة
	من 6- 9 سنوات	10 سنوات فأكثر	8.119*	0.011	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	2 سنة فأقل	من 3- 5 سنوات	0.054	1.000	غير دالة
		من 6- 9 سنوات	-6.563*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-2.562	0.290	غير دالة
	من 3- 5 سنوات	من 6- 9 سنوات	-6.618*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-2.616	0.343	غير دالة
	من 6- 9 سنوات	10 سنوات فأكثر	4.002*	0.012	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	2 سنة فأقل	من 3- 5 سنوات	0.292	1.000	غير دالة
		من 6- 9 سنوات	-8.895*	0.004	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-4.654	0.542	غير دالة
	من 3- 5 سنوات	من 6- 9 سنوات	-9.186*	0.006	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-4.946	0.537	غير دالة
	من 6- 9 سنوات	10 سنوات فأكثر	4.240	0.713	غير دالة
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	2 سنة فأقل	من 3- 5 سنوات	-0.091	1.000	غير دالة
		من 6- 9 سنوات	-7.081*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-2.698	0.792	غير دالة
	من 3- 5 سنوات	من 6- 9 سنوات	-6.990*	0.001	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-2.607	1.000	غير دالة
	من 6- 9 سنوات	10 سنوات فأكثر	4.383	0.083	غير دالة

المحور الخامس: (الجانب البيئي)	2 سنة فأقل	من 3- 5 سنوات	-0.044	1.000	غير دالة
		من 6- 9 سنوات	-5.030*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-1.716	0.959	غير دالة
	من 3- 5 سنوات	من 6- 9 سنوات	-4.985*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-1.671	1.000	غير دالة
	من 6- 9 سنوات	10 سنوات فأكثر	3.314*	0.038	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
الدرجة الكلية	2 سنة فأقل	من 3- 5 سنوات	0.345	1.000	غير دالة
		من 6- 9 سنوات	-41.979*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-17.920	0.117	غير دالة
	من 3- 5 سنوات	من 6- 9 سنوات	-42.324*	0.000	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)
		10 سنوات فأكثر	-18.265	0.147	غير دالة
	من 6- 9 سنوات	10 سنوات فأكثر	24.058*	0.010	دالة لصالح الفئة (من 6-9 سنوات)

يُلاحظ من خلال الجدول (36) وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات أفراد عينة الدراسة الذين لديهم سنوات الخبرة (2 سنة فأقل) وبين الذين لديهم سنوات خبرة (من 6- 9 سنوات) والبالغ (41.979-*) في الدرجة الكلية، وذلك عند مستوى الدلالة (0.05)، وذلك لصالح العاملين الذين لديهم سنوات خبرة (من 6- 9 سنوات).

كما يُلاحظ من خلال الجدول (36) وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات أفراد عينة الدراسة الذين لديهم سنوات الخبرة (من 3- 5 سنوات) وبين الذين لديهم سنوات خبرة (من 6- 9 سنوات) والبالغ (42.324-*) في الدرجة الكلية، وذلك عند مستوى الدلالة (0.05)، وذلك لصالح العاملين الذين لديهم سنوات خبرة (من 6- 9 سنوات).

ويُلاحظ من خلال الجدول (36) وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات أفراد عينة الدراسة الذين لديهم سنوات الخبرة (10 سنوات فأكثر) وبين الذين لديهم سنوات خبرة (من 6- 9 سنوات) والبالغ (24.058-*) في الدرجة الكلية، وذلك عند مستوى الدلالة (0.05)، وذلك لصالح العاملين الذين لديهم سنوات خبرة (من 6- 9 سنوات).

ويمكن تفسير ذلك بأنَّ العاملون الذين لديهم عدد كبير من سنوات الخبرة، أصبح لديهم معرفة واطلاع أكثر على طبيعة الخدمات التنموية التي تُقدمها المنظمات غير الحكومية مع مرور الوقت، ومتطلبات تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في التعليم، وتلك الخبرة زادت من قدرات العامل ومهاراته في تحديد أدوار المنظمة وآليات تطويرها.

كما أنَّ العامل ذوي الخبرة أقدر على رصد المخرجات التِّي تَّم تحقيقها إثر تطبيق برامج التعليم والتنمية للمنظمات غير الحكومية لدعم التَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة من أجل تعزيز المخرجات المتحقِّقة، والدراسة عن الأسباب حول المخرجات التِّي لم تتحقَّق.

كما أنَّ العاملون ذوو الخبرة الكبيرة في العمل أصبح لديهم معرفة واطِّلاع أكثر على واقع عمل المنظمات غير الحكومية مع مرور الوقت، وعلاقة المنظمة بالمجتمع المحيط بها، وبالمؤسسات التعليمية والاقتصادية في المجتمع. والشكل الآتي يوضح تلك الفروق:

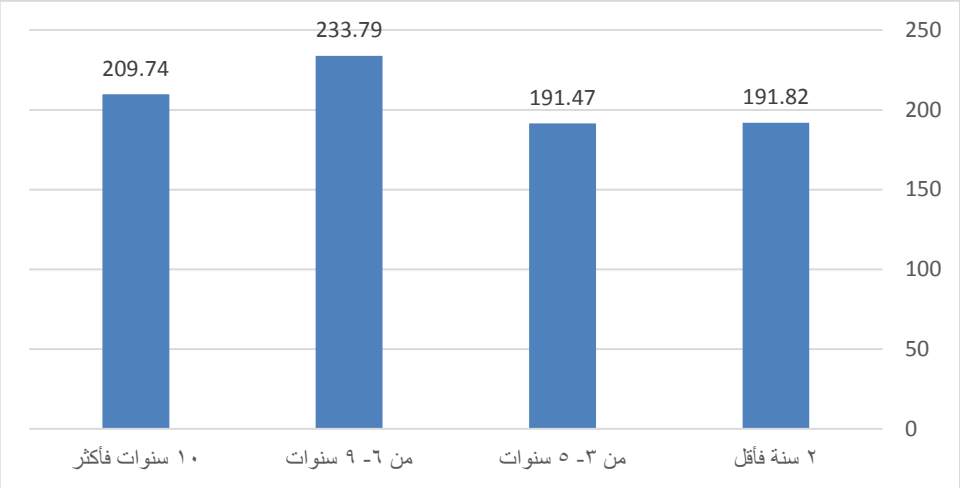

الشكل (12) الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير التوصيف الوظيفي.

للتحقُّق من صحَّة هذه الفرضية تمَّ حساب دلالة الفروق بين درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير التوصيف الوظيفي: (إداري، متطوع)، باستخدام اختبار (ت) ستيودنت، وجاءت النتائج كما في الجدول (37):

الجدول (37) نتائج اختبار (ت) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير التوصيف الوظيفي

محاور الاستبانة	متغير التوصيف الوظيفي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	إداري	72	58.54	15.420	235	0.226	0.821	غير دالة عند (0.05)
	متطوّع	165	59.03	15.222				
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	إداري	72	29.75	7.422	235	0.102	0.919	غير دالة عند (0.05)
	متطوّع	165	29.64	7.526				
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	إداري	72	56.35	14.730	235	0.605	0.546	غير دالة عند (0.05)
	متطوّع	165	57.65	15.426				
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	إداري	72	36.97	10.212	235	0.519	0.604	غير دالة عند (0.05)
	متطوّع	165	37.71	9.988				
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	إداري	72	24.58	7.083	235	0.126	0.900	غير دالة عند (0.05)
	متطوّع	165	24.46	6.801				
الدرجة الكلية	إداري	72	206.19	43.779	235	0.363	0.717	غير دالة عند (0.05)
	متطوّع	165	208.49	45.171				

مناقشة الفرضية: من خلال الجدول (37) يُلاحظ أن قيمة (ت) قد بلغت (0.363)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.717)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)؛ وبالتالي تُقبل الفرضية الصفرية لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير التوصيف الوظيفي.

وقد يعود السبب في ذلك إلى إدراك الإداريين والمتطوعين واطلاعهم بشكل تام على الخطط التنموية والبرامج التعليمية والخدمية والإغاثية التي تعدُّها وتقدّمها المنظمات غير الحكومية لأفراد المجتمع السوري، وحرصهم الدائم على توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي. فضلاً عن سعي تلك المنظمات إلى إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع السوري

وبطريقة تلاءم إمكانيات، وتساهم بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات الاجتماعية والتعليمية، ووضع الحلول المناسبة لها التي تشتمل على الأهداف البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية.

كما أنَّ دعم البرامج والأنشطة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية يتطلب جهداً أكبر نسبياً الأمر الذي يتطلب دراية أكبر بقدرات المنظمة وأهدافها وأنشطتها وبرامجها، حيدث إنَّ المدير والموظف والمتطوع جميعهم مسؤولين عن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، ويطلعون على مجريات الأمور في المنظمات غير الحكومية لأنهم متواجدون بصفة دائمة ومتابعون لكل جديد في عمل تلك المنظمات.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير الجنس.

للتحقُّق من صحَّة هذه الفرضية تمَّ حساب الفروق بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين)، تُعزى إلى متغير الجنس: (ذكور، إناث)، باستخدام اختبار ت ستيودنت (t-test)، وجاءت النتائج كما في الجدول (38):

الجدول (38) نتائج اختبار (ت) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير الجنس

محاور الاستبانة	متغير الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	ذكور	231	49.58	14.174	657	0.998	0.319	غير دالة عند (0.05)
	إناث	428	48.44	13.789				
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	ذكور	231	21.26	6.178	657	1.165	0.245	غير دالة عند (0.05)
	إناث	428	20.68	6.022				

المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	ذكور	231	50.39	13.889	657	1.346	0.179	غير دالة عند (0.05)
	إناث	428	48.89	13.485				
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	ذكور	231	30.91	9.064	657	1.507	0.132	غير دالة عند (0.05)
	إناث	428	29.83	8.644				
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	ذكور	231	15.79	4.548	657	1.351	0.177	غير دالة عند (0.05)
	إناث	428	15.31	4.266				
الدرجة الكلية	ذكور	231	167.91	45.260	657	1.320	0.187	غير دالة عند (0.05)
	إناث	428	163.14	43.766				

مناقشة الفرضية: من خلال الجدول (38) يُلاحظ أن قيمة (ت) قد بلغت (1.320)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.187)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)؛ وبالتالي تُقبل الفرضية الصفرية لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير الجنس.

وقد يعود السبب في عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين إلى استشعار المنظمات غير الحكومية بأهمية دورها في دعم برامج التنمية الاجتماعية المستدامة للأفراد من كلا الجنسين في المجتمع السوري، ورؤية المنظمات غير الحكومية أنَّ دعم برامج التنمية الاجتماعية لمختلف الأفراد في المجتمع السوري من أهم الوسائل التي تساعد المجتمع السوري على تجاوز آثار الحرب والأزمة الصعبة التي عاشها، وإعادة الحياة الاجتماعية إلى المناطق التي تضرَّرت وتدمرت بسبب الأعمال الإرهابية التي عاناها المجتمع السوري، وإيمان تلك المنظمات غير الحكومية بأنَّ تعزيز التنمية الاجتماعية يكون من خلال دعم التعليم والمؤسسات التعليمية، وتوفير فرص العمل لكلا الجنسين، والعمل على محاربة الفقر، ودعم المشاريع الاجتماعية المختلفة من أجل النهوض بواقع تلك المناطق التي عانت من تبعات الأزمة السورية، والعمل على الحد من قسوة الظروف من خلال تقديم الدعم المالي، والعمل على الحد من البطالة، وتوفير فرص عمل لزيادة الإنتاج وزيادة الدخل للأسر المتضرّرة.

وأيضاً تعزى تلك النتيجة إلى إيمان تلك المنظمات غير الحكومية بأنَّ الفرد المستفيد من كلا الجنسين هو محور العملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومركز اهتمامها، لذا أولته الاهتمام الأكبر بتعزيز قدراته المختلفة، وتطوير مهاراته، وخاصةً الفئة الأضعف في تلك الأزمة السورية، وهم فئة الطلبة، وفئة النساء، من خلال العمل على بناء وتطوير قدراتهم، وإدخالهم في سوق العمل، وتأمين فرص عمل لهم؛ واستشعار تلك المنظمات غير الحكومية أنَّ العمل التعاوني سبيل فاعل لتحقيق الأهداف التنميوية المرجوة سواءً على مستوى دعم التعليم أو على مستوى دعم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموماً.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة مرتجى (2012) التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة في اتجاهاتهم نحو دور منظمات المجتمع المدني في رعاية الشباب وفق متغير الجنس.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقُّق من صحَّة هذه الفرضية تمَّ حساب دلالة الفروق بين درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي: (تاسع فما دون، ثانوية، إجازة جامعية)، باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA)، وجاءت النتائج كما في الجدول (39):

الجدول (39) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

محاور استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية	متغير المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	القيمة الاحتمالية	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	تاسع فما دون	117	45.73	12.507	7.937	0.000	دالة عند (0.01)
	ثانوية	358	48.27	13.917			
	إجازة جامعية	184	51.93	14.274			
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	تاسع فما دون	117	19.19	5.753	6.692	0.001	دالة عند (0.01)
	ثانوية	358	20.97	6.337			
	إجازة جامعية	184	21.78	5.556			

المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	تاسع فما دون	117	46.44	11.954	5.330	0.005	دالة عند (0.01)
	ثانوية	358	49.24	13.835			
	إجازة جامعية	184	51.64	13.926			
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	تاسع فما دون	117	27.96	8.283	5.922	0.003	دالة عند (0.01)
	ثانوية	358	30.27	8.850			
	إجازة جامعية	184	31.51	8.794			
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	تاسع فما دون	117	14.93	4.268	4.501	0.009	دالة عند (0.01)
	ثانوية	358	15.47	4.399			
	إجازة جامعية	184	15.83	4.362			
الدرجة الكلية للاستبانة	تاسع فما دون	117	154.24	38.945	6.362	0.002	دالة عند (0.01)
	ثانوية	358	164.23	45.525			
	إجازة جامعية	184	172.68	43.860			

يُلاحظ من الجدول (39) أنَّ قيمة (ف) بلغت (6.362) والقيمة الاحتمالية (0.002)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0,01)؛ مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي في الدرجة الكلية والمحاور الفرعية، كما تبين بعد تطبيق اختبار بونفيروني (Bonferroni) لمقارنة الفروق بين المتوسطات أنَّ الفروق كانت لصالح المستفيدين الذين يمتلكون مؤهل علمي (إجازة جامعية).

الجدول (40) نتائج اختبار (Bonferroni) لمقارنة الفروقات بين متوسطات الإجابات لأفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

محاور الاستبانة	متغير الدراسة (1)	متغير الدراسة (2)	اختلاف المتوسطات	قيمة (sig)	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	تاسع فأقل	ثانوية	-2.539	0.252	غير دالة
		إجازة جامعية	-6.208*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	ثانوية	إجازة جامعية	-3.669*	0.010	دالة لصالح الإجازة الجامعية
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	تاسع فأقل	ثانوية	-1.784*	0.017	دالة لصالح حملة الثانوية
		إجازة جامعية	-2.589*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	ثانوية	إجازة جامعية	-0.805	0.424	غير دالة
المحور الثالث: (الجانب	تاسع فأقل	ثانوية	-2.807	0.156	غير دالة
		إجازة جامعية	-5.200*	0.004	دالة لصالح الإجازة الجامعية

الاجتماعي)	ثانوية	إجازة جامعية	−2.393	0.156	غير دالة
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	تاسع فأقل	ثانوية	−2.316*	0.039	دالة لصالح الثانوي
		إجازة جامعية	−3.548*	0.002	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	ثانوية	إجازة جامعية	−1.232	0.362	غير دالة
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	تاسع فأقل	ثانوية	−0.540	0.737	غير دالة
		إجازة جامعية	−3.894*	0.000	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	ثانوية	إجازة جامعية	−0.354	1.000	غير دالة
الدرجة الكلية	تاسع فأقل	ثانوية	−9.987	0.100	غير دالة
		إجازة جامعية	−18.440*	0.001	دالة لصالح الإجازة الجامعية
	ثانوية	إجازة جامعية	−8.453	0.103	غير دالة

يُلاحظ من خلال الجدول (40) وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات أفراد عينة الدراسة الذين يحملون مؤهل علمي (تاسع فأقل) وبين الذين يحملون مؤهل علمي (الإجازة الجامعية) والبالغ (18.440− *) في الدرجة الكلية، وذلك عند مستوى الدلالة (0.05)، وذلك لصالح المستفيدين الذين يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى).

ويمكن تفسير ذلك بأنَّ الأفراد المستفيدين الحاصلين على مؤهل علمي مرتفع أقدر على التفاعل والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة سواءً على مستوى التنمية الاجتماعية أم التنمية الاقتصادية ... وغيرها. واعتقاد المنظمات غير الحكومية بأنَّ تعزيز قدرات الطلبة الذين يتابعون تعليمهم هو هدف في حد ذاته للوصول إلى الجيل القادر على البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمجتمع الذي عانى من ويلات الحرب والأزمات والأعمال الإرهابية.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة ياسين (2011) التي أظهرت نتائجها وجود فروق دالة إحصائياً في واقع برامج المنظمات غير الحكومية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي. والشكل الآتي يوضح تلك الفروق:

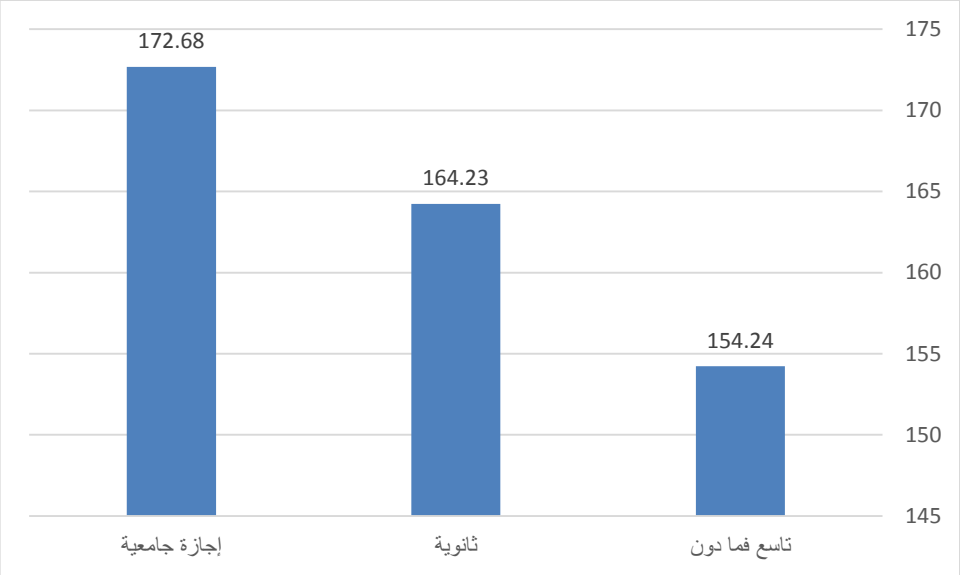

الشكل (13) الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير عدد سنوات التهجير.

للتحقُّق من صحَّة هذه الفرضية تمَّ حساب دلالة الفروق بين درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير عدد سنوات التهجير: (4 سنوات فأقل، 5 سنوات فأكثر)، باستخدام اختبار (ت) ستيودنت، وجاءت النتائج كما في الجدول (41):

الجدول (41) نتائج اختبار (ت) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير عدد سنوات التهجير

محاور الاستبانة	متغير سنوات التهجير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	4 سنوات فأقل	210	49.82	14.126	657	1.236	0.217	غير دالة عند (0.05)
	5 سنوات فأكثر	449	48.38	13.822				
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	4 سنوات فأقل	210	21.31	6.182	657	1.255	0.210	غير دالة عند (0.05)
	5 سنوات فأكثر	449	20.68	6.026				
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	4 سنوات فأقل	210	50.77	13.830	657	1.746	0.081	غير دالة عند (0.05)
	5 سنوات فأكثر	449	48.78	13.513				
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	4 سنوات فأقل	210	31.08	9.071	657	1.738	0.083	غير دالة عند (0.05)
	5 سنوات فأكثر	449	29.80	8.653				
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	4 سنوات فأقل	210	15.82	4.559	657	1.403	0.161	غير دالة عند (0.05)
	5 سنوات فأكثر	449	15.31	4.273				
الدرجة الكلية	4 سنوات فأقل	210	168.80	45.059	657	1.581	0.114	غير دالة عند (0.05)
	5 سنوات فأكثر	449	162.95	43.895				

مناقشة الفرضية: من خلال الجدول (41) يُلاحظ أن قيمة (ت) قد بلغت (1.581)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.114)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)؛ وبالتالي تُقبل الفرضية الصفرية لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير عدد سنوات التهجير.

وقد يُعزى ذلك إلى قيام المنظمات غير الحكومية العاملة منذ بداية الأزمة السورية على بذل جهوداً كبيرة في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية ودعم البرامج التعليمية وفقاً لخطط تنموية وضعتها المنظمة، كما أخذت على عاتقها تنفيذ البرامج التنموية التي لا يتسنَّى للمؤسسات الحكومية تنفيذها خلال الأزمة السورية، كما عملت تلك المنظمات خلال سنوات الأزمة السورية على تقديم برامج نوعية لجميع الفئة المستفيدة من برامجها وأنشطتها التنموية، وحرصها على ضمان توافق هذه البرامج والأنشطة التنموية مع أولويات وحاجات المستفيدين من خدمات تلك المنظمات، وزيادة تقبلها الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع المحلي. فضلاً عن قيامها بوضع رؤية واضحة ومحدَّدة يتم على أساسها دعم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر تضرراً من الأزمة السورية، ووضع برامج للمتابعة والإشراف طوال سنوات الأزمة في سورية.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المنظمة.

للتحقُّق من صحَّة هذه الفرضية تمَّ حساب دلالة الفروق بين درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المنظمة: (الهلال الأحمر، الأمانة السورية للتنمية، المجلس الدانماركي)، باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA)، وجاءت النتائج كما في الجدول (42):

الجدول (42) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المنظمة

محاور استبانة	متغير المنظمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	القيمة الاحتمالية	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	الهلال الأحمر	452	48.39	14.180	0.086	0.918	غير دالة عند (0.05)
	الأمانة السورية	132	48.89	13.609			
	المجلس الدانماركي	75	48.21	13.055			
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	الهلال الأحمر	452	20.81	6.031	0.253	0.777	غير دالة عند (0.05)
	الأمانة السورية	132	21.21	6.272			
	المجلس الدانماركي	75	20.72	6.077			

المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	الهلال الأحمر	452	49.28	13.623	0.076	0.926	غير دالة عند (0.05)
	الأمانة السورية للتنمية	132	49.78	14.026			
	المجلس الدانماركي	75	49.59	13.181			
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	الهلال الأحمر	452	30.19	8.891	0.142	0.867	غير دالة عند (0.05)
	الأمانة السورية للتنمية	132	30.48	8.585			
	المجلس الدانماركي	75	29.80	8.733			
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	الهلال الأحمر	452	15.52	4.515	0.671	0.512	غير دالة عند (0.05)
	الأمانة السورية للتنمية	132	15.61	4.043			
	المجلس الدانماركي	75	14.93	4.028			
الدرجة الكلية للاستبانة	الهلال الأحمر	452	164.73	44.799	0.092	0.912	غير دالة عند (0.05)
	الأمانة السورية للتنمية	132	165.97	44.188			
	المجلس الدانماركي	75	163.25	42.098			

يُلاحظ من الجدول (42) أنَّ قيمة (ف) بلغت (0.092) والقيمة الاحتمالية (0.912)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (0,05)؛ مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المنظمة في الدرجة الكلية والمحاور الفرعية.

وقد يعود السبب في ذلك إلى حرص تلك المنظمات غير الحكومية على التواصل الجيد مع المستفيدين من خدماتها. والاهتمام أكثر بهم، والعمل على تقديم جوائز تحفيزية للمتدربين لديها في نهاية كل دورة تدريبية أو تعليمية. فضلاً عن حرصها على القيام بتنظيم برامج وحملات واسعة النطاق للترويج لخدماتها الاجتماعية والتعليمية والتنموية، ومحاولة تحديد مفهوم واضح ومتكامل لها، وذلك للعمل على زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي بأهمية هذه البرامج التنموية، وما يعود على بالنفع على المجتمع بأفراده ومؤسساته المختلفة.

كما أنَّها تسمح للأفراد بممارسة حقوقهم، وتلبية مطالبهم التنموية وفقاً لاهتماماتهم ورغباتهم بغض النظر عن الفوراق المادية والثقافية الموجودة بينهم، ما يعزز من دورها ومكانتها داخل المجتمع السوري من أجل النهوض بواقع المجتمع التنموي في مجالاته المختلفة. إنَّ هذه المنظمات المختلفة تعمل على تنفيذ برامج تنموية متكاملة في مختلف نجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية كبرامج محو الأمية، وعودة الأطفال المتسربين إلى المدارس، والتدريب والتأهيل على بعض المهن والحِرَف الصناعية البسيطة المختلفة، ومساعدة الأسر المحتاجة مادياً أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم المِنَح والقروض للمشروعات الصغيرة، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال العمل على زيادة فرص العمل، ... الخ.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة اسبر (2010) التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق بين استجابات الجمهور المستفيد من برامج منظمات المجتمع الأهلي التّربوية في المجالات (المعرفية، المهارية، الوجدانية) تبعاً لمتغير المنظّمة.

وهذا ما يختلف مع نتيجة دراسة السعدي (2010) التي أظهرت نتائجها ظهور فروق بين استجابات أعضاء مجلس الإدارة في تلك المنظمات نحو وظائف الإدارة وفق متغير المنظمة. ويختلف مع دراسة ياسين (2011) التي أظهرت نتائجها وجود فروق دالة إحصائياً في واقع برامج المنظمات غير الحكومية تبعاً لمتغير المنظمة. كما تختلف مع نتائج دراسة ياسين (2016) التي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء مجلس إدارة الجمعيات عن واقع الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات المجتمع تبعاً لمتغير المنظمة، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأعضاء تبعاً للصعوبات التي تواجهها في تنفيذ خططها وبرامجها وأنشطتها لخدمة المرأة الريفية وفقاً لمتغير المنظمة أيضاً.

ثالثاً . ملخص نتائج الدراسة الميدانية:

أ . نتائج أسئلة الدراسة:

1. ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات)؟

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ مجموع المحاور كلّها، ومجموع بنود كلّ محور يشير إلى وجود مستوى متوسط لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات) وفق تقدير أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الرتبي لاستجابة أفراد عينة الدراسة (3.05). وكان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أكثر المحاور ارتفاعاً وفق تقديرهم المحور المتعلق بالجانب

الاجتماعي الذّي جاء في المرتبة الأولى بمتوسط رتبي بلغ (3.18)، وجاء في المرتبة الثّانية محور الجانب الاقتصادي بمتوسط رتبي بلغ (3.12)، وجاء في المرتبة الثّالثة محور الجانب البيئي بمتوسط رتبي بلغ (3.06)، وجاء في المرتبة الرابعة محور الجانب الصحي بمتوسط رتبي بلغ (2.96)، يليه في المرتبة الخامسة والأخيرة محور الجانب التعليمي بمتوسط رتبي بلغ (2.94).

2. ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين)؟

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ مجموع المحاور كلّها، ومجموع بنود كلّ محور يشير إلى وجود مستوى متوسط لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) وفق تقدير أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الرتبي لاستجابة أفراد عينة الدراسة (3.04). وكان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أكثر المحاور ارتفاعاً وفق تقديرهم المحور المتعلق بالجانب الاجتماعي الذّي جاء في المرتبة الأولى بمتوسط رتبي بلغ (3.08)، وجاء في المرتبة الثّانية محور الجانب التعليمي بمتوسط رتبي بلغ (3.05)، وجاء في المرتبة الثّالثة محور الجانب الاقتصادي بمتوسط رتبي بلغ (3.02)، وجاء في المرتبة الرابعة محور الجانب البيئي بمتوسط رتبي بلغ (3.00)، يليه في المرتبة الخامسة والأخيرة محور الجانب الصحي بمتوسط رتبي بلغ (2.98).

ب . نتائج فرضيات الدراسة:

تمَّ اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح العاملين الذين يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى).

الفرضية الثالثة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لصالح العاملين الذين لديهم سنوات خبرة (من 6– 9 سنوات).

الفرضية الرابعة: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير التوصيف الوظيفي.

الفرضية الخامسة: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير الجنس.

الفرضية السادسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح المستفيدين الذين يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى).

الفرضية السابعة: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير عدد سنوات التهجير.

الفرضية الثامنة: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المنظمة.

رابعاً . مقترحات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة خلُص الباحث إلى المقترحات الآتية:

1) عقد ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات وأبحاث علمية حول آليات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التنمية الاجتماعية من أجل التَّنمية المستدامة.

2) إشراك المنظمات غير الحكومية بشكل حقيقي في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقويم للبرامج الاجتماعية والتربوية والتنموية المختلفة.

3) إدراك مفهوم التربية لتحقيق التنمية الاجتماعية في جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

4) إجراء المزيد من الدراسات على الدور التربوي للمنظمات غير الحكومية لدعم عملية التنمية المستدامة للوقوف على مدى تقدُّم وتطوّر أداء هذه المنظمات، وتقييم عملها.

5) توفير الدعم الحكومي للمنظمات غير الحكومية السورية لإقامة مراكز تدريب، مزوَّدة بالتجهيزات الضرورية، للمساهمة والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية المستدامة بشكل فعَّال.

6) ضرورة تطوير قانون المنظمات غير الحكومية ليواكب المتغيرات ومستجدات العصر الحالي، ويستجيب للتحديات التنموية التي تواجه المجتمع السوري، وتُمنح مزيداً من الصلاحيات والمسؤوليات كي تقوم بأدوارها التنموية في المجتمع، وزيادة الدعم الحكومي المادي والمعنوي للمنظمات غير الحكومية ومتابعتها بتشكيل الهيئات الرقابية لمحاربة الفساد داخل هذه المنظمات.

7) ضرورة التركيز على برامج التأهيل والتدريب للكوادر العاملة في المنظمات غير الحكومية، من أجل تطوير أدائها الإداري والخدمي أكثر.

8) الاهتمام بطبيعة المجتمعات المحلية، ودراسة تركيبتها الاجتماعية، والعادات والتقاليد والموروث الثقافي لها، وذلك لتفقد احتياجاتها وإيجاد الحلول بما يتلاءم مع طبيعة تلك المجتمعات، وضمان عدم الدخول في أنشطة وبرامج للتنمية الاجتماعية لا تتناسب مع ظروغ المجتمع المحلي.

9) العمل على إيجاد برامج وأنشطة للتنمية الاجتماعية ذات أهداف استثمارية بعيدة المدى للمنظمات غير الحكومية، والتي تضمن استمرار تمويل أنشطة تلك المنظمات غير الحكومية.

الفصل الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية
. مقدمة.
أولاً . منهج الدراسة.
ثانياً . مجتمع الدراسة.
ثالثاً . عينة الدراسة.
رابعاً . أدوات الدراسة.
خامساً . صعوبات الدراسة.
سادساً . الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الفصل الرابع:
إجراءات الدراسة الميدانية

. مقدمة:

احتوى هذا الفصل على وصف وتحديد مجتمع الدراسة الأصلي، ووصف عينة الدراسة، وكيفية سحبها وخطوات إعداد أدوات الدراسة، والإجراءات المتَّبعة للتحقُّق من صدق، وثبات أدوات الدراسة، بالإضافة إلى ذكر القوانين، والمعادلات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة بغية الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، وفيما يلي توضيح لذلك:

أولاً . منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، حيث سيتم جمع معلومات عن دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية، وجرى اعتماد هذا المنهج لملاءمته لطبيعة الدراسة وفرضياتها.

واعتمد الباحث إجراءات الدراسة الآتية:

1. إعداد الصورة الأولية للاستبانتين في ضوء الأبحاث والدراسات السابقة.
2. عرض الصورة الأولية للاستبانتين على مجموعة من السادة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس، والأخذ بآراءهم.
3. التأكد من صدق، وثبات الاستبانتين.
4. إعداد الصورة النهائية للاستبانتين.
5. تحديد المجتمع الأصلي واختيار عينة الدراسة من العاملين في المنظمات غير الحكومية والمستفيدين من خدماتها في محافظة دمشق.
6. تطبيق الاستبانتين في صورتهما النهائية على العينة المختارة.
7. تصحيح الاستجابات ورصد البيانات تمهيداً لإدخالها إلى الحاسب الآلي.
8. معالجة البيانات إحصائياً وفقاً للأساليب الإحصائية المحدَّدة.
9. تحليل وتفسير النتائج التي تم التوصُّل إليها.

10. التوصُّل إلى النقاط الأساسية وبعض المقترحات التي تفيد في رفع مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للمستفيدين.

ثانياً . مجتمع الدراسة:

يتألف المجتمع الأصلي للدراسة من جميع العاملين في المنظمات غير الحكومية في محافظة دمشق الآتية: (الهلال الأحمر، الأمانة السورية للتنمية، المجلس الدانماركي)، والبالغ عددهم (946) عاملاً وعاملة بحسب الإحصائية الصادرة عن إدارة المنظمات سابقة الذكر للعام (2019).

والمجتمع الأصلي للمنظمات غير الحكومية الثلاثة التي طبَّق فيها الباحث أدوات دراسته من حيث العاملين، هي: الهلال الأحمر = (492) عاملاً وعاملة، الأمانة السورية للتنمية = (284) عاملاً وعاملة، والمجلس الدانماركي = (170) عاملاً وعاملة.

ويتألف المجتمع الأصلي من جميع المستفيدين من خدمات المنظمات غير الحكومية الثلاثة في محافظة دمشق التي طبَّق فيها الباحث أدوات دراسته، وهي: الهلال الأحمر = (4520) مستفيد، الأمانة السورية للتنمية = (1318) مستفيد، والمجلس الدانماركي = (749) مستفيد عن شهري: (شباط وأذار، 2019).

وقد اختار الباحث المنظمات الثلاثة سابقة الذكر للأسباب الآتية:

- تنوّع الخدمات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتعليمية التي تقدّمها تلك المنظمات.
- عمل تلك المنظمات الثلاث على أراضي الدولة السورية منذ بداية الأزمة السورية، وهذا ما أكسبها الكثير من خبرة العمل على الأرض السورية.
- تعدُّ تلك المنظمات من أنشط المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الأرض السورية.
- شمول الخدمات التي تقدّمها تلك المنظمات الثلاث لشرائح وفئات متنوّعة وواسعة من أفراد المجتمع السوري: (أطفال، مراهقين، شباب، نساء، طلبة ... الخ).

الجدول (2) عدد أفراد المجتمع الأصلي من العاملين في المنظمات غير الحكومية والمستفيدين منها في محافظة التي جرى اختيارها

عدد أفراد المجتمع الأصلي من العاملين في المنظمات غير الحكومية والمستفيدين منها في محافظة التي جرى اختيارها			
المنظمات غير الحكومية	العاملين	المستفيدين *	المجموع
الهلال الأحمر	492	4520	5012
الأمانة السورية للتنمية	284	1318	1602
المجلس الدانماركي	170	749	919
المجموع الكلي	946	6587	7533

* سُحبت العينة من المنظمات سابقة الذكر عشوائياً من المستفيدين الذين يراجعون المنظمة باستمرار، وقُدّر عدد المراجعين خلال الشهرين، وأخذ الباحث عينة عشوائية منهم.

ثالثاً . عينة الدراسة:

لقد اعتمد الباحث أسلوب العينة الطبقية العشوائية في السحب، لأنَّ المجتمع الأصلي غير متجانس من حيث الخصائص العمرية والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، وهي العينة التي يتم فيها تقسيم المجتمع إلى فئات أو طبقات تمثِّل خصائص المجتمع، ثمَّ يتم الاختيار العشوائي ضمن كل فئة أو طبقة، إذ إن هذه العينة (الطبقية) تعطي نفس النسب الموجودة في مجتمع الدراسة.

واختار الباحث العينة بعد الرجوع إلى إدارة المنظمات غير الحكومية التي تمَّ اختيارها التي سُحبت العينات الطبقية (العشوائية) منها وهي المنظمات الآتية: (الهلال الأحمر، الأمانة السورية للتنمية، المجلس الدانماركي)، واختار عدداً من أعضاء العاملين والمستفيدين عشوائياً، بحيث يكون كل عامل أو مستفيد في كل منظمة من المنظمات غير الحكومية سابقة الذكر مرشَّحاً لتطبيق الاستبانة عليه، وعليه يُمكن القول: إن الاختيار تمَّ بطريقة طبقية (المنظمة غير الحكومية)، وبطريقة عشوائية (عامل أو مستفيد)، وسحبت عينة بنسبة تمثيل بلغت (25%) من المجتمع الأصلي للعاملين بواقع (237) عامل، كما سحبت عينة بنسبة تمثيل بلغت (10%) من المجتمع الأصلي للمستفيدين بواقع (659) مستفيد من المنظمات غير الحكومية. ويمكن توضيح نسبة السحب من المجتمع الأصلي، والجداول الآتية توضّح نسبة سحب أفراد عينة الدراسة من المجتمع الأصلي للدراسة:

الجدول (3)

عدد أفراد عينة الدراسة المسحوبة (العاملين) مقارنة مع عدد أفراد المجتمع الأصلي

عدد أفراد المجتمع الأصلي للعاملين في المنظمات غير الحكومية		عدد أفراد العينة المسحوبة من العاملين في المنظمات غير الحكومية		
المنظمة غير الحكومية	المجموع	المنظمة غير الحكومية	العينة المسحوبة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
الهلال الأحمر	492	الهلال الأحمر	123	% 25
الأمانة السورية للتنمية	284	الأمانة السورية للتنمية	71	% 25
المجلس الدانماركي	170	المجلس الدانماركي	43	% 25.29
المجموع الكلي	946	**المجموع الكلي**	237	% 25.05

الجدول (4)

عدد أفراد عينة الدراسة المسحوبة (المستفيدين) مقارنة مع عدد أفراد المجتمع الأصلي

عدد أفراد المجتمع الأصلي للمستفيدين في المنظمات غير الحكومية		عدد أفراد العينة المسحوبة من المستفيدين في المنظمات غير الحكومية		
المنظمة غير الحكومية	المجموع	المنظمة غير الحكومية	العينة المسحوبة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
الهلال الأحمر	4520	الهلال الأحمر	452	% 10
الأمانة السورية للتنمية	1318	الأمانة السورية للتنمية	132	% 10.01
المجلس الدانماركي	749	المجلس الدانماركي	75	% 10.01
المجموع الكلي	6587	**المجموع الكلي**	659	% 10

الجدول (5) توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس (العاملين)

متغير	الفئة	عدد أفراد العينة	النسبة
الجنس	**ذكور**	80	% 33.8
	إناث	157	% 66.2
	المجموع الكلي	**237**	**%100**

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ (80) فرداً من أفراد عينة الدراسة من العاملين كانوا ذكوراً، وأنَّ (157) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا إناثاً. والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

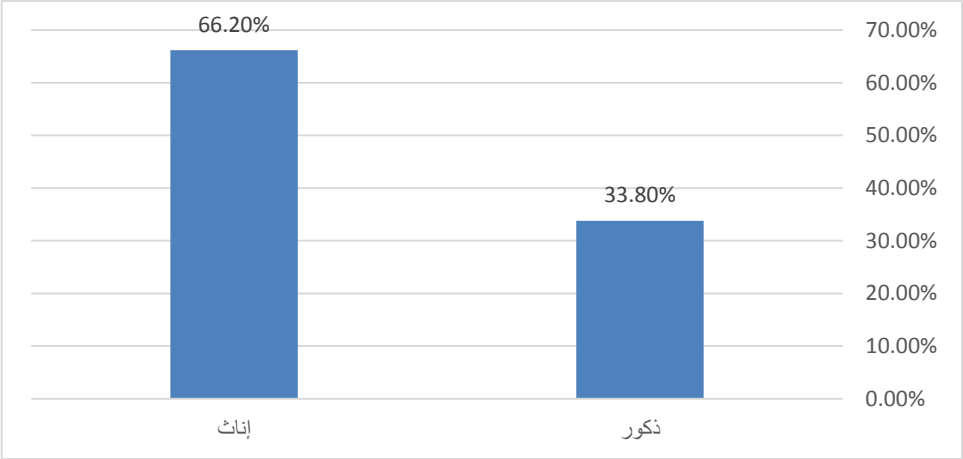

الشكل (1)

توزّع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس (العاملين)

الجدول (6)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي (العاملين)

المتغير	الفئة	عدد أفراد العينة	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوية	48	% 20.3
	معهد	130	% 54.9
	إجازة جامعية فأعلى	59	% 24.9
	المجموع الكلي	**237**	**%100**

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ (48) فرداً من أفراد عينة الدراسة من العاملين كانوا يحملون مؤهل علمي (ثانوية)، وأنَّ (130) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا يحملون مؤهل علمي (معهد)، وأنَّ (59) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى). والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

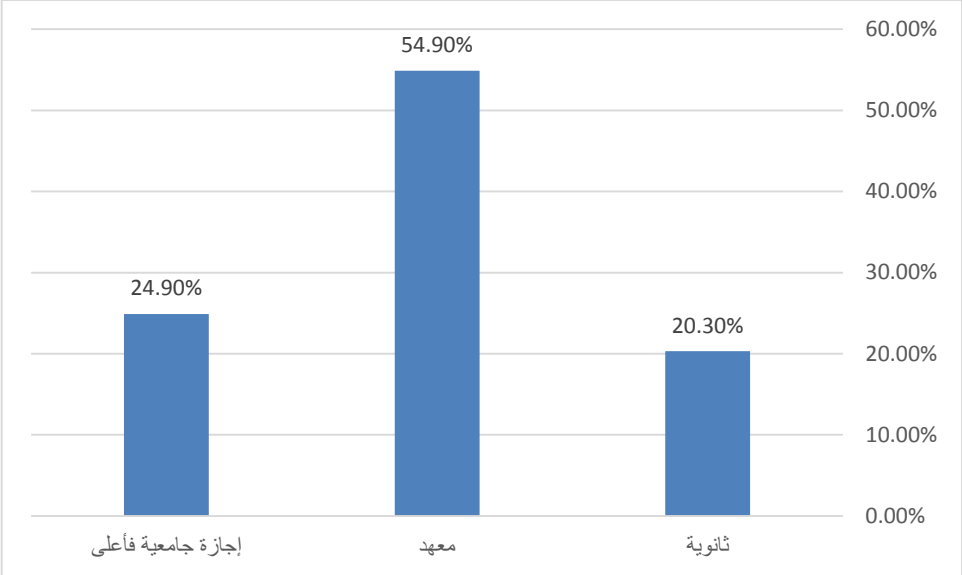

الشكل (2)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي (العاملين)

الجدول (7)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	عدد أفراد العينة	النسبة
عدد سنوات الخبرة	2 سنة فأقل	65	% 27.4
	من 3 – 5 سنوات	51	% 21.5
	من 6– 9 سنوات	68	% 28.7
	10 سنوات فأكثر	53	% 22.4
	المجموع الكلي	**237**	**%100**

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ (65) فرداً من أفراد عينة الدراسة كان لديهم سنوات خبرة (2 سنة فأقل)، وأنَّ (51) فرداً من أفراد عينة الدراسة كان لديهم سنوات خبرة (من 3– 5 سنوات)، وأنَّ (68) فرداً من أفراد عينة الدراسة كان لديهم من سنوات الخبرة (من 6– 9 سنوات)، بينما كان (53) فرداً من أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة (10 سنوات فأكثر). والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

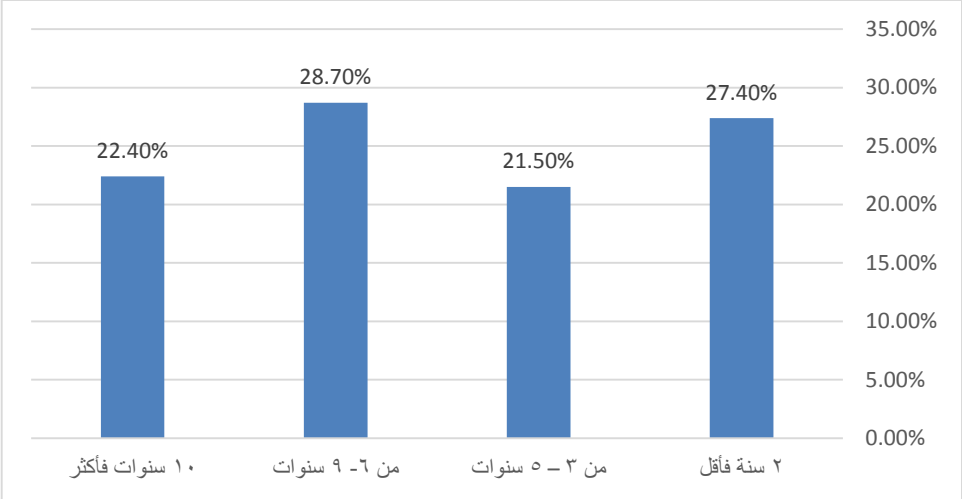

الشكل (3)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

الجدول (8)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمَّى الوظيفي

المتغير	الفئة	عدد أفراد العينة	النسبة
المسمَّى الوظيفي	إداري	72	% 30.4
	متطوع	165	% 69.6
	المجموع الكلي	**237**	**%100**

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ (72) فرداً من أفراد عينة الدراسة يعملون بصفة (إداري)، بينما كان (165) فرداً من أفراد عينة الدراسة يعملون بصفة (متطوّع). والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

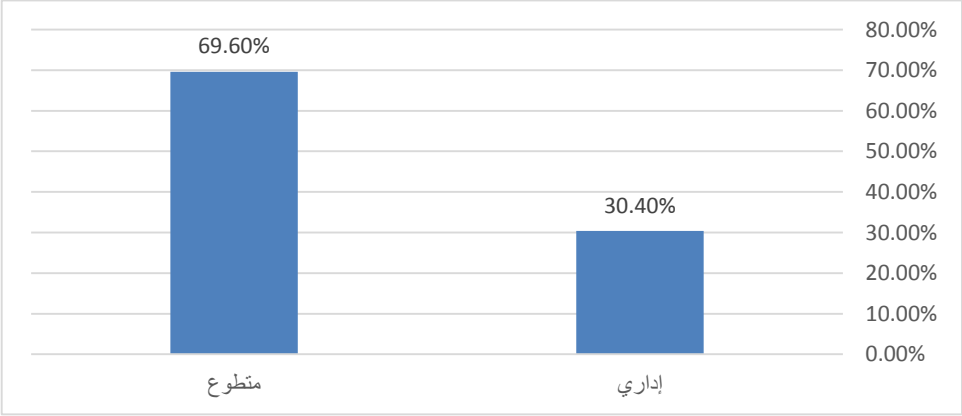

الشكل (4)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمَّى الوظيفي

الجدول (9)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس (المستفيدين)

متغير	الفئة	عدد أفراد العينة	النسبة
الجنس	ذكور	231	% 35.1
	إناث	428	% 64.9
	المجموع الكلي	**659**	**%100**

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ (231) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا ذكوراً، وأنَّ (428) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا إناثاً. والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

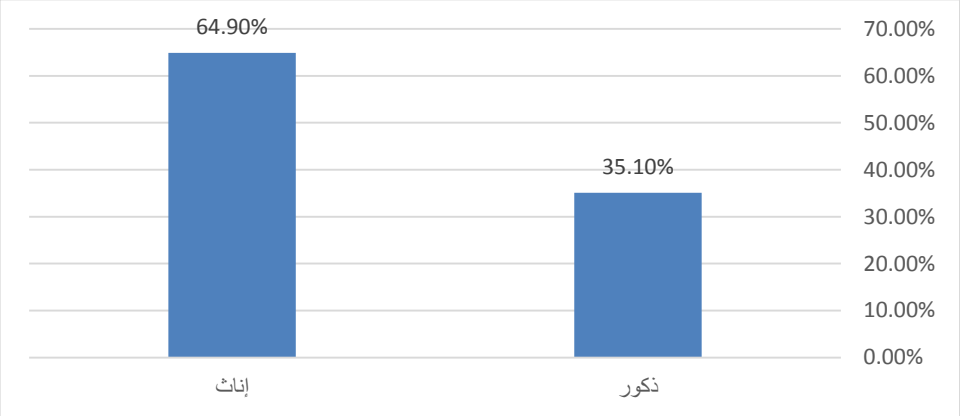

الشكل (5) توزّع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس (المستفيدين)

الجدول (10)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي (المستفيدين)

المتغير	الفئة	عدد أفراد العينة	النسبة
المؤهل العلمي	إعدادي فأقل	117	% 17.8
	ثانوية	358	% 54.3
	إجازة جامعية	184	% 27.9
	المجموع الكلي	**659**	**%100**

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ (117) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا يحملون مؤهل علمي (إعدادي فما دون)، وأنَّ (358) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا يحملون مؤهل علمي (ثانوية)، وأنَّ (184) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية). والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

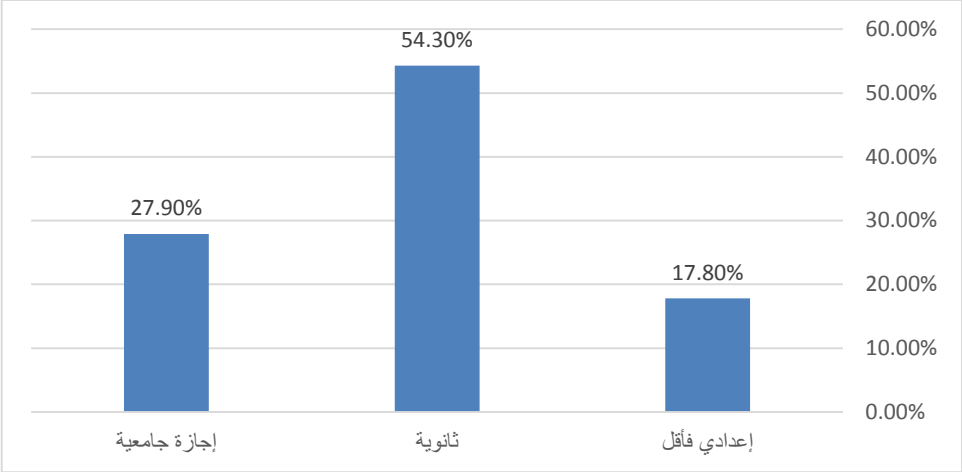

الشكل (6)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي (المستفيدين)

الجدول (11)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات التهجير من مكان الإقامة الأصلي

متغير	الفئة	عدد أفراد العينة	النسبة
عدد سنوات التهجير	4 سنوات فأقل	210	% 31.9
	5 سنوات فأكثر	449	% 68.1
	المجموع الكلي	659	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ (210) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا مهجَّرين من مكان إقامتهم الأصلي منذ (4 سنوات فأقل)، وأنَّ (449) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا مهجَّرين من مكان إقامتهم الأصلي منذ (5 سنوات فأكثر). والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

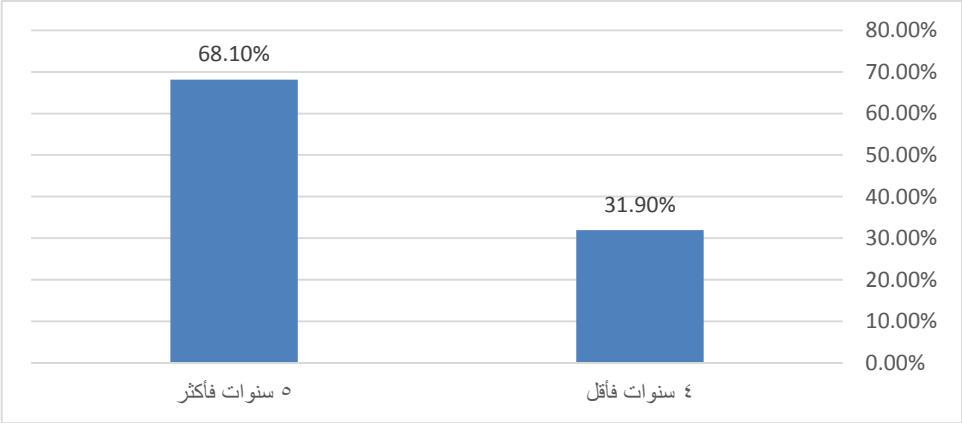

الشكل (7)

توزّع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات التهجير

الجدول (12)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المنظمة (المستفيدين)

المتغير	الفئة	عدد أفراد العينة	النسبة
المنظمة	الهلال الأحمر	452	% 68.58
	الأمانة السورية للتنمية	132	% 20.03
	المجلس الدانماركي	75	% 11.38
	المجموع الكلي	**659**	**%100**

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ (452) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا يستفيدوا من خدمات منظمة (الهلال الأحمر)، وأنَّ (132) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا يستفيدوا من خدمات منظمة (الأمانة السورية للتنمية)، وأنَّ (75) فرداً من أفراد عينة الدراسة كانوا يستفيدوا من خدمات منظمة (المجلس الدانماركي). والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

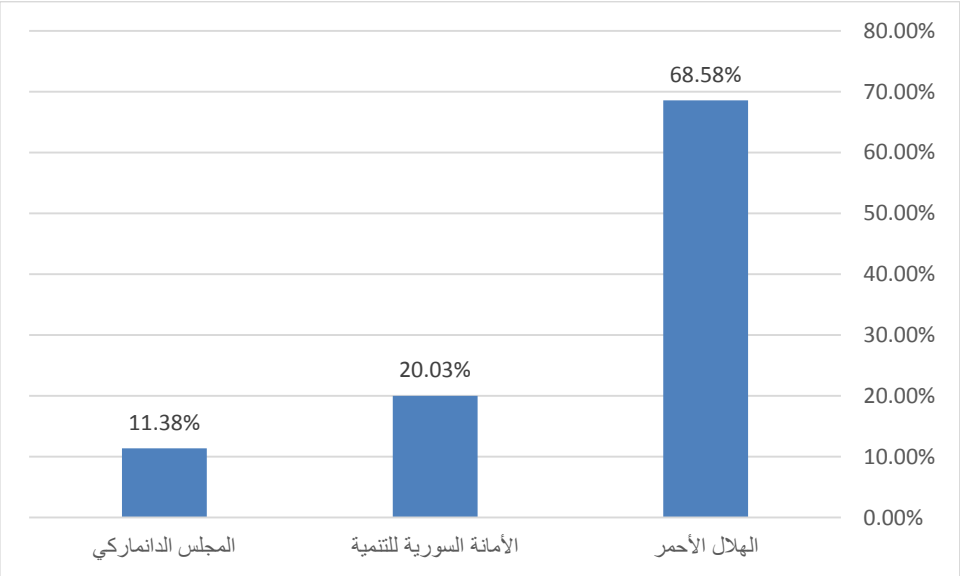

الشكل (8)

توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المنظمة (المستفيدين)

رابعاً . أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث في هذا الدراسة على استبانتين للتحقق من فروض الدراسة هي:

1. **استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات).**
2. **استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين).**

أ – استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات):

1- وصف الاستبانة:

. الاستبانة في صورتها الأولية: صُمّمت الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد الهدف من الاستبانة: تقييم دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات).
2. صياغة فقرات الاستبانة: قام الباحث بمراجعة أدبيات الدراسة المتعلقة بواقع عمل المنظمات غير الحكومية، واطلع على العديد من الأدوات والاستبانات والدراسات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وعمل على الاستفادة منها في وضع بنود، وعبارات الاستبانة، ومنها دراسة كل من: إستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سورية. (2014)، البورنو (2016)، شهاب (2013)، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام (2013)، شيخو (2015)، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير التنمية البشرية (2016)، الكتري (2017)، ملحم (2017)؛ ومن خلال ذلك طوَّر الباحث الاستبانة المكوَّنة في صورتها الأولية من (92) بنداً وزعت على محاور الاستبانة وفق الآتي:

الجدول (13) توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية للعاملين في صورتها الأولية

محاور الاستبانة	عدد البنود	أرقام البنود
المحور الأول: (الجانب التعليمي).	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20	20
المحور الثاني: (الجانب الصحي).	21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30	10
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي).	30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48	18
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي).	49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78	30
المحور الخامس: (الجانب البيئي).	79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92	14

3. تمَّت صياغة الفقرات (البنود) وفق ما يلي:

- مراعاة أن تكون الفقرات تخدم الأهداف المطلوب تحقيقها.
- صياغتها بشكل واضح ومفهوم.
- صياغة الإجابة وفق التدرج الخماسي (ليكرت).
- إعدادها بصورتها الأولية.
- صياغة التعليمات.
- التحقق من صدق وثبات الاستبانة.

. الدراسة السيكومترية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات):

أ . دراسة الصدق البنيوي للاستبانة الموجَّهة للعاملين:

اعتمد الباحث الطرائق الآتية في التأكّد من صدق استبانة الدراسة:

1 . صدق المحتوى لاستبانة الدراسة (صدق المحكمين):

اعتمد الباحث في التحقق من صدق الاستبانة طريقة صدق المحكمين إذ عرضت الاستبانة بشكلها الأولي على مجموعة من السادة المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق، إذ بلغ عددهم (8) محكمين انظر الملحق (رقم /1/)، وذلك للاسترشاد بآرائهم حول ما تضمنته استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية موجَّهة للعاملين في المنظمات غير الحكومية، ومدى مناسبة الفقرات للأهداف، وطولها وصياغتها، وكانت أهم ملاحظات السادة المحكمين هي:

- ✓ اختصار بعض العبارات.
- ✓ تصويب بعض البنود من الناحية اللغوية.
- ✓ إعادة صياغة بعض البنود مثل:

الجدول (14) البنود التي تم تصحيحها وتعديلها في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات)

م	البند قبل التعديل	البند بعد التعديل
.1	تُساهم المنظمة في ترميم المدارس.	تُساهم المنظمة في إعادة تأهيل المدارس بما فيها الترميم.
.2	تُساهم المنظمة في توفير أجهزة الحاسوب والمكتبات.	تُساهم المنظمة في تجهيز الأقسام كالمختبرات والحاسوب والمكتبات.
.3	قامت المنظمة بتدريب العاملين في المؤسسات التعليمية.	قامت المنظمة بتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية.
.4	تُساهم المنظمة في مكافحة ظاهرة التسرب الدراسي بين التلاميذ.	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في مكافحة ظاهرة التسرب الدراسي بين التلاميذ ممن هم في سن التعليم الإلزامي.
.5	تُساهم المنظمة في توفير خدمات الصحة الإنجابية للأمهات.	تُساهم المنظمة في توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها.
.6	تُساهم المنظمة في تفعيل دور المرأة في المجتمع.	تُساهم المنظمة في تفعيل وزيادة نسبة مشاركة المرأة في مختلف نواحي الحياة العامة.

.7	تُساهم المنظمة في دعم أُسر ذوي الاحتياجات الخاصة.	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج مساعدة أُسر ذوي الاحتياجات الخاصة.
.8	تُساهم المنظمة في دعن العمل التطوعي.	تُساهم المنظمة في تعزيز مفهوم العمل التطوعي والتشاركية بين الدولة وأبناء المجتمع.

وقد قام الباحث بالتعديل المطلوب، وأصبحت الاستبانة بصيغتها النهائية مكوَّنة من (68) بنداً. (انظر الملحق رقم /3/).

بعد ذلك قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة عرضية تتألف من (28) عاملاً من العاملين في منظمة الهلال الأحمر –لم تشملهم العينة الأصلية للدراسة– لدراسة (الصدق والثبات) لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات).

2. الصدق التمييزي لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات):

من أجل التأكد من صدق استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات)، تمَّ إجراء الصدق التمييزي إذ قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغ عددها (28) عاملاً لم تشملهم عينة الدراسة الأساسية للتأكد من صدق استبانة الدراسة، وتمَّ اختبار الصدق التمييزي على محاور الاستبانة الخمسة: (الجانب التعليمي، الجانب الصحي، الجانب الاجتماعي، الجانب الاقتصادي، الجانب البيئي). وتمَّ إجراء الصدق التمييزي على الاستبانة بين الرُبيع الأعلى في درجات أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية على الاستبانة، وهم (7) أفراد من أفراد الدراسة الاستطلاعية، والرُبيع الأدنى في درجات إجاباتهم على الاستبانة، وهم (7) فرداً من أفراد الدراسة الاستطلاعية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفق درجاتهم الكلية على الاستبانة، وإهمال (14) فرداً الذين كانت درجاتهم في الوسط، حيث رتبت البنود تنازلياً.

وتم حساب اختبار كالموغراف – سميرنوف لمعرفة توزع البيانات، وتحديد الاختبار المناسب لدراسة الفروق، بحسب الجدول التالي:

الجدول (15) اختبار كالموغراف – سميرنوف لمعرفة توزع البيانات في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين

استبانة دور المنظمات في التنمية الاجتماعية	الجانب التعليمي	الجانب الصحي	الجانب الاجتماعي	الجانب الاقتصادي	الجانب البيئي	الدرجة الكلية
المطلق	1.000	1.000	0.857	1.000	1.000	1.000
إيجابي	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سلبي	−1.000	−1.000	−1.000	−1.000	−1.000	−1.000
قيمة كالموغراف – سميرنوف	1.871	1.871	1.604	1.871	1.871	1.871
القيمة الاحتمالية	0.002	0.002	0.012	0.002	0.002	0.002

تظهر النتائج في الجدول (15) أنَّ جميع قيم سميرنوف دالة إحصائياً لأنَّ قيم (Sig) مستوى الدلالة المحسوبة أصغر من (0.05)، وبالتالي فالبيانات ليست موزعة طبيعياً ويجب استخدام اختبار لامعلمي لدلالة الفرق بين الربيعين الأول والرابع.

لذلك عُولجت النتائج إحصائياً باستخدام اختبار غير معلمي (اختبار مان ويتني) لدلالة الفروق بين الربيعين الأعلى والأدنى، وكانت النتائج كما في الجدول (16):

الجدول (16) اختبار مان ويتني لدراسة الفروق بين الفئة العليا والفئة الدنيا لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية

الصدق التمييزي		العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	Z	مان ويتني	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	1.00	7	11.00	77.00	−3.155	28.000	0.002	دالة عند (0.01)
	4.00	7	4.00	28.00				
	المجموع	14						
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	1.00	7	11.00	77.00	−3.151	28.000	0.002	دالة عند (0.01)
	4.00	7	4.00	28.00				
	المجموع	14						

المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	1.00	7	10.79	75.50	−2.945	29.500	0.003	دالة عند (0.01)
	4.00	7	4.21	29.50				
	المجموع	14						
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	1.00	7	11.00	77.00	−3.151	28.000	0.002	دالة عند (0.01)
	4.00	7	4.00	28.00				
	المجموع	14						
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	1.00	7	11.00	77.00	−3.144	28.000	0.002	دالة عند (0.01)
	4.00	7	4.00	28.00				
	المجموع	14						
الدرجة الكلية	1.00	7	11.00	77.00	−3.134	28.000	0.002	دالة عند (0.01)
	4.00	7	4.00	28.00				
	المجموع	14						

يُظهر الجدول (16) أنَّ قيمة Z بلغت (3.134−) في المحاور كافة والدرجة الكلية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية، وجميعها دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال بلغت (0.000) وهي أصغر (0.01)، مما يدل على وجود صدق تمييزي للاستبانة أي الاستبانة لها قدرة تمييزية لوجود فروق بين الربيع الأعلى والربيع الأدنى أي أصحاب الدرجات العالية والمنخفضة.

3 . صدق البناء الداخلي:

وهو يبين الارتباط بين المجموع الكلي والمحاور الفرعية، إذ قام الباحث بإجراء ارتباط المجموع الكلي بالمحاور الفرعية، كما في الجدول (17):

الجدول (17) معاملات الارتباطات (بيرسون) بين المجموع الكلي والمحاور الفرعية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين

استبانة دور المنظمات في تعزيز التنمية الاجتماعية	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	**0.777****	**0.000**	**دالة عند (0.01)**

المحور الثاني: (الجانب الصحي)	0.755**	0.000	دالة عند (0.01)
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	0.791**	0.000	دالة عند (0.01)
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	0.782**	0.000	دالة عند (0.01)
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	0.845**	0.000	دالة عند (0.01)

يلاحظ من الجدول (17) أنَّ ارتباط المجموع الكلي مع المحاور الفرعية دال إحصائياً، ما يدل على أنَّ استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية متجانسة في قياس الغرض الذي وضعت من أجله، وتتسم بالصدق الداخلي.

الجدول (18) معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
.1	0,450**	.18	0,438**	.35	0,618**	.52	0,396*
.2	0,431*	.19	0,513**	.36	0,394*	.53	0,443*
.3	0,601**	.20	0,564**	.37	0,668**	.54	0,418*
.4	0,600**	.21	0,598**	.38	0,713**	.55	0,404*
.5	0,569**	.22	0,595**	.39	0,625**	.56	0,568**
.6	0,709**	.23	0,445*	.40	0,515**	.57	0,698**
.7	0,585**	.24	0,553**	.41	0,527**	.58	0,504**
.8	0,731**	.25	0,579**	.42	0,464**	.59	0,593**
.9	0,681**	.26	0,606**	.43	0,467**	.60	0,644**
.10	0,603**	.27	0,503**	.44	0,402*	.61	0,673**
.11	0,722**	.28	0,523**	.45	0,611**	.62	0,657*
.12	0,616**	.29	0,556**	.46	0,694**	.63	0,657**
.13	0,476**	.30	0,701**	.47	0,644**	.64	0,602**
.14	0,388*	.31	0,508**	.48	0,437*	.65	0,651**
.15	0,415*	.32	0,525**	.49	0,595**	.66	0,663**
.16	0,543**	.33	0,611**	.50	0,670**	.67	0,631**
.17	0,467**	.34	0,710**	.51	0,626**	.68	0,695**

يلاحظ من الجدول (18) أنَّ قيم معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للاستبانة والفقرات الفرعية تراوحت بين (0,388 – 0,731)، وهذا يدلُّ وجود ارتباط إيجابي ودال إحصائياً بين المجموع الكلي والفقرات

الفرعية المكوّنة لها؛ مما يدل على أنَّ استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين متجانسة في قياس الغرض الذي وضعت من أجله، وتتسم بالصدق الداخلي.

. دراسة الثبات لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين:

. الثبات بالإعادة، والتجزئة النصفية، وألفا كرونباخ:

إنَّ إعادة تطبيق الاختبار يدلُّ على الاستقرار عبر الزمن لذلك تمَّ تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية مرتين متتاليتين –العينة الاستطلاعية السابقة نفسها– بفارق زمني مدته أسبوعان، وتمَّ حساب معامل الارتباط سبيرمان بين استجابات الأفراد حسب الإعادة، والتجزئة النصفية، وألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (19):

الجدول (19) معاملات الثبات لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين

استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية	ثبات الإعادة	التجزئة النصفية	ألفا كرونباخ
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	0.784	0.771	0.666
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	0.792	0.755	0.431
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	0.766	0.791	0.644
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	0.758	0.782	0.496
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	0.799	0.745	0.426
الدرجة الكلية	0.813	0.793	0.783

يلاحظ من الجدول (19) أنَّ جميع قيم معاملات الثبات دالة إحصائياً، وتدل على ثبات الاستبانة، وتسمح بإجراء الدراسة.

. استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في صورتها النهائية:

كانت الاستبانة مؤلفة من قسمين هما:

- **القسم الأول:** مقدمة الاستبانة، وتوضيح هدف الاستبانة، ومتغيرات الدراسة التصنيفية المعتمدة وهي: (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، التوصيف الوظيفي).
- **القسم الثاني:** ويضم بنود الاستبانة البالغ عددها (68) بنداً للاستبانة الموجهة إلى عينة من العاملين في المنظمات غير الحكومية في محافظة دمشق. كما تشتمل الاستبانة على المحاور الفرعية الآتية:

الجدول (20) توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين

محاور الاستبانة	عدد البنود	أرقام البنود
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20	20
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30	10
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48	18
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60	12
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68	8

. طريقة تصحيح استبانة توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين:

تتم الإجابة على عبارات الاستبانة بواحدة من الإجابات التالية حسب مقياس ليكرت: (موافق بدرجة مرتفعة جداً، موافق بدرجة مرتفعة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة منخفضة، موافق بدرجة منخفضة جداً). فالعبارات تُعطى درجاتها وبالترتيب السابق على النحو التالي: (5-4-3-2-1) (انظر في الملحق رقم /3/).

ب – استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين):

2- وصف الاستبانة:

. الاستبانة في صورتها الأولية:

صُمّمت الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد الهدف من الاستبانة: تقييم دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين المستفيدين).
2. صياغة فقرات الاستبانة: قام الباحث بمراجعة أدبيات الدراسة المتعلقة بواقع عمل المنظمات غير الحكومية من وجهة نظر المستفيدين، واطلع على العديد من الأدوات والاستبانات والدراسات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وعمل على الاستفادة منها في وضع بنود، وعبارات الاستبانة، ومنها دراسة كل من: إستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سورية. (2014)، البورنو (2016)، شهاب (2013)، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام (2013)، شيخو (2015)، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير التنمية البشرية (2016)، الكتري (2017)، ملحم (2017)؛ ومن خلال ذلك طوَّر الباحث الاستبانة المكوَّنة في صورتها الأولية من (66) بنداً وزعت على محاور الاستبانة وفق الآتي:

الجدول (21) توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية للمستفيدين في صورتها الأولية

محاور الاستبانة	عدد البنود	أرقام البنود
المحور الأول: (الجانب التعليمي).	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16	16
المحور الثاني: (الجانب الصحي).	17، 18، 19، 20، 21، 22، 23	7
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي).	24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39	16
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي).	40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54	15
المحور الخامس: (الجانب البيئي).	55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66	12

3. تمَّت صياغة الفقرات (البنود) وفق ما يلي:

- مراعاة أن تكون الفقرات تخدم الأهداف المطلوب تحقيقها.
- صياغتها بشكل واضح ومفهوم.
- صياغة الإجابة وفق التدرج الخماسي (ليكرت).
- إعدادها بصورتها الأولية.
- صياغة التعليمات.
- التحقق من صدق وثبات الاستبانة.

. الدراسة السيكومترية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين):

أ . دراسة الصدق البنيوي لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين):

اعتمد الباحث الطرائق الآتية في التأكّد من صدق استبانة الدراسة:

1 . صدق المحتوى لاستبانة الدراسة (صدق المحكمين):

اعتمد الباحث في التحقق من صدق الاستبانة طريقة صدق المحكمين إذ عرض الاستبانة بشكلها الأولي على مجموعة من السادة المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق، إذ بلغ عددهم (8) محكمين انظر الملحق (رقم /1/)، وذلك للاسترشاد بآرائهم حول ما تضمنته استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية موجَّهة للمستفيدين، ومدى مناسبة الفقرات للأهداف، وطولها وصياغتها، وكانت أهم ملاحظات السادة المحكمين هي:

- ✓ اختصار بعض العبارات.
- ✓ تصويب بعض البنود من الناحية اللغوية.
- ✓ تصحيح بعض البنود من صيغة ضمير المتكلم إلى ضمير الغائب.
- ✓ إعادة صياغة بعض البنود مثل:

الجدول (22) البنود التي تم تصحيحها وتعديلها في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين)

م	البند قبل التعديل	البند بعد التعديل
.1	تعمل المنظمة على دعم الطلبة الفقراء.	تعمل المنظمة على مساعدة الطلبة الفقراء لإتاحة الفرصة لهم في التنمية.
.2	تُساهم المنظمة في عودة الطلبة المتسربين إلى مدارسهم.	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في إعادة الطلبة المتسربين من مرحلة التعليم الإلزامي إلى مدارسهم.
.3	تُقدّم المنظمة خدمات لأُسر الجرحى.	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج مساعدة أُسر الجرحى.
.4	تُساهم المنظمة في تطوير مهارات الطلبة.	تُساهم المنظمة في تطوير وبناء قدرات الطلبة الخريجين.
.5	تساهم المنظمة في تقديم حلولاً لمشكلة البطالة.	تقترح المنظمة حلولاً لمشكلة البطالة في المجتمع السوري.
.6	تُساهم المنظمة في استكشاف فرص العمل.	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في تمكين العاطلين عن العمل من استكشاف الفرص المتاحة في سوق العمل.
.7	تساهم المنظمة في تمكين المرأة من مهارات العمل.	تساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في تمكين المرأة من امتلاك مهارات العمل والإنتاج.

وقد قام الباحث بالتعديل المطلوب، وأصبحت الاستبانة بصيغتها النهائية مكوَّنة من (54) بنداً. (انظر الملحق رقم /4/).

بعد ذلك قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة عرضية تتألف من (40) فرداً من المستفيدين من منظمة الهلال الأحمر –لم تشملهم العينة الأصلية للدراسة– لدراسة الصدق والثبات لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين).

2. الصدق التمييزي لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين):

من أجل التأكد من صدق استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين)، تمَّ إجراء الصدق التمييزي، إذ قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة

استطلاعية بلغ عددها (40) مستفيداً لم تشملهم عينة الدراسة الأساسية للتأكد من صدق استبانة الدراسة، وتمَّ اختبار الصدق التمييزي على محاور الاستبانة الخمسة: (الجانب التعليمي، الجانب الصحي، الجانب الاجتماعي، الجانب الاقتصادي، الجانب البيئي). وتمَّ إجراء الصدق التمييزي على الاستبانة بين الرُبيع الأعلى في درجات أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية على الاستبانة، وهم (10) أفراد من أفراد الدراسة الاستطلاعية، والرُبيع الأدنى في درجات إجاباتهم على الاستبانة، وهم (10) فرداً من أفراد الدراسة الاستطلاعية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفق درجاتهم الكلية على الاستبانة، وإهمال (20) فرداً الذين كانت درجاتهم في الوسط، حيث رتبت البنود تنازلياً.

وتم حساب اختبار كالموغراف – سميرنوف لمعرفة توزع البيانات، وتحديد الاختبار المناسب لدراسة الفروق، بحسب الجدول التالي:

الجدول (23) اختبار كالموغراف – سميرنوف لمعرفة توزع البيانات في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين

استبانة دور المنظمات في التنمية الاجتماعية	الجانب التعليمي	الجانب الصحي	الجانب الاجتماعي	الجانب الاقتصادي	الجانب البيئي	الدرجة الكلية
المطلق	0.900	1.000	1.000	1.000	0.900	1.000
إيجابي	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سلبي	−0.900	−1.000	−1.000	−1.000	−0.900	−1.000
قيمة كالموغراف – سميرنوف	2.012	2.236	2.236	2.236	2.012	2.236
القيمة الاحتمالية	0.001	0.000	0.000	0.000	0.001	0.000

تظهر النتائج في الجدول (23) أنَّ جميع قيم سميرنوف دالة إحصائياً لأنَّ قيم (Sig) مستوى الدلالة المحسوبة أصغر من (0.05)، وبالتالي فالبيانات ليست موزعة طبيعياً ويجب استخدام اختبار لامعلمي لدلالة الفرق بين الربيعين الأول والرابع.

لذلك عُولجت النتائج إحصائياً باستخدام اختبار غير معلمي (اختبار مان ويتني) لدلالة الفروق بين الربيعين الأعلى والأدنى، وكانت النتائج كما في الجدول (24):

الجدول (24) اختبار مان ويتني لدراسة الفروق بين الفئة العليا والفئة الدنيا لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين

الصدق التمييزي		العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	Z	مان ويتني	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	1.00	10	14.80	148.00	3.262	62.000	0.000	دالة عند (0.01)
	4.00	10	6.20	62.00				
	المجموع	20						
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	1.00	10	15.50	155.00	3.811	55.000	0.000	دالة عند (0.01)
	4.00	10	5.50	55.00				
	المجموع	20						
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	1.00	10	15.50	155.00	3.800	55.000	0.000	دالة عند (0.01)
	4.00	10	5.50	55.00				
	المجموع	20						
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	1.00	10	15.50	155.00	3.807	55.000	0.000	دالة عند (0.01)
	4.00	10	5.50	55.00				
	المجموع	20						
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	1.00	10	14.80	148.00	3.293	62.000	0.001	دالة عند (0.01)
	4.00	10	6.20	62.00				
	المجموع	20						
الدرجة الكلية	1.00	10	15.50	155.00	3.781	55.000	0.000	دالة عند (0.01)
	4.00	10	5.50	55.00				
	المجموع	20						

يُظهر الجدول (24) أنَّ قيمة Z بلغت (3.78) في المحاور كافة والدرجة الكلية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين، وجميعها دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال بلغت (0.000) وهي أصغر (0.01)، مما يدل على وجود صدق تمييزي للاستبانة أي

الاستبانة لها قدرة تمييزية لوجود فروق بين الربيع الأعلى والربيع الأدنى أي أصحاب الدرجات العالية والمنخفضة.

3 . صدق البناء الداخلي: وهو يبين الارتباط بين المجموع الكلي والمحاور الفرعية، إذ قام الباحث بإجراء ارتباط المجموع الكلي بالمحاور الفرعية، كما في الجدول (25):

الجدول (25) معاملات الارتباطات (بيرسون) بين المجموع الكلي والمحاور الفرعية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين

استبانة دور المنظمات في تعزيز التنمية الاجتماعية	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	0.843**	0.000	دالة عند (0.01)
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	0.803**	0.000	دالة عند (0.01)
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	0.821**	0.000	دالة عند (0.01)
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	0.878**	0.000	دالة عند (0.01)
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	0.834**	0.000	دالة عند (0.01)

يلاحظ من الجدول (25) أنَّ ارتباط المجموع الكلي مع المحاور الفرعية مرتفع ما يدل على أنَّ استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين متجانسة في قياس الغرض الذي وضعت من أجله، وتتسم بالصدق الداخلي.

الجدول (26) معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
.1	0,493**	.15	0,495**	.29	0,829**	.43	0,563**
.2	0,590**	.16	0,720**	.30	0,516**	.44	0,709**
.3	0,492**	.17	0,849**	.31	0,557**	.45	0,693**
.4	0,785**	.18	0,673**	.32	0,537**	.46	0,619**
.5	0,651**	.19	0,575**	.33	0,683**	.47	0,785**
.6	0,693**	.20	0,677**	.34	0,654**	.48	0,548**
.7	0,606**	.21	0,773**	.35	0,634**	.49	0,674**

.8	**0,832	.22	**0,673	.36	**0,646	.50	**0,657
.9	**0,668	.23	*0,763	.37	**0,785	.51	**0,557
.10	**0,663	.24	**0,614	.38	**0,793	.52	**0,581
.11	**0,699	.25	**0,710	.39	**0,721	.53	**0,464
.12	**0,786	.26	**0,721	.40	**0,495	.54	**0,750
.13	**0,845	.27	**0,584	.41	**0,475		
.14	*0,355	.28	**0,723	.42	**0,616		

يلاحظ من الجدول (26) أنَّ قيم معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للاستبانة والفقرات الفرعية تراوحت بين (0,355 – 0,849)، وهذا يدلُّ وجود ارتباط إيجابي ودال إحصائياً بين المجموع الكلي والفقرات الفرعية المكوّنة لها؛ مما يدل على أنَّ استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين متجانسة في قياس الغرض الذي وضعت من أجله، وتتسم بالصدق الداخلي.

ب . دراسة الثبات لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين:

. الثبات بالإعادة، والتجزئة النصفية، وألفا كرونباخ:

إنَّ إعادة تطبيق الاختبار يدلُّ على الاستقرار عبر الزمن لذلك تمَّ تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية مرتين متتاليتين بفارق زمني مدته أسبوعان، وتمَّ حساب معامل الارتباط سبيرمان بين استجابات الأفراد حسب الإعادة، والتجزئة النصفية، وألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (27):

الجدول (27) معاملات الثبات لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين

استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية	ثبات الإعادة	التجزئة النصفية	ألفا كرونباخ
المحور الأول: (الجانب التعليمي)	0.856	0.843	0.705
المحور الثاني: (الجانب الصحي)	0.839	0.803	0.432
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي)	0.861	0.821	0.706

المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي)	0.824	0.778	0.503
المحور الخامس: (الجانب البيئي)	0.855	0.834	0.480
الدرجة الكلية	0.873	0.862	0.740

يلاحظ من الجدول (27) أنَّ جميع قيم معاملات الثبات دالة إحصائياً، وتدل على ثبات الاستبانة، وتسمح بإجراء الدراسة.

. استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين في صورتها النهائية:

كانت الاستبانة مؤلفة من قسمين هما:

- **القسم الأول:** مقدمة الاستبانة، وتوضيح هدف الاستبانة، ومتغيرات الدراسة التصنيفية المعتمدة وهي: (الجنس، المؤهل العلمي، مهجَّر من مكان الإقامة الأصلي، عدد سنوات التهجير من مكان الإقامة الأصلي).
- **القسم الثاني:** ويضم بنود الاستبانة البالغ عددها (54) بنداً للاستبانة الموجهة إلى عينة من العاملين في المنظمات غير الحكومية في محافظة دمشق. كما تشتمل الاستبانة على المحاور الفرعية الآتية:

الجدول (28) توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة المستفيدين

محاور الاستبانة	عدد البنود	أرقام البنود
المحور الأول: (الجانب التعليمي).	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16	16
المحور الثاني: (الجانب الصحي).	17، 18، 19، 20، 21، 22، 23	7
المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي).	24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39	16
المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي).	40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49	10
المحور الخامس: (الجانب البيئي).	50، 51، 52، 53، 54	5

. طريقة تصحيح استبانة توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين:

تتم الإجابة على عبارات الاستبانة بواحدة من الإجابات التالية حسب مقياس ليكرت: (موافق بدرجة مرتفعة جداً، موافق بدرجة مرتفعة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة منخفضة، موافق بدرجة منخفضة جداً). فالعبارات تُعطى درجاتها وبالترتيب السابق على النحو التالي: (5-4-3-2-1) (انظر في الملحق رقم /4/).

خامساً . صعوبات الدراسة:

واجه الباحث العديد من الصعوبات، أهمها:

1. على المستوى النظري واجه الباحث صعوبة في الحصول على مراجع تناولت موضوع الدراسة وهو دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية.
2. على مستوى التطبيق فكان هناك عائق وصعوبة في الحصول على موافقات التطبيق.
3. صعوبة التواصل وتطبيق الاستبانات على المستفيدين من برامج تلك المنظمات غير الحكومية.
4. صعوبة الحصول على بيانات تحصر عدد المستفيدين من خدمات المنظات غير الحكومية في أشهر التطبيق.
5. عدم وجود أدلة داخلية لعمل تلك المنظمات.
6. صعوبة التواصل مع العاملين والإداريين في تلك المنظمات بسبب خروجهم لمهام خارجية، خارج مقرَّات عمل المنظمات.

سادساً . الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

للحصول على نتائج المقياس بعد الانتهاء من تطبيق أدوات الدراسة، قام بإدخال البيانات إلى الحاسوب تمهيداً لمعالجتها، والحصول على النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي الـ(SPSS) حيث تم استخدام مجموعة من القوانين:

. المتوسط الحسابي.

. الانحراف المعياري.

. اختبار كالموغراف – سميرنوف لمعرفة توزع البيانات.

. اختبار مان ويتني لدراسة الفروق بين الفئة العليا والفئة الدنيا.

. ألفاكرونباخ.

. ت ستودينت لدلالة الفروق بين المتوسطات.

. اختبار تحليل التباين الأحادي.

. اختبار بونفورنيه لأصغر فرق دال بين إجابات عينة الدراسة.

. النسبة المئوية.

. معامل الترابط (بيرسون).

. معادلة (سبيرمان براون).

An evaluation study of the role of non-governmental organizations in promoting social development

Search goal to know:
1. The role of NGOs in promoting social development (from the point of view of the staff of organizations).
2. The role of NGOs in promoting social development (from the point of view of beneficiaries).
3. Differences between the responses of the research sample to identify the role of NGOs in promoting social development (for employees in organizations) according to the variables (gender, academic qualification, number of years of experience, job title).
4. Differences between respondents' responses to the question of the role of NGOs in promoting social development (beneficiaries) according to the variables (gender, educational qualification, organization, number of years of displacement from the original place of residence).
The researcher followed the analytical descriptive approach, which is based on the study of the phenomenon as it is in reality and is concerned as a precise description. It will collect information about the reality of the role of civil society organizations in achieving social development, and this approach was adopted to suit the nature of the research and its hypotheses.
The original research community consists of all employees of non-governmental organizations in the governorate of Damascus: the Red Crescent, the Syrian Secretariat for Development and the Danish Council. The total number of employees is 946, according to the statistics issued by the Organization of the above mentioned organizations for the year 2019.
The original community of non-governmental organizations in which the researcher applied his study tools in terms of workers is the Red Crescent = (492) workers and workers, the Syrian Secretariat for Development = 284 workers and the Danish Council = 170 workers and workers.
The original community consists of all the beneficiaries of the services of NGOs in Damascus Governorate, in which the researcher applied his research tools: Red Crescent = (4520) Beneficiary, Syrian Trust for Development = (1318) Beneficiary, Danish Council = (749) (February and March, 2019).
The researcher chose a sample representing 25.05% of the original community of workers with 237 workers. A sample was withdrawn with a representation rate of 10% from the original community of beneficiaries with 659 beneficiaries from non-governmental organizations.
The researcher used the following tools to achieve the research objectives:

1. Identify the role of non-governmental organizations in promoting social development (for workers in organizations), and includes the following topics: (educational side, health side, social side, economic side, environmental side).
2. Identify the role of non-governmental organizations in promoting social development (beneficiaries), and includes the following topics: (educational side, health side, social side, economic side, environmental aspect).
1. The total number of axes, and the sum of the items of each axis, indicates that there is an average level of NGO role in promoting social development (from the point of view of the employees of the organizations) according to the assessment of the members of the research sample. From the point of view of the members of the research sample, the most important axis, according to their estimate, the axis related to the social side, which came in first place with an average grade of 3.18, followed by the economic side with an average grade of 3.12, (3.06), followed by the health side at an average grade of (2.96), followed by the educational aspect at an average grade of (2.94).
2. The total number of axes, and the sum of the items of each axis, indicates that there is an average level of NGO role in promoting social development (from the point of view of the beneficiaries). From the point of view of the members of the research sample, the most important axis, according to their estimate, the axis related to the social side, which came in first place with an average grade of (3.08), and came in the second axis of the educational side with an average grade of (3.05), and ranked third in the axis of the economic side, (3.00), followed by the health side at the average level (2.98).
3. There were no statistically significant differences between the average scores of the responses of the individuals in the research sample to identify the role of NGOs in promoting social development (from the point of view of workers) according to the gender variable.
4. There are statistically significant differences between the average scores of the responses of the individuals in the research sample to identify the role of NGOs in promoting social development (from the point of view of employees) according to the variable of scientific qualification in favor of workers with a scientific qualification (university degree and above).
5. There are statistically significant differences between the average scores of the responses of the sample members on the identification of the role of NGOs in promoting social development (from the point of view of employees) according to the variable number of years of experience in favor of workers with years of experience (6-9 years).
6. There are no statistically significant differences between the average scores of the responses of the individuals in the research sample to identify the role of NGOs in promoting social development (from the point of view of employees) according to the job description variable.
7. There were no statistically significant differences between the average scores of the responses of the individuals in the research sample to identify the role of

NGOs in promoting social development (from the point of view of the beneficiaries) according to the gender variable.
8. There are statistically significant differences between the average scores of the responses of the sample of the research sample on the role of NGOs in promoting social development (from the point of view of the beneficiaries) according to the variable of scientific qualification in favor of beneficiaries with a scientific qualification (university degree and above).
9. There were no statistically significant differences between the average scores of the responses of the sample of the research sample to identify the role of NGOs in promoting social development (from the point of view of the beneficiaries) according to the variable number of years of displacement.
10. There are no statistically significant differences between the average scores of the responses of the individuals in the research sample to identify the role of NGOs in promoting social development (from the point of view of the beneficiaries) according to the variable of the organization.
Based on the results of the research, the researcher concluded the following proposals:
1) Holding workshops, training courses, conferences and scientific research on mechanisms to activate the role of NGOs in supporting the process of social development for sustainable development.
2) Increasing governmental and material support for non-governmental organizations and following up with the formation of supervisory bodies to combat corruption within these organizations.
3) Engage NGOs in a real way in the planning, implementation, monitoring and evaluation of various social, educational and developmental programs.
4) Understand the concept of education for social development in all governmental and non-governmental organizations.
5) Conduct further studies on the educational role of non-governmental organizations in support of the sustainable development process to determine the progress and development of these organizations and evaluate their work.
6) Provide government support to Syrian NGOs to establish training centers equipped with the necessary equipment to participate and participate in the process of sustainable social development effectively.
7) The need to develop the NGO law to keep abreast of the changes and developments of the current era, and to respond to the developmental challenges facing the Syrian society, and give more powers and responsibilities to carry out their developmental roles in society.
8) The need to focus on rehabilitation and training programs for cadres working in NGOs, in order to develop their administrative and service more.
9) To take care of the nature of local communities, study their social structure, customs and traditions and their cultural heritage in order to explore their needs and find solutions in line with the nature of these communities and ensure that

they do not engage in activities and programs of social development that are not commensurate with the community.

10) Work on the development of programs and activities for social development with long-term investment objectives for NGOs, which ensure the continued funding of the activities of these NGOs.

دراسة تقويمية لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية

الملخص باللغة العربية

هدف الدراسة إلى تعرُّف:

1. دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات).
2. دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين).
3. الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (للعاملين في المنظمات) تبعاً لمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمَّى الوظيفي).
4. الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (المستفيدين) تبعاً لمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، المنظمة، عدد سنوات التهجير من مكان الإقامة الأصلي).

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، حيث سيتم جمع معلومات عن واقع دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية، وجرى اعتماد هذا المنهج لملاءمته لطبيعة الدراسة وفرضياتها.

ويتألف المجتمع الأصلي للدراسة من جميع العاملين في المنظمات غير الحكومية في محافظة دمشق الآتية: (الهلال الأحمر، الأمانة السورية للتنمية، المجلس الدانماركي)، والبالغ عددهم (946) عاملاً وعاملة بحسب الإحصائية الصادرة عن إدارة المنظمات سابقة الذكر للعام (2019).

والمجتمع الأصلي للمنظمات غير الحكومية التي طبَّق فيها الباحث أدوات دراسته من حيث العاملين، هي: الهلال الأحمر = (492) عاملاً وعاملة، الأمانة السورية للتنمية = (284) عاملاً وعاملة، والمجلس الدانماركي = (170) عاملاً وعاملة.

ويتألف المجتمع الأصلي من جميع المستفيدين من خدمات المنظمات غير الحكومية في محافظة دمشق التي طبَّق فيها الباحث أدوات دراسته، وهي: الهلال الأحمر = (4520) مستفيد، الأمانة السورية للتنمية = (1318) مستفيد، والمجلس الدانماركي = (749) مستفيد عن شهري: (شباط وأذار، 2019).

واختار الباحث عينة بنسبة تمثيل بلغت (25.05%) من المجتمع الأصلي للعاملين بواقع (237) عامل، كما سحبت عينة بنسبة تمثيل بلغت (10%) من المجتمع الأصلي للمستفيدين بواقع (659) مستفيد من المنظمات غير الحكومية.

واستخدم الباحث الأدوات الآتية لتحقيق أهداف الدراسة وهي:

1. استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (للعاملين في المنظمات)، وتضم المحاور الآتية: (الجانب التعليمي، الجانب الصحي، الجانب الاجتماعي، الجانب الاقتصادي، الجانب البيئي).
2. استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (المستفيدين)، وتضم المحاور الآتية: (الجانب التعليمي، الجانب الصحي، الجانب الاجتماعي، الجانب الاقتصادي، الجانب البيئي).

وأظهرت نتائج الدراسة الآتي:

1. إنَّ مجموع المحاور كلّها، ومجموع بنود كلّ محور يشير إلى وجود مستوى متوسط لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات) وفق تقدير أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الرتبي لاستجابة أفراد عينة الدراسة (3.05). وكان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أكثر المحاور ارتفاعاً وفق تقديرهم المحور المتعلق بالجانب الاجتماعي الذّي جاء في المرتبة الأولى بمتوسط رتبي بلغ (3.18)، وجاء في المرتبة الثّانية محور الجانب الاقتصادي بمتوسط رتبي بلغ (3.12)، وجاء في المرتبة الثّالثة محور الجانب البيئي بمتوسط رتبي بلغ (3.06)، وجاء في المرتبة الرابعة محور الجانب الصحي بمتوسط رتبي بلغ (2.96)، يليه في المرتبة الخامسة والأخيرة محور الجانب التعليمي بمتوسط رتبي بلغ (2.94).

2. إنَّ مجموع المحاور كلّها، ومجموع بنود كلّ محور يشير إلى وجود مستوى متوسط لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) وفق تقدير أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الرتبي لاستجابة أفراد عينة الدراسة (3.04). وكان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أكثر المحاور ارتفاعاً وفق تقديرهم المحور المتعلق بالجانب الاجتماعي الذّي جاء في المرتبة الأولى بمتوسط رتبي بلغ (3.08)، وجاء في المرتبة الثّانية محور الجانب التعليمي بمتوسط

رتبي بلغ (3.05)، وجاء في المرتبة الثّالثة محور الجانب الاقتصادي بمتوسط رتبي بلغ (3.02)، وجاء في المرتبة الرابعة محور الجانب البيئي بمتوسط رتبي بلغ (3.00)، يليه في المرتبة الخامسة والأخيرة محور الجانب الصحي بمتوسط رتبي بلغ (2.98).

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير الجنس.
4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح العاملين الذين يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى).
5. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لصالح العاملين الذين لديهم سنوات خبرة (من 6– 9 سنوات).
6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير التوصيف الوظيفي.
7. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير الجنس.
8. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح المستفيدين الذين يحملون مؤهل علمي (إجازة جامعية فأعلى).
9. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير عدد سنوات التهجير.

10. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المنظمة.

وبناءً على نتائج الدراسة خلُص الباحث إلى المقترحات الآتية:

1) عقد ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات وأبحاث علمية حول آليات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التنمية الاجتماعية من أجل التَّنمية المستدامة.

2) زيادة الدعم الحكومي المادي والمعنوي للمنظمات غير الحكومية ومتابعتها بتشكيل الهيئات الرقابية لمحاربة الفساد داخل هذه المنظمات.

3) إشراك المنظمات غير الحكومية بشكل حقيقي في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقويم للبرامج الاجتماعية والتربوية والتنموية المختلفة.

4) إدراك مفهوم التربية لتحقيق التنمية الاجتماعية في جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

5) إجراء المزيد من الدراسات على الدور التربوي للمنظمات غير الحكومية لدعم عملية التنمية المستدامة للوقوف على مدى تقدُّم وتطوّر أداء هذه المنظمات، وتقييم عملها.

6) توفير الدعم الحكومي للمنظمات غير الحكومية السورية لإقامة مراكز تدريب، مزوَّدة بالتجهيزات الضرورية، للمساهمة والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية المستدامة بشكل فعَّال.

7) ضرورة تطوير قانون المنظمات غير الحكومية ليواكب المتغيرات ومستجدات العصر الحالي، ويستجيب للتحديات التنموية التي تواجه المجتمع السوري، وتُمنح مزيداً من الصلاحيات والمسؤوليات كي تقوم بأدوارها التنموية في المجتمع.

8) ضرورة التركيز على برامج التأهيل والتدريب للكوادر العاملة في المنظمات غير الحكومية، من أجل تطوير أدائها الإداري والخدمي أكثر.

9) الاهتمام بطبيعة المجتمعات المحلية، ودراسة تركيبتها الاجتماعية، والعادات والتقاليد والموروث الثقافي لها، وذلك لتفقد احتياجاتها وإيجاد الحلول بما يتلاءم مع طبيعة تلك المجتمعات، وضمان عدم الدخول في أنشطة وبرامج للتنمية الاجتماعية لا تتناسب مع ظروف المجتمع المحلي.

10) العمل على إيجاد برامج وأنشطة للتنمية الاجتماعية ذات أهداف استثمارية بعيدة المدى للمنظمات غير الحكومية، والتي تضمن استمرار تمويل أنشطة تلك المنظمات غير الحكومية.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة، وإنجازها حتى أبصرت النور،

وبعد:

يطيب للباحث في نهاية مطاف هذه المرحلة العلمية أن يتوجه بالشكر والتقدير والامتنان إلى من أفاض عليه من وافر علمه، وسديد رأيه، وخبرته إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **جلال السناد المحترم** الذي كان خير منهل علم ومعرفة.. له مني كل الأماني والدعاء الصادق بأن يمد الله في عمره وصحته.

كل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة الأفاضل **أعضاء لجنة التحكيم المحترمين** على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى الجهد والوقت الثمين الذي بذلوه في تقييم وتصويب هذه الرسالة... لهم من كل الاحترام.

بطاقة شكر خاصة إلى جامعة دمشق متمثلة بإدارتها والعاملين فيها كافة، والعاملين في المنظنات غير الحكومية على حسن تعاونهم في تطبيق أدوات البحث.

فهرس المحتويات

عنوان المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	9 -1
. مقدمة.	2
أولاً . مشكلة الدراسة.	4
ثانياً . أهمية الدراسة.	5
ثالثاً . أهداف الدراسة.	5
رابعاً . أسئلة الدراسة.	5
خامساً . متغيرات الدراسة.	6
سادساً . فرضيات الدراسة.	6
سابعاً . حدود الدراسة.	6
ثامناً . مصطلحات الدراسة وتعريفاته الإجرائية.	7
الفصل الثاني: دراسات سابقة	**33 –10**
أولاً . دراسات عربية.	11
ثانياً . دراسات أجنبية.	24
ثالثاً . مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها.	32
الفصل الثالث: **الإطار النظري**	121 -34
. توطئة.	36
أولاً: (المنظمات غير الحكومية):	37
. توطئة.	37
أولاً . تطور مفهوم المنظمات تاريخياً.	37

ثانياً . تعريف المنظمات غير الحكومية.	40
ثالثاً . رسالة المنظمات غير الحكومية.	42
رابعاً . خصائص المنظمات غير الحكومية.	43
خامساً . أهداف المنظمات غير الحكومية.	44
سادساً . المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي.	46
سابعاً . معوّقات عمل المنظمات غير الحكومية.	49
. خلاصة.	53
المحور الثاني: (التنمية الاجتماعية):	55
أولاً . تطوّر مفهوم التنمية الاجتماعية.	55
ثانياً . تعريف التنمية الاجتماعية.	56
ثالثاً . السمات المميزة للتنمية الاجتماعية.	59
رابعاً . مجالات التنمية الاجتماعية.	61
خامساً . عناصر التنمية الاجتماعيّة.	61
سادساً . مبادئ التنمية الاجتماعية.	62
سابعاً . أهداف التنمية الاجتماعية.	64
ثامناً . قواعد التنمية الاجتماعية.	69
تاسعاً . معوقات التنمية الاجتماعية.	69
عاشراً . التنمية الاجتماعية في الوطن العربي ومشكلاتها في ظل المتغيرات العالمية.	80
. خلاصة.	84
المحور الثالث: (المنظمات غير الحكومية في سورية ودورها في التنمية الاجتماعية):	85
أولاً . المنظمات غير الحكومية في سورية /نظرة تاريخية/.	85
ثانياً . تصنيف المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية.	86
ثالثاً . المعوّقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تدعيم التنمية الاجتماعية تفعيل دور المنظمات غير الحكومية.	89

رابعاً . دور المنظمات غير الحكومية في تدعيم التنمية الاجتماعية.	91
خامساً . دور المنظمات غير الحكومية السورية في عملية التنمية الاجتماعية.	93
. خلاصة.	120
الفصل الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية	**122– 151**
. مقدمة.	123
أولاً . منهج الدراسة.	123
ثانياً . المجتمع الأصلي للدراسة.	124
ثالثاً . عينة الدراسة.	125
رابعاً . أدوات الدراسة.	133
خامساً . صعوبات الدراسة.	150
سادساً . الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	150
الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها	**152– 180**
أولاً . نتائج أسئلة الدراسة، ومناقشتها، وتفسيرها.	153
ثانياً . نتائج فرضيات الدراسة، ومناقشتها، وتفسيرها.	157
ثالثاً . ملخص نتائج الدراسة الميدانية.	177
رابعاً . مقترحات الدراسة.	179
ملخص الدراسة باللغة العربية	**181**
مراجع الدراسة	**185**
ملاحق الدراسة	**198**
خلاصة الدراسة باللغة الأجنبية	**I**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	**المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي بين عامي (1990 – 2015) وفق تقرير المنظمة العربية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية.**	48
2	**عدد أفراد المجتمع الأصلي من العاملين في المنظمات غير الحكومية والمستفيدين منها في محافظة التي جرى اختيارها.**	125
3	**عدد أفراد عينة الدراسة المسحوبة (العاملين) مقارنة مع عدد أفراد المجتمع الأصلي.**	126
4	**عدد أفراد عينة الدراسة المسحوبة (المستفيدين) مقارنة مع عدد أفراد المجتمع الأصلي.**	126
5	**توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس (العاملين).**	126
6	**توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي (العاملين).**	127
7	**توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة.**	128
8	**توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمَّى الوظيفي.**	129
9	**توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس (المستفيدين).**	130
10	**توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي (المستفيدين).**	130
11	**توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات التهجير من مكان الإقامة الأصلي.**	131
12	**توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المنظمة (المستفيدين).**	132
13	**توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية للعاملين في صورتها الأولية.**	134

14	**البنود التي تم تصحيحها وتعديلها في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات).**	135
15	**اختبار كالموغراف – سميرنوف لمعرفة توزع البيانات في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين.**	136
16	**اختبار مان ويتني لدراسة الفروق بين الفئة العليا والفئة الدنيا لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية.**	137
17	**معاملات الارتباطات (بيرسون) بين المجموع الكلي والمحاور الفرعية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين.**	138
18	**معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية.**	139
19	**معاملات الثبات لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين.**	140
20	**توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين.**	141
21	**توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية للمستفيدين في صورتها الأولية.**	142
22	**البنود التي تم تصحيحها وتعديلها في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين).**	144
23	**اختبار كالموغراف – سميرنوف لمعرفة توزع البيانات في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين.**	145
24	**اختبار مان ويتني لدراسة الفروق بين الفئة العليا والفئة الدنيا لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين.**	146
25	**معاملات الارتباطات (بيرسون) بين المجموع الكلي والمحاور الفرعية لاستبانة دور**	147

	المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين.	
26	**معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين.**	147
27	**معاملات الثبات لاستبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين.**	148
28	**توزع بنود استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة المستفيدين.**	149
29	**فئات المتوسط الرتبي لتحديد مستوى دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات) وفق تقدير أفراد عينة الدراسة.**	153
30	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الرتبي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات).**	154
31	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الرتبي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين).**	155
32	**نتائج اختبار (ت) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير الجنس.**	158
33	**المتوسط الحسابي والاتحراف المعياري واختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.**	159
34	**نتائج اختبار (Bonferroni) لمقارنة الفروقات بين متوسطات الإجابات لأفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.**	160

35	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.**	162
36	**نتائج اختبار (Bonferroni) لمقارنة الفروقات بين متوسطات الإجابات لأفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.**	164
37	**نتائج اختبار (ت) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير التوصيف الوظيفي.**	167
38	**نتائج اختبار (ت) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير الجنس.**	168
39	**المتوسط الحسابي والاتحراف المعياري واختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.**	170
40	**نتائج اختبار (Bonferroni) لمقارنة الفروقات بين متوسطات الإجابات لأفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.**	171
41	**نتائج اختبار (ت) ستيودنت لدلالة الفروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير عدد سنوات التهجير.**	174
42	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري اختبار تحليل التباين الأحادي أنوفا (ANOVA) لإجابات أفراد عينة الدراسة في استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المنظمة.**	175

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل البياني	رقم الصفحة
1	توزّع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس (العاملين).	127
2	توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي (العاملين).	128
3	توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة.	129
4	توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمَّى الوظيفي.	129
5	الشكل (5) توزّع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس (المستفيدين).	130
6	توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي (المستفيدين).	131
7	توزّع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات التهجير.	131
8	توزع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المنظمة (المستفيدين).	132
9	المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين في المنظمات).	155
10	المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين).	157
11	الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	162
12	الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر العاملين) تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.	166
13	الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (من وجهة نظر المستفيدين) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	173

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	**قائمة بأسماء السادة المحكمين وقد تمَّ ترتيبها وفق المرتبة العلمية.**	199
2	**الموافقة الرسمية لتطبيق أدوات الدراسة.**	200
3	**استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (العاملين في المنظمات).**	202
4	**استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (المستفيدين).**	208

قائمة المراجع
أولاً . المراجع العربية.
ثانياً . المراجع الأجنبية.

قائمة المراجع

أولاً . المراجع العربية:

- أبو النصر، مدحت محمد. (2007). ***مفهوم ومراحل وأخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربية.*** القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو حسن، فارس. (2005). ***مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام (2015).*** مركز دراسات الشرق الأوسط، تشرين الثاني، الأردن.
- أبو حمادة، ناهض. (2011). ***التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000 -2010.*** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- أبو سيف، عاطف. (2005). ***المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني.*** رام الله: دار الشرق للنشر والتوزيع.
- أبو عدوان، سائد حامد نصر. (2013). ***دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة).*** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- أبو ناهية، أيمن. (2010). ***نحو إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة من منظور المنظمات الأهلية.*** منشورات الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أحمد، إبراهيم. (2000). ***الجوانب السلوكية في الإدارة المدرسية.*** القاهرة: دار الفكر العربي.
- اسبر، وئام ميشيل. (2010). ***التّنمية البيئية المستدامة في برامج منظّمات المجتمع الأهلي "دراسة تقويمية ميدانية لبرامجِها التّربوية في محافظتي دمشق وحمص"***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة في سورية. (2014). التقرير النصف سنوي، الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة. (2015). ***تقرير التنمية الاقتصادية لخمس سنوات ماضية في كل من سورية ولبنان والأردن بين عامي (2010 - 2015).*** منشورات مكتب الاقتصاد الإقليمي التابع للأمم المتحدة، عمان، الأردن.

- إهرنبرغ، جون. (1999). ***المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة.*** ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم (2008)، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت: توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.
- البابا، ضياء الدين؛ صلاح، نور الدين. (2009). ***دور منظمات المجتمع المدني في قيادة حملات التعبئة والضغط.*** من منشورات الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الباز، شهيدة. (2000). دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية. ***مجلة أفريقية عربية،*** مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث، مصر.
- الباز، شهيده. (2002). ***المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين /محدّدات الواقع وآفات المستقبل/.*** القاهرة: منشورات دار المعرفة.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016. (2016). ***الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير.*** المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة.
- ثابت، أحمد عبد الحميد. (2005). المجتمع المدني الصلاحية المنهاجية وضرورة التطوير. ***مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية،*** المجلد السادس، العدد الرابع، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- جامعة الدول العربية. (2016). ***تقرير التنمية الإنسانية العربي.*** بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، مصر.
- جامعة القدس المفتوحة. (2017). **البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية،** جامعة الزرقاء، الأردن، 22 نيسان، فلسطين.
- جمعان، محمد سالم. (2015). دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية "دراسة مسحُية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني (التنموية) بمحافظة حضرموت". ***مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية،*** المجلد (9)، العدد (5)، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن، ص. ص: 173– 212.
- الجنحاني، الحبيب. (2003). ***المجتمع المدني وأبعاده الفكرية.*** دمشق: منشورات دار الفكر.
- الجوهري، عبد الهادي؛ وآخرون. (1999). ***دراسات في التنمية الاجتماعية "مدخل إسلامي".*** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- حاجة، وافي. (2015). المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة. ***مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية،*** العدد (1)، منشورات مركز جيل، بيروت، لبنان.

- حفاد، رؤى عوض علي. (2013). ***دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي "دراسة حالة جمعية صوت العقل"***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، جامعة الخرطوم، السودان.
- حفاف، محمد. (2017). ***دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية "مطلع الألفية"***. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
- حلاوة، جمال؛ صالح، علي. (2010). ***مدخل إلى علم التنمية***. عمان: منشورات دار الشروق للنشر والتوزيع.
- حلس، رائد محمد. (2016). ***دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين***. من منشورات مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، فلسطين.
- حمزاوي، رياض؛ السروجي، طلعت. (1998). ***إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية دراسة لنموذج مجتمع الإمارات***. دبي: دار القلم.
- حمودة، مسعد الفاروق. (2001). ***التنمية الاجتماعية***. الإسكندرية: مطبعة سامي.
- الحوسني، جاسم ابراهيم حسن. (2013). ***الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة /جمعيات النفع العام/ دراسة حالة***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة.
- حول الأمانة السورية للتنمية. (2014). مؤرشف من الأصل في 1 يوليو 2014.
- الحيط، سقف؛ حمدي، دعاء. (2005). ***المعوقات التي تحد من أداء المؤسسات النسوية الإسلامية تقييم التجربة وتحسين الأداء***. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المؤسسات النسوية، رام الله، فلسطين المحتلة.
- الدويش، فيصل بندر. (2010). ***دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت***. جامعة الكويت.
- ديهوم، علي محمد؛ أبو رزيزة، فتحي بلعيد. (2017). ***المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية***. المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25- 2017/10/27م، الجزائر.
- الزايد، وضاح علي. (2010). ***التسرب الدراسي بين أطفال الدول العربية***. الندوة الإقليمية لمستقبل التعليم في المنطقة العربية لعام (2010)، وزارة التربية والتعليم، الكويت.

- الزيادي، أحمد. (2011). ***دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر "دراسة مقارنة"***. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- السروجي، طلعت؛ حسن، فؤاد؛ عويس، منى. (2001). ***التنمية الاجتماعية المثال والواقع***. حلوان: الكناب الجامعي في حلوان.
- سعد، سائد؛ جودة، محمد. (2008). ***دور وأداء المؤسسات الأهلية والمعوقات التي تواجه عملها***. ورقة عمل، كلية خدمة المجتمع، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- السعدي، مجدي. (2010). ***دور المنظمات السورية غير الحكومية في التربية السكانية "دراسة ميدانية تقويمية لبرامجها في مدينة دمشق"***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- سمك، نجوى؛ عابدين، صدقي. (2002). ***دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: التجربة المصرية واليابانية***. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- السناد، جلال؛ الأحمد، عدنان. (2008). ***علم الاجتماع التربوي***. منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. (2000). ***واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية/ دراسة لأربع أقطار عربية***. القاهرة: منشورات دار المستقبل العربية.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. (2002). ***التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية***. القاهرة: منشورات دار المستقبل العربية.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. (2003). ***التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية***. القاهرة: منشورات دار المستقبل العربية.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. (2004). ***التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية***. القاهرة: منشورات دار المستقبل العربية.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. (2008). ***التقرير السنوي السابع للمنظمات الأهلية العربية***. القاهرة: منشورات دار المستقبل العربية.
- شفيق، محمد. (1994). ***تنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع***. القاهرة: منشورات المكتب الجامعي الحديث.
- شلبي، ثروت محمد. (2015). ***برنامج دراسة المجتمع والتنمية الاجتماعية***. منشورات مركز التعليم المفتوح ببهنا، كلية العلوم الاجتماعية ببنها، بنها، مصر.

- الشوبكي، بلال. (2005). ***المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني.*** دنيا الرأي، الموقع على الإنترنت: (http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/10/21/29156.html).
- شيخ علي، ناصر محمود رشيد. (2008). ***دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين.*** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- شيخو، أشرف أنور. (2015). ***دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره.*** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين المحتلة.
- الصبيحي، أحمد شكر. (2008). ***مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي.*** ط2، بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.
- الصوراني، جمال. (2003). ***التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل.*** بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.
- صوفي، عبد الرحمن. (2009). ***إدارة المؤسسات الاجتماعية.*** القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- الصوفي، فيصل. (2003). **المنظمات غير الحكومية في اليمن.** المؤتمر نت: من اليم إلى العالم، الموقع على الإنترنت: (http://www.almotamar.net/news/1817.htm).
- طيب، أسامة صادق؛ بافيل، عبد الله عمر باحسين؛ الفيلالي، عصام يحيى. (2007). المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية. ***سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي،*** الإصدار (18)، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عبد الرحمن، عبدالله. (2009). ***إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية.*** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد اللطيف، رشاد. (2008). ***إدارة المؤسسات الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية.*** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- عبد المسيح، سعيد. (1993). ***قيم المجتمع المدني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.*** مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي، القاهرة، مصر.
- عبد الهادي، عزت. (2006). ***الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين.*** المركز الفلسطيني للإرشاد، الموقع على الإنترنت: (http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=136).

- عثمان، عبد الرحمن صوفي؛ عرفان، محمود محمود. (2013). دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني الضرورات والمستلزمات. ***مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،*** جامعة السلطان قابوس، مسقط، عُمان.
- علي، حيدر إبراهيم. (2001). ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلاد العربية.*** القاهرة: منشورات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.
- فشر، مارتينا. (2009). ***المجتمع المدني ومعاجلة النزاعات /التجاذبات والإمكانيات والتحديات/.*** منشورات مركز برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، مركز روسيا لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، القاهرة، مصر.
- فلية، فاروق عبده؛ الزكي، أحمد عبد الفتاح. (2004). ***معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً.*** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- قدوري، سحر. (2008). منظمات المجتمع المدني ودورها في تفعيل ثقافة قيم العمل في المؤسسات العراقية. ***مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،*** العدد (3)، المجلد (2)، جامعة المستنصرية، المستنصرية، العراق.
- قنديل، أماني. (2004). ***تطوير مؤسسات المجتمع المدني.*** القاهرة: منشورات الشبكة العربية للنشر.
- كفاوين، أحمد. (2010). ***إدارة المؤسسات الاجتماعية.*** القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- كولاروسو، رونالد؛ أوروك، كولين. (1999). ***تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة كتاب لكل المعلمين.*** ترجمة: أحمد الشامي وآخرون، ط2، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- اللجنة الاقتصادية السورية. (2016). ***واقع العمل في المصارف الحكومية والخاصة.*** منشورات رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، سورية.
- مرتجى، زكي رمزي. (2012). ***دور منظمات المجتمع المدني الفسلطيني في رعاية الشباب بمحافظة غزة.*** بحث مقدم في *مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول*، الجامعة الفلسطينية، غزة، فلسطين المحتلة.
- مرزوق ابتسام. (2006). ***فعالية التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدى المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية.*** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

- المطيري، بدر ناصر. (2003). ***مستقبل الوقف في الوطن العربي.*** ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير: إبراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، لبنان.
- ملاوي، أحمد إبراهيم. (2008). أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية. ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،*** المجلد (24)، العدد (2)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
- ملحم، محمود إبراهيم. (2017). ***دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة.*** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: "الإدارة العامة تحت الضغط: نحو إدارة عامة مرنة، متجاوبة، تعاونية وتحّولية"، جامعة القدس، فلسطين.
- موسى، عز الدين عمر. (2010). ***منظمات المجتمع المدني بين النشأة والتطور***. منشورات كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ناظم، حسن؛ صالح، علي حاكم. (2007). ***المجتمع المدني تاريخ نقدي.*** منشورات معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق.
- الهاشمي، سعيد. (2008). ***واقع مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان الدوافع والمعوقات.*** ورقة عمل مقدمة للحوار في الحلقة النقاشية عن "مؤسسات المجتمع المدني بسلطنة عمان". مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط، سلطنة عمان.
- هيجل، جورج. (1821). ***أصول فلسفة الحق.*** المجلد (1)، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام (1996)، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- هيئة تخطيط الدولة السورية. (2005). ***الخطة الخمسية العاشرة لعامي 2006-2010 للتنمية الاجتماعية.*** هيئة تخطيط الدولة، منشورات مجلس الوزراء، دمشق، سورية.
- هيئة تخطيط الدولة السورية. (2010). ***القضايا المشتركة بين القطاعات.*** هيئة تخطيط الدولة، منشورات مجلس الوزراء، دمشق، سورية.
- هيئة تخطيط الدولة السورية. (2015). ***التنمية المستدامة لقطاع التعليم والبحث العلمي.*** هيئة تخطيط الدولة، منشورات مجلس الوزراء، دمشق، سورية.
- وزارة التربية. (2015). ***واقع التربية والتعليم خلال الأزمة السورية بين عامي (2011– 2014).*** أرشيف وزارة التربية، دمشق، سورية.
- وزارة التربية. (2016). ***واقع التربية والتعليم خلال الأزمة السورية بين عامي (2012– 2016).*** أرشيف وزارة التربية، دمشق، سورية.

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (1958). ***قرار رئيس الجمهورية رقم (1330) لعام (1958) بخصوص ضم وحل الجمعيات المتشابهة في الاختصاص***. أرشيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، سورية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (1958-1969). ***قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمرسوم التشريعي رقم (93) لعام (1958) وتعديلاته الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم (224) لعام (1969)***. أرشيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، سورية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2000). ***الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية منذ عهد الاستقلال وحتى الآن***. منشورات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، سورية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2011-2018). ***ملف الإغاثة وخطة الاستجابة الإنسانية خلال الأزمة السورية***. أرشيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، سورية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2015). ***نسب البطالة في كل من القطاع الحكومي والخاص خلال الأزمة السورية***. أرشيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل /مديرية القوى العالمة، دمشق، سورية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2016). ***ملف الإغاثة الإنساني وخطة الاستجابة الإنسانية***. أرشيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، سورية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2017). ***ملف الإغاثة الإنساني وخطة الاستجابة الإنسانية***. أرشيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، سورية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2018). ***منصة المبادرات المجتمعية***. البوابة الإلكترونية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دمشق، سورية، الموقع على الويب: (http://msal.gov.sy/social/Ar/SitePage?sysCode=1#tab_101).
- ياسين، أحلام عبد الهادي. (2011). *دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة/ دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية*. ***مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية***، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (33)، العدد (4)، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- ياسين، أحلام عبد الهادي. (2016). *واقع الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع الأهلي لتنمية المرأة الريفية والصعوبات التي تواجهها "دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية"*. ***مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية***، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (38)، العدد (2)، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

ثانياً . المراجع الأجنبية:

- Abdel Samad, Ziad. (2007). Civil Society in the Arab Region: Its Necessary Role and the Obstacles to Fulfillment. ***The International Journal of Non-for- Profit Law,*** The Standard Center for Non-for-Profit Law, Volume 9, Issue 2, April.
- Alberts, A. (2011). ***School Leakage: Concept and Definition.*** Publish of McMillan, Washington, USA.
- Bachrach, P. (2011). ***The Theory of Democratic Elitism a Critique***, Oxford University Press (Oxford Paperbacks; no 28), London, United King Dome.
- Bennett, Z. (2009). Illiteracy among Women in the Middle East. ***A published research in the Electronic Educational Journal,*** Vol. (2), No. (1), Stockholm, Holland.
- Bialer, S. (1999). ***Politics Society and Nationality inside Gorbachev's Russia,*** Boulder, CO: Westview Press, New York, USA.
- Boadi, Gyimah. (2006). ***Civil Society and National Development.*** Remarks at the symposium on The Church and the State as Development Partners, organized by the KNUST Chaplaincy to mark its 40th Anniversary.
- Coalition on Civil Society Resource Mobilization. (2012). Critical Perspectives on Sustainability of the South African Civil Society Sector: Including an assessment of the National Lotteries (NLB) and the National Development Agency (NDA), Jacana Media, Auckland Park, South Africa.
- Dar, F. (2014). Role of Non-Governmental Organizations (NGOs) in Education Development of Post-Independent Tajikistan. ***International NGO Journal,*** Vol. (9), No. (4), pp. 35-42.
- Devi, U. (2013). An Analytical Study on the Role of NGOs in the Poverty Reduction of India. ***International Refereed Research Journal,*** Vol. (4), No. (1), pp. 127-137.
- Dhakal, N. (2002). ***The Role of Non-Governmental Organizations in the Improvement of Livelihood in Nepal.*** Academic Dissertation, University of Tampere, Finland.
- Editors, D. (2009). ***Cold-Post the in Accountability and Performance NGO,*** Bullet, Press Kumarian, World War, Press University Columbia, USA.
- Elbayar, Kareem. (2005). NGO Laws in Selected Arab States. *International* ***Journal of Non-for-Profit Law,*** Volume 7, No. 4, September.

- Fridman, L. (2005). ***The World Is Flat in The United States: Farrar***, Straus and Giroux, USA.
- Hassan, A; Forhad, A. (2013). The Role of NGOS in Preventing Unemployment in Bangladesh. ***Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review,*** Vol. (2), No. (9).
- Hassan, E. (2015). NGOs and Their Implications in Promoting Social Development in Afghanistan: An Overview. ***Sociology and Anthropology,*** Vol. (3), No. (1), pp. 24-36.
- Hobhouse, S. (1983). *Theory of Development Alternative Conceptions from the Third world*. ***The Journal of Developing Areas,*** Volume (1) Number (1). July. 1983, USA.
- Huque, Ahmed Shafiqul. (2011). Accountability and governance: strengthening extra-bureaucratic mechanisms in Bangladesh. ***International Journal of Productivity and Performance Management,*** Vol. (60), Issue: 1, p. p: 59-74, doi: 10.1108/17410401111094312.
- Issa, H. (2004). ***The Present and Potential Role of Non- Governmental Organizations in Agricultural and Rural Development in Tanzania.*** A Doctoral Thesis, the University of Bremen, Germany.
- Johnson, Wayne. (1995). ***basic concepts: social welfare, social work, and social services, in Wayne Johnson ET, al, the social services: an introduction.*** New York: peacock publishers.
- Kalowinsky, A. (2012). School Leakage: Statistics and Numbers. ***A published article in Educational Management Journal,*** Vol. (3), No. (2), Wisconsin, USA.
- Kamidza, Richard. (2009). Pambazuka News: Government and Civil Society in Zimbabwe's Economic Recovery. Accessed on 10 September 2011 (p: 6). Available at:http://www.pambazuka.org/en/category/comment/55146.
- Kumari, N. (2013). The Role of NGOs in Socio- Economic Development of Jharkhand: An Overview. ***International Journal of Business and Management Invention,*** Vol. (2), No. (4), pp. 19-35.
- McAlister, D. (2010). School Leakage among Adolescents in the Middle East. ***Educational Journal,*** Vol. (3), No. (2), California, USA.
- Miyazawa, I. (2012). "What are sustainable development goals?" Institute for Global Environmental Strategies (IGES) Rio +20 issue brief, Vol 1. http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/IGES%20rio%20issue%20brief.pdf.Accessed 24.

- Motala, S; Gwenhure, Y; Ndokweni, M; Chitiga-Mabugu, M. (2014). Civil society organizations and participation in the Millennium Development Goals processes in South Africa. Policy Brief.
- Mwansa, L. (1995). Participation of Non-Governmental Organizations in Social Development Process in Africa: Implications. ***Journal of Social Development in Africa,*** Vol. (10), No. (1), pp. 65-75.
- Nasr, Salim. (2005). ***Arab Civil Societies and Public Governance Reform: Analytical Framework and Overview.*** a Report submitted to a conference: Good Governance for Development in the Arab Countries, Dead Sea, Jordan, 6-7 February.
- National center for Education Statistics. (2010). ***Statistics of School public Programs.*** in: http://edueast.gov.USA/index.php
- Nikolic, Ivan. (2008). ***PARTICIPANTS MANUAL ON GOOD GOVERNANCE.*** CARE International in Sierra Leone.
- Omofonmwan, I; Odia, O. (2009). The Role of Non-Governmental Organizations in Community Development: Focus on Edo State- Nigeria. ***Anthropologist,*** Vol. (11), No. (4), pp. 247-254.
- Roy, I; Raquib, A; Sarker, K. (2017). Contribution of NGOs for Socio-Economic Development in Bangladesh. ***Science Journal of Business and Management,*** Vol. (5), No. (1), pp. 1-8.
- Sfeir-Younis, Alfredo. (2004). the Role of Civil Society in Foreign Policcy: A New Conceptual Framework. ***Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations,*** summer/ fall.
- Sofia (2013), "THE ROLE OF CIVIL SOCIETY IN DEVELOPMENT ASSISTANCE AND AID EFFECTIVENESS", Center for Economic Development, LITO BALKAN, ISBN 978-954-9821-48-2, available at: www.ced.bg;ced@ced.bg.
- Sukmadilagaa, Citra; Arie, Pratamab; and Sri, Mulyanic. (2015). Good Governance Implementation in Public Sector: Exploratory Analysis of Government Financial Statements Disclosures across ASEAN Countries. ***Procedia - Social and Behavioral Sciences,*** (211), 513 – 518.
- The World Bank. (2012). World Development Indicators 2012 database.
- UNDP. (2005). El Laithy. H, Abu-Ismail. K: "Poverty in Syria: 1996-2004, Diagnosis and Pro-Poor Policy Considerations".
- UNDP. (2010). "***Human Development Report***". New York: UNDP.

- UNDP. (2010). El Laithy. H, Abu-Ismail. K: "Poverty and Distribution in Syria", Unpublished.
- UNDP. (2011). "***Arab Development Challenges Report 2011***".
- UNDP. (2011). "***Human Development Report***". New York: UNDP.
- UNESCO. (2012). ***Lifelong Education Schools And Curricula In Developing Countries, Report of an International Seminar,*** Hamburg, 9-13 December 2012, Germany.
- UNESCO. (2015). ***A Statistical Study of Wastage at School,*** UNESCO Office of Statistics, Paris, Geneva.
- UNHCR. (2012). "Syria Regional Refugee Statistics", August.
- United Nation. (1988). ***Guiding Principales for Development Social Welfare Policies and Programmes in the Near Future***. New York: United Nation.
- United Nations Development Group (UNDG, 2013). "A Million Voices: The World We Want – A Sustainable Future with Dignity for All". http://www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/Post2015-SDG/UNDP-MDGDelivering- Post-2015-Report-2014.pdf. Accessed 26 June 2015.
- United Nations Organization. (2007). ***Non-Governmental Organisations in the World,*** Paris, France.
- United Nations: OCHA. (2012). "**Humanitarian Bulletin: Syria**". Issue 7, 18–31 August.
- World Bank. (2001). ***Categorizing NGOs, Operational Directive.*** Bretton Woods, USA.

قائمة الملاحق
الملحق رقم (1): قائمة بأسماء السادة المحكمين وقد تمَّ ترتيبها وفق المرتبة العلمية.
الملحق رقم (2): الموافقة الرسمية لتطبيق أدوات الدراسة.
الملحق رقم (3): استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (العاملين في المنظمات).
الملحق رقم (4): استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (المستفيدين).

الملحق (1)

قائمة بأسماء السادة المحكمين وقد تمَّ ترتيبها وفق المرتبة العلمية

م	السيد المحكم	الصفة العلمية	جامعة دمشق
1	أ. د. **محمود ميلاد**	الأستاذ في قسم علم النفس	كلية التربية
2	أ. د. **عيسى الشماس**	الأستاذ في قسم أصول التربية	كلية التربية
3	أ. د. **علي النحيلي**	الأستاذ في قسم علم النفس	كلية التربية
4	أ. د. **غسان منصور**	الأستاذ في قسم علم النفس	كلية التربية
5	أ. د. **زينب زيود**	الأستاذة في قسم أصول التربية	كلية التربية
6	أ. د. **منى كشيك**	الأستاذة في قسم أصول التربية	كلية التربية
7	د. **غسان خلف**	الأستاذ المساعد في قسم أصول التربية	كلية التربية
8	د. **إبراهيم المصري**	الأستاذ المساعد في قسم أصول التربية	كلية التربية

الملحق (2)

الموافقة الرسمية لتطبيق أدوات الدراسة

الجمهورية العربية السورية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الرقم: ٥٤٢٢
التاريخ: ٢٠١٨/٩/٢٠

إلى منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

تحيل إليكم كتاب جامعة دمشق رقم ٤٧٩٩/س تاريخ ٢٠١٨/٨/٣٠ المتضمن طلب تسهيل مهمة طالب الدكتوراه /محمد عبد الرحمن الحسين العبد الله/ المسجل في كلية التربية بجامعة دمشق للقيام بالتطبيق العملي لأدوات البحث (استبانة) والبحث تحت عنوان /دراسة تقويمية لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية/، علماً أن المشرف على البحث المذكور الأستاذ الدكتور حلال السايد.

يرجى الاطلاع ودراسة إمكانية تسهيل مهمة الطالب المذكور لإتمام الدراسة المشار إليها أعلاه.

شاكرين تعاونكم

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
ريمه محمد رشدي قادري

بالتفويض
معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وائل مروان بدن

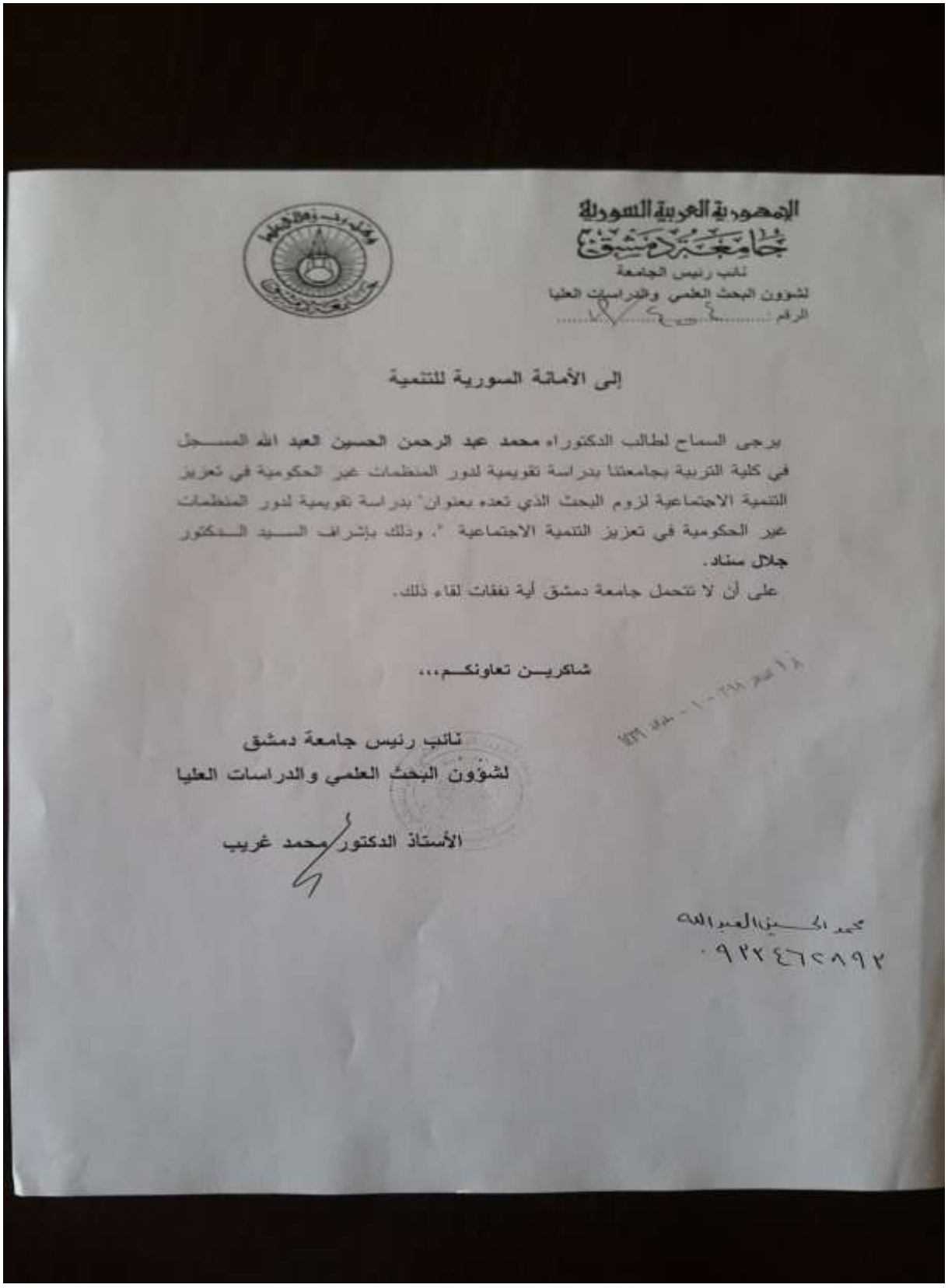

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
نائب رئيس الجامعة
لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا
الرقم .....

إلى الأمانة السورية للتنمية

يرجى السماح لطالب الدكتوراه **محمد عبد الرحمن الحسين العبد الله** المسجل في كلية التربية بجامعتنا بدراسة تقويمية لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية لزوم البحث الذي تعده بعنوان" بدراسة تقويمية لدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية ". وذلك بإشراف السيد الدكتور **جلال سنادا**.

على أن لا تتحمل جامعة دمشق أية نفقات لقاء ذلك.

شاكريـــن تعاونكـــم،،،

نائب رئيس جامعة دمشق
لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا

الأستاذ الدكتور محمد غريب

محمد الحسين العبد الله
٠٩٢٢٤٦٢٨٩٢

الملحق رقم (3)

استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (العاملين في المنظمات)

. بيانات المستجيب:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي: ثانوية ☐ معهد ☐ إجازة جامعية ☐

عدد سنوات الخبرة: 2 سنة فأقل ☐ من 3– 5 سنوات ☐ من 5– 9 سنوات ☐

10 سنوات فأكثر ☐

اسم المنظمة:

المسمَّى الوظيفي للعامل: إداري ☐ متطوّع ☐

. استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (العاملين في المنظمات):

استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية

م	بنود الاستبانة	موافق بدرجة				
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
	المحور الأول: (الجانب التعليمي):					
.1	**تُساهم المنظمة في قيد الأطفال في المدارس الابتدائية.**					
.2	**تُساهم المنظمة في تمكين النساء من أسباب القوة عن طريق إزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.**					
.3	**تُساهم المنظمة في غرس قيم طلب المعرفة.**					
.4	**تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج محو الأمية.**					
.5	**تعمل المنظمة على مساعدة الطلبة الفقراء لإتاحة الفرصة لهم في التنمية.**					
.6	**تنفذ برامج لإنشاء وتطوير مبانٍ مدرسية.**					
.7	**تقدم برامج إرشادية من شأنها دعم البيئة في العملية التعلمية.**					
.8	**تنفذ المنظمة برامج لدعم أسر الطلبة مالياً.**					
.9	**تُساهم المنظمة في دعم طلبة المدارس كتأمين الحقيبة المدرسية كالاحتياجات التعليمية المختلفة.**					
.10	**تُساهم المنظمة في دعم طلبة الجامعات بالمساهمة في الرسوم الجامعية.**					
.11	**تُساهم المنظمة في تأمين وصول الفقراء إلى التعليم الأكاديمي والمهني.**					
.12	**تُساهم المنظمة في إعادة تأهيل المدارس بما فيها الترميم.**					
.13	**تُساهم المنظمة في تجهيز الأقسام كالمختبرات والحاسوب والمكتبات.**					

14.	تُساهم المنظمة في ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، من خلال دعم صندوق الطالب المحتاج.					
15.	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في تقييم الاحتياجات اللازمة لاستمرار عمل المؤسسات التربوية والتعليمية بنجاح.					
16.	تُساهم المنظمة بتقديم بيانات ومعلومات أولية مهمة للحكومة حول واقع عمل المؤسسات التربوية والتعليمية.					
17.	قامت المنظمة بتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية.					
18.	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في مكافحة ظاهرة التسرب الدراسي بين التلاميذ ممن هم في سن التعليم الإلزامي.					
19.	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في إعادة الطلبة المتسربين من مرحلة التعليم الإلزامي إلى مدارسهم.					
20.	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في مكافحة الأمية.					
	المحور الثاني: (الجانب الصحي):					
21.	تُساهم المنظمة في تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال.					
22.	تُساهم المنظمة في تخفيض معدلات وفيات الأمهات.					
23.	تُساهم المنظمة في توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها.					
24.	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج الصحة العامة.					
25.	تُساهم المنظمة في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية.					
26.	تُساهم المنظمة بمشاركة الأطباء في حملات لتوعية الأم الحامل.					

.27	تقوم المنظمة بتقديم خدمات التعافي المبكر للفئات المهمشة في وقت الأزمة.					
.28	ساهمت المنظمة في مكافحة مرض السل ومحاربة انتشاره.					
.29	ساهمت المنظمة في توفير مياه الشرب الصالحة للسكان المحرومين منها.					
.30	ساهمت المنظمة في دعم الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن.					
	المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي):					
.31	تُساهم المنظمة في تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع.					
.32	تُساهم المنظمة في تفعيل وزيادة نسبة مشاركة المرأة في مختلف نواحي الحياة العامة.					
.33	تُساهم المنظمة في تنظيم برامج وحملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسؤولية المجتمعية.					
.34	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج التدريب والتأهيل.					
.35	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج مساعدة أُسر الجرحى.					
.36	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج مساعدة أُسر ذوي الاحتياجات الخاصة.					
.37	تعمل المنظمة على تمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعياً.					
.38	تدعم المنظمة البرامج والخطط التي تخفّف من حدة الفقر في المجتمع.					
.39	تضع المنظمة أهدافها الإستراتيجية في ضوء وظيفة خدمة المجتمع.					
.40	تُساهم المنظمة في وضع برامج توعوية لحماية الأطفال المحتاجين.					
.41	توفّر المنظمة برامج تدريبية تناسب احتياجات المرأة.					

.42	تساهم المنظمة – من خلال برامجها التثقيفية – في تنظيم النمو السكاني.					
.43	تُساهم المنظمة في تطوير وبناء قدرات الطلبة الخريجين.					
.44	تُساهم المنظمة في تنمية قدرات المرأة المنتجة.					
.45	تُساهم المنظمة في تقديم البرامج الترفيهية للأبناء المهجرين.					
.46	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في مكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية (مخدرات، تسول، أمية، عنف، عمالة الأطفال، البطالة..إلخ).					
.47	تُساهم المنظمة في تعزيز مفهوم العمل التطوعي والتشاركية بين الدولة وأبناء المجتمع.					
.48	تُساهم المنظمة في تحقيق نوع من الألفة والتناغم بين الدولة وأبناء المجتمع.					
	المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي):					
.49	تُساهم المنظمة في زيادة الاعتماد على الموارد والمدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.					
.50	تُساهم المنظمة في زيادة فرص العمل، بتنويع مجالات العمل، ما يساعد في التخفيف من البطالة.					
.51	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج تقديم القروض والمنح الميسَّرة للأسر الفقيرة.					
.52	تُساهم المنظمة في وضع الخطط الاقتصادية التنموية للمجتمع.					
.53	تُشارك المنظمة في تدريب العاملين في المؤسسات الاقتصادية.					
.54	تهتم المنظمة بعقد فعاليات اقتصادية (مؤتمرات، ورش عمل، ... الخ) لدعم الاقتصاد الوطني.					
.55	تقترح المنظمة حلولاً لمشكلة البطالة في المجتمع السوري.					

.56	توفر الدعم المالي اللازم للمدارس لدعم أنشطتها التعليمية.					
.57	تنفّذ المنظمة مشاريع إغاثية تلبي حاجات الفقراء.					
.58	تُساهم المنظمة في خلق فرص عمل للفقراء.					
.59	تُساهم المنظمة بجمع التبرعات لصالح القطاع الحكومي بهدف تدريب العاطلين عن العمل وتأهيلهم مهنياً.					
.60	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في تمكين العاطلين عن العمل من استكشاف الفرص المتاحة في سوق العمل.					
	المحور الخامس: (الجانب البيئي):					
.61	تنظم المنظمة برامج توعوية للطلبة للحد من الانبعاثات المسببة للتلوث البيئي.					
.62	تبذل المنظمة جهوداً في تنمية الموارد الزراعية.					
.63	تعد برامج تسهم في الحد من تلوّث الأرض.					
.64	تقوم بدور توعوي بأهمية المحافظة على المياه وعدم هدرها.					
.65	تساهم المنظمة من خلال برامجها في مكافحة الآفات البيئية (مثل: الحشرات الضارة كالبعوض).					
.66	تساهم المنظمة في إعادة تشجير الأراضي الزراعية المدمر.					
.67	تساهم المنظمة في حل مشكلات التسويق الزراعي.					
.68	تساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في تمكين المرأة من امتلاك مهارات العمل والإنتاج.					

الملحق رقم (4)

استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية (المستفيدين)

بيانات المستجيب:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي: إعدادي فأقل ☐ ثانوي ☐ إجازة جامعية ☐

نوع المنظمة:

عدد سنوات التهجير من مكان الإقامة الأصلي:

استبانة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين

م	بنود الاستبانة	موافق بدرجة				
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
	المحور الأول: (الجانب التعليمي):					
.1	**تُساهم المنظمة في قيد الأطفال في المدارس الابتدائية.**					
.2	**تُساهم المنظمة في تمكين النساء من أسباب القوة عن طريق إزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.**					
.3	**تُساهم المنظمة في غرس قيم طلب المعرفة.**					
.4	**تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج محو الأمية.**					
.5	**تعمل المنظمة على مساعدة الطلبة الفقراء لإتاحة الفرصة لهم في التنمية.**					
.6	**تنفذ المنظمة برامج لدعم أسر الطلبة مالياً.**					
.7	**تُساهم المنظمة في دعم طلبة المدارس كتأمين الحقيبة المدرسية كالاحتياجات التعليمية المختلفة.**					
.8	**تُساهم المنظمة في دعم طلبة الجامعات بالمساهمة في الرسوم الجامعية.**					
.9	**تُساهم المنظمة في تأمين وصول الفقراء إلى التعليم**					

	الأكاديمي والمهني.					
.10	تُساهم المنظمة في ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، من خلال دعم صندوق الطالب المحتاج.					
.11	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في مكافحة ظاهرة التسرب الدراسي بين التلاميذ ممن هم في سن التعليم الإلزامي.					
.12	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في إعادة الطلبة المتسربين من مرحلة التعليم الإلزامي إلى مدارسهم.					
.13	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في مكافحة الأمية.					
.14	توفر الدعم المالي اللازم للمدارس لدعم أنشطتها التعليمية.					
.15	تساهم المنظمة بنشر التوعية بأهمية التربية والتعليم بين الأهالي في المجتمع المحلي.					
.16	تساهم المنظمة بنشر التعليم في المناطق النائية (المناطق النامية اتعليمياً).					
	المحور الثاني: (الجانب الصحي):					
.17	تُساهم المنظمة في توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها.					
.18	تُساهم المنظمة في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية.					
.19	تُساهم المنظمة بمشاركة الأطباء في حملات لتوعية الأم الحامل.					
.20	تقوم المنظمة بتقديم خدمات التعافي المبكر للفئات المهمشة في وقت الأزمة.					
.21	ساهمت المنظمة في مكافحة مرض السل ومحاربة انتشاره.					
.22	ساهمت المنظمة في توفير مياه الشرب الصالحة للسكان المحرومين منها.					
.23	ساهمت المنظمة في دعم الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن.					
	المحور الثالث: (الجانب الاجتماعي):					
.24	تُساهم المنظمة في دعم الناس الذين يعيشون في فقر					

	مدقع.					
.25	تُساهم المنظمة في دعم مشاركة المرأة في مختلف نواحي الحياة العامة.					
.26	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج التدريب والتأهيل.					
.27	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج مساعدة أُسر الجرحى.					
.28	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج مساعدة أُسر ذوي الاحتياجات الخاصة.					
.29	تعمل المنظمة على تمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعياً.					
.30	تدعم المنظمة البرامج والخطط التي تخفّف من حدة الفقر في المجتمع.					
.31	تضع المنظمة أهدافها الإستراتيجية في ضوء وظيفة خدمة المجتمع.					
.32	توفّر المنظمة برامج تدريبية تناسب احتياجات المرأة.					
.33	تساهم المنظمة – من خلال برامجها التثقيفية – في تنظيم النمو السكاني.					
.34	تُساهم المنظمة في تطوير وبناء قدرات الطلبة الخريجين.					
.35	تُساهم المنظمة في تنمية قدرات المرأة المنتجة.					
.36	تُساهم المنظمة في تقديم البرامج الترفيهية للأبناء المهجرين.					
.37	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في مكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية (مخدرات، تسول، أمية، عنف، عمالة الأطفال، البطالة..إلخ).					
.38	تُساهم المنظمة في تعزيز مفهوم العمل التطوعي والتشاركية بين الدولة وأبناء المجتمع.					
.39	تُساهم المنظمة في تحقيق نوع من الألفة والتناغم بين الدولة وأبناء المجتمع.					
	المحور الرابع: (الجانب الاقتصادي):					
.40	تُساهم المنظمة في زيادة فرص العمل، بتنويع مجالات العمل، ما يساعد في التخفيف من البطالة.					
.41	تُساهم المنظمة في تنفيذ برامج تقديم القروض والمنح					

	الميسَّرة للأسر الفقيرة.					
.42	تقترح المنظمة حلولاً لمشكلة البطالة في المجتمع السوري.					
.43	تنفّذ المنظمة مشاريع إغاثية تلبي حاجات الفقراء.					
.44	تُساهم المنظمة في خلق فرص عمل للفقراء.					
.45	تقوم المنظمة بتقديم الأدوات والتجيزات الإنتاجية اللازمة للبدء بالنشاطات المولدة للدخل.					
.46	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في توظيف العاطلين عن العمل في المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.					
.47	تُساهم المنظمة بجمع التبرعات لصالح القطاع الحكومي بهدف تدريب العاطلين عن العمل وتأهيلهم مهنياً.					
.48	تُساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في تمكين العاطلين عن العمل من استكشاف الفرص المتاحة في سوق العمل.					
.49	تُساهم المنظمة في تمكين العاطلين عن العمل من وضع خطط ومشاريع لمستقبلهم المهني.					
	المحور الخامس: (الجانب البيئي):					
.50	تنظم المنظمة برامج توعوية للحد من الانبعاثات المسببة للتلوث البيئي.					
.51	تعد برامج تسهم في الحد من تلوّث الأرض.					
.52	تقوم بدور توعوي بأهمية المحافظة على المياه وعدم هدرها.					
.53	تساهم المنظمة من خلال برامجها في مكافحة الآفات البيئية (مثل: الحشرات الضارة كالبعوض).					
.54	تساهم المنظمة إلى جانب الحكومة في تمكين المرأة من امتلاك مهارات العمل والإنتاج.					